الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٤٠١١
٥٠١٢
١١

"إنضمام الأردن الى الجات : المزايا والمخاطر"

إعداد الطالبة

نداء محمد علي الصوص

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الأستاذ الدكتور :ـ إسماعيل عبد الرحمن

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

تموز / ١٩٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ (١٩٩٦/٧/٢٤) وأجيزت

أعضاء اللجنة	التوقيع
١-الدكتور اسماعيل عبد الرحمن مشرفاً ورئيساً	
٢-الدكتور أحمد أبو شيخة عضواً	
٣-الدكتور طالب محمد عوض عضواً	
٤- الدكتور وليد الشواقفة عضواً	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى زوجي العزيز عوض أبو دواس.

إلى أطفالي الأحباء ديانا،عالية،وراكان.

إلى والدي الغالي ووالدتي الحنون.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشكر

إنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتي الغالية لما تحملوه معي في سبيل إعداد هذه الرسالة .

والشكر الجزيل لأساتذتي الكرام وبخاصة مشرفي الفاضل .

كما أشكر الأخ فهد مصالحة والأخ عبد الحليم المحيسن لما قدماه لي من مساعدة.

والشكر موصول إلى جميع من ساعدني في إعداد هذه الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء اللجنة	ب
الإهداء	ج
الشكر	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول	و
ملخص الرسالة باللغة العربية	ز
الفصل الأول	١
المقدمة	١
أولاً: مبررات البحث ومشكلته وأهدافه	١
ثانياً: الدراسات السابقة	٤
ثالثاً: منهجية البحث	٦
الفصل الثاني : التعريف بإتفاقية الجات	٧
تعريف الجات	٧
نشوء الجات	٨
أهداف الجات	١١
أجزاء إتفاقية الجات	١٣
طريقة عمل الجات	١٣
تطور الجات	١٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
مباديء الجات وأحكامها الرئيسية	٢٢
الجات والدول النامية	٢٥
الجات والدول العربية	٣١
تقييم الجات	٣٤
تجربة أندونيسيا كدولة نامية	٣٦
تجربة مصر كدولة عربية	٤١
الفصل الثالث: القيود الجمركية ودورها في التجارة الخارجية	٤٦
حماية التجارة	٤٦
حرية التجارة	٤٨
تعريف القيود الجمركية	٥٠
أنواع القيود الجمركية	٥٠
أولاً : القيود السعرية	٥٠
١ـ الرسوم الجمركية	٥٠
٢ـ إعانات التصدير	٥٥
٣ـ الإغراق	٥٦
٤ـ سعر الصرف	٥٦
ثانياً: القيود الكمية	
١ـ نظام الحصص	٥٨
٢ـ المنع	٥٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: الأساليب التنظيمية	٦٠
١ـ المعاهدات التجارية	٦٠
٢ـ الإتفاقيات التجارية	٦٠
٣ـ إتفاقيات الدفع	٦١
٤ـ الإتحادات الجمركية	٦١
آثار القيود الجمركية	٦٣
أولاً : بالنسبة للدول المتقدمة	٦٣
ثانياً: بالنسبة للدول النامية	٦٥
ثالثاً: بالنسبة للأردن	٧٠
الفصل الرابع: التجارة الخارجية الأردنية	٧٣
إعادة هيكلة الإقتصاد الأردني	٧٣
واقع القطاع التجاري الأردني	٨٠
البنية السلعية للتجارة الخارجية الأردنية	٨٤
البنية الجغرافية للتجارة الخارجية الأردنية	٨٥
النظام التجاري الأردني	٩٢
أولاً: نظام التعرفة الجمركية	٩٢
ثانياً: قانون الإستيراد والتصدير	٩٤
ثالثاً: قوانين المنشأ	٩٥
رابعاً: حوافز التصدير	٩٥
خامساً: السياسات الأخرى التي تؤثر على التجارة الخارجية	٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
١ـ سياسة الإستثمار	٩٦
٢ـ السياسة الصناعية	٩٧
٣ـ السياسة الزراعية	٩٧
٤ـ سياسة التسعير	٩٨
٥ـ سياسة الدعم الحكومي	٩٩
٦ـ المشاركة في الإتفاقيات التجارية الثنائية	٩٩
٧ـ حماية الملكية الفكرية	١٠٠
الفصل الخامس: إنضمام الأردن الى الجات وآثاره	١٠٢
خطوات الإنضمام الى الجات	١٠٣
الإلتزامات المترتبة على إنضمام الأردن الى الجات	١٠٥
أولاً: صادرات الأردن من البضائع	١٠٥
ثانياً: مستوردات الأردن من البضائع	١٠٩
ثالثاً: قطاع الخدمات	١١٠
رابعاً: حقوق الملكية الفكرية	١١٢
خامساً: قوانين الإستثمار	١١٤
سادساً: تعديل السياسات والإجراءات الإقتصادية المحلية	١١٤
الآثار المترتبة على إنضمام الأردن الى الجات	١١٦
أولاً: الآثار الإيجابية	١١٦
ثانياً: الآثار السلبية	١١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	١٢٣
النتائج	
أولاً: النتائج العامة	١٢٣
ثانياً: فيما يتعلق بإنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)	١٢٤
ثالثاً: فيما يتعلق بمزايا إنضمام الأردن الى الجات	١٢٥
رابعاً: فيما يتعلق بسلبيات إنضمام الأردن الى الجات	١٢٦
التوصيات	١٢٧
الخلاصة	١٣٠
قائمة المراجع	
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
جدول رقم ١: خطط أندونيسيا لتصدير المنسوجات.	٤٠
جدول رقم ٢: مستوى التعرفة الجمركية لدول السوق الأوروبية ، المملكة المتحدة ، USA.	٦٧
جدول رقم٣: الرسوم الجمركية وحجم الإستيراد للأردن ونسب التغير في كل منهما.	٧٢
جدول رقم ٤: حجم الإستيراد والتصدير والتجارة الخارجية وعجز الميزان التجاري للأردن.	٨٢
جدول رقم ٥: نسبة كل من المستوردات والصادرات وعجز الميزان التجاري والتجارة الخارجية الى GNP.	٨٣
جدول رقم ٦ : التركيب السلعي للصادرات الأردنية.	٨٨
جدول رقم ٧: التركيب السلعي للمستوردات الأردنية.	٨٩
جدول رقم ٨: التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية	٩٠
جدول رقم ٩: التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية	٩١
جدول رقم ١٠: سلع التصدير الأردنية الرئيسية	١٠٧
جدول رقم ١١: الشركاء التجاريين للأردن	١٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

"انضمام الأردن الى الجات : المزايا والمخاطر"

اعداد : نداء محمد علي الصوص .

اشراف : الدكتور اسماعيل عبد الرحمن.

قام الأردن في محاولته مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية والتوجه نحو الإنفتاح على العالم الخارجي ، بالتقدم بطلب للإنضمام إلى إتفاقية الجات في بداية عام ١٩٩٤ ، وأتبعه بتقديم طلب للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام ١٩٩٥.

ولما كان للأمر أهمية كبيرة على جميع قطاعات الإقتصاد الأردني لما يترتب على الإنضمام من إلتزامات ، وآثار ، فقد تم إعداد هذا البحث لمعرفة هذه الآثار ، وهذا هو جوهر هذه الرسالة . وفي سبيل ذلك فقد تم دراسة عدد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع ، تمثلت بفصول هذا البحث . فقد تناول الفصل الأول مبررات إعداد هذا البحث ، ومشكلته المتمثلة في دراسة مدى استفادة الأردن من إنضمامه الى هذه الإتفاقية . أما من حيث الدراسات التي سبقت إعداد هذه الرسالة ، فهي بسيطة كون هذا الموضوع من الأمور المستجدة على ساحة الأردن الإقتصادية.

أما الفصل الثاني ، فقد احتوى على الخلفية النظرية لإتفاقية الجات من حيث كيفية نشوئها ، والأسباب التي أدت إلى ذلك ، وتطور هذه الإتفاقية عبر جولاتها الثماني المتعاقبة خلال ٤٨ عاما (١٩٤٧-١٩٩٤) ، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها هذه الإتفاقية ، والمباديء ، والأحكام العامة التي تبنتها ، والتي تهدف ، في النهاية ، إلى تحرير التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، من القيود التي تعيق طريقها ، وبخاصة القيود الكمية. وأهم هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المباديء وجوهرها مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء ، والذي يقوم أصلاً على مبدأ الدولة الأكثر رعاية .

وحيث أن الأردن دولة نامية ، كان لا بد من التطرق إلى أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة للدول النامية ، ومعرفة الأحكام الصادرة عن دول الجات بحق هذه الدول عامة ، ومنها الدول العربية ، ومعرفة الإستثناءات التي منحتها لهذه الدول ، بغية تعظيم الإستفادة من هذه الإستثناءات في تلاشي مخاطر الإنضمام إلى الجات التي قد تنشأ في المدى القصير ، لا سيما في الفترة الإنتقالية التي تعقب عملية الإنضمام إلى الجات ، جراء تطبيق أحكام الإتفاقية ، وبخاصة في مجال حماية الصناعات . وكأمثلة على دول نامية أعضاء في إتفاقية الجات ، تم طرح تجربة أندونيسيا كدولة نامية ذات تجربة ناجحة ، وتجربة مصر كدولة عربية عضو في الجات ، وإن كانت الآثار على الإقتصاد المصري غير واضحة المعالم نظراً لحداثة الإنضمام.

وحيث أن إتفاقية الجات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ، فقد جاء الفصل الثالث ليعرض مذهبي التجارة الخارجية ، وهما مذهب تحرير التجارة الخارجية ، ومذهب الحماية لها ، وقد تم استعراض مميزات ومآخذ كلٍ منهما ، كما تم استعرض أنواع القيود الجمركية ، سواء كانت سعرية ، أو كمية ، أو تنظيمية ، وموقف الجات إزاء كل منها ، والآثار المترتبة على هذه القيود بالنسبة لكل من الدول المتقدمة ، والدول النامية ، وبالنسبة للأردن الذي هو موضع بحثنا.

أما الفصل الرابع فكان حول التجارة الخارجية الأردنية كونها أكثر القطاعات الأردنية تأثراً ببنود إتفاقية الجات ، وبخاصة أن إعادة هيكلة الإقتصاد الأردني تتطلب إجراءات لتحرير التجارة الخارجية ، وفقاً لتوصية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردن. من هنا تم عرض واقع القطاع التجاري الأردني من حيث سماته، وبنيته السلعية ، والجغرافية . وكذلك تم عرض النظام التجاري الأردني ، وبنوده المختلفة ، في محاولة لإستقراء الآثار على هذا القطاع والمترتبة على إنضمام الأردن إلى الجات .

أما الفصل الخامس ، فقد تناول كيفية إنضمام الأردن إلى الجات، والخطوات اللازمة لذلك ، والإلتزامات المترتبة عليه بالنسبة لصادرات ومستوردات الأردن من السلع ، وقطاع الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الإستثمار ، ومن حيث تعديل بعض السياسات والإجراءات الإقتصادية المحلية ، لتتفق مع بنود الإتفاقية . وبعد ذلك تم عرض أهم الآثار المترتبة على هذا الإنضمام ، سواءً كانت ايجابية ، أو سلبية. وتتوقف الآثار الإيجابية التي سيجنيها الأردن من جراء إنضامه إلى الجات على هيكل الإقتصاد الأردني ومرونته وقدرته على التكيف مع متطلبات الجات . أما أهم هذه الآثار فهي : فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية وضمان توفر سعر عالمي عادل لها ، كما أن زيادة المنافسة نتيجة الإنفتاح العالمي سيؤدي إلى صمود الصناعات ذات الكفاءة الإقتصادية العالية وإنتاج السلع التي يتمتع الأردن بميزة نسبية فيها وبالتالي إستغلال الموارد إستغلالاً أمثلاً. كما يمكن للأردن باعتباره دولة نامية الإستفادة من عدد من الإستثناءات التي منحتها دول الجات للدول النامية . إضافةً إلى ذلك فإن إرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية عالمياً قد يدفع المنتجين المحليين للتوسع في إنتاجها. بالإضافة إلى أن زيادة المنافسة عالمياً سيؤدي إلى الحصول على المستوردات بأسعار أقل ومواصفات أفضل.

أما أهم الآثار السلبية فتتمثل في : أن صغر حجم الأردن وصغر مساهمته في التجارة العالمية قد يضعف مركزه التفاوضي ، كما أن رفع الدعم عن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض سلع التصدير وازالة الحماية عن بعض الصناعات المحلية سيلحق الضرر بالمجالات المستفيدة من هذا الدعم أو هذه الحماية ، كما أن إزالة الدعم عن بعض المستوردات سيؤدي إلى إرتفاع أثمانها وبالتالي زيادة العبء على المستهلك الأردني، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع سوف يؤدي إلى التوسع في إستيرادها وهذا يتعارض مع التوجه نحو معالجة العجز المزمن في الميزان التجاري إضافةً إلى كون ذلك يقلل من إيرادات الخزينة العامة للدولة .

أما الفصل الأخير من هذا البحث ، فقد أحتوى على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها خلال إعداد هذا البحث ، وأهم هذه النتائج أن هناك العديد من المزايا لإنضمام الأردن إلى الجات، وأن هناك بعض المخاطر وأنه يمكن تعظيم الإستفادة من هذه المزايا وتقليل المخاطر إذا ما استغل الأردن بعض النصوص في الإتفاقية خاصة الإستثناءات الخاصة بالدول النامية ، وإذا ما أنجز اجراءات التكيف المطلوبة في الوقت المناسب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

المقدمة:

تعد الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ، الجات (GATT)[1] ، أحد ملامح النظام الإقتصادي العالمي كون هذه الإتفاقية ضمت عدداً من دول العالم ذات ثقل تجاري وإقتصادي كبير ، حيث تشكل تجارة هذه الدول حوالي ٨٠٪ من تجارة العالم الخارجية ، خاصة بعد أن تمخضت جولاتها الثماني التي إبتدأت بعقد لقاء هافانا عام ١٩٤٧، وانتهت بعقد مؤتمر مراكش عام ١٩٩٤ عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO)[2] ، والتي [illegible] حيث أنها قد احتوت الجات وأخذت على عاتقها تطبيق مبادئها ، وقد إكتسبت هذه المنظمة صفة الإمرة في تطبيق البنود واتخاذ العقوبات الإقتصادية بحق الدول الأعضاء المخالفين لهذه البنود ، وهي صفة لم تكن تتمتع بها إتفاقية الجات ، كما أخذت على عاتقها مهمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بين الدول الأعضاء بما تتضمن من بنود جديدة تتعلق بهذه المواضيع.

لهذا عندما نتحدث عن الجات ، فإننا نتحدث ضمناً عن منظمة التجارة العالمية ، لا سيما وأن معظم الدول الأعضاء في الجات قد شكلت النواة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ، كما أن أعضاء هذه المنظمة ، في ظل هذه العولمة للتجارة الخارجية والإنفتاح العالمي الكبير ، في تزايد مستمر.

أولاً- مبررات البحث ومشكلته وأهدافه :

(١) المبررات:

كون اتفاقية الجات (GATT) أحد ملامح الإنفتاح العالمي الإقتصادي إذ ان هذه الإتفاقية تضم حالياً ما يقارب ١٢٣[3] دولة ، كما أن خليفتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منظمة التجارة العالمية (WTO) إحدى ركائز النظام العالمي الجديد ، ومن الصعب على دولة مثل الأردن أن تبقى في عزلة عن التطورات العالمية ، لذا فإن موضوع إنضمام الأردن إلى إتفاقية الجات من الموضوعات المستجدة ذات الأهمية الكبيرة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي ، ويعد الشغل الشاغل لعدد من الدوائر الرسمية ، كما أنه مسألة ذات أهمية كبيرة للقطاع الخاص الأردني ، لاسيما القطاع التجاري والقطاع الصناعي منه.

بعد عقد جولة الأورغواي وتقدم الأردن بطلب إنضمام إلى إتفاقيه الجات في مطلع عام ١٩٩٤، كان من الواجب البحث عن دوافع الأردن للإنتساب إلى عضوية اتفاقية الجات والبحث عن المزايا والمخاطر المترتبة على هذا الإنضمام ، وبخاصة آثارها على القطاع التجاري الأردني ومعرفة الإلتزامات المترتبة على الأردن في حال انضمامه إلى الجات ، والجوانب المحيطة بهذه الإلتزامات من استثناءات وفترات سماح وغيرها من الأمور لمعرفة مدى قدرة الأردن على تحمل مثل هذه الإلتزامات ، ومعرفة آثارها المتوقعة بهدف تعظيم الإستفادة من المزايا وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن ، ومعرفة الإجراءات اللازمة للإنضمام ودراسة مدى إنسجامها مع برنامج التصحيح الإقتصادي وبخاصة أن هذا البرنامج يشترط إتخاذ خطوات لتحرير التجارة كشروط أساسية لتنفيذه.

من هنا ، يمكن تلخيص أهمية البحث في محاولته الإجابة عن عدد من التساؤلات المتعلقة بما هو متوقع في حالة إنضمام الأردن إلى الجات من إلتزامات وآثار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢) مشكلة البحث:

مشكلة البحث بشكلها العام هي معرفة الآثار المتوقعة لإنضمام الأردن إلى الجات ، ومعرفة المزايا والمخاطر المترتبة على ذلك لا سيما وأن الأردن دولة نامية من جهة ، وذات ثقل تجاري قليل بالنسبة لشركائها التجاريين من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

١- ما هي دوافع الدول النامية للإنضمام إلى الجات وبخاصة دوافع الأردن؟

٢- ما هي الإلتزامات المترتبة على الأردن في حال إنضمامه الى اتفاقية الجات؟

٣- ما هي النقاط المتعلقة بالإستثناءات التي يمكن للأردن إستغلالها لتقليص مخاطر الإنضمام ؟

٤- ما هي المزايا التي ستتحقق للأردن في حال إنضمامه إلى إتفاقية الجات؟

٥- هل الأردن قادر على تحمل الآثار المترتبة على إنضمامه إلى الجات ، وهل يستطيع القطاعان الخاص والعام التجاوب والتكيف مع الإجراءات التي يتطلبها هذا الإنضمام؟

(٣) أهداف البحث:

١- دراسة الأمور المتعلقة بإنضمام الأردن إلى إتفاقية الجات لمعرفة مدى عمق أثرها على الإقتصاد الأردني.

٢- معرفة المزايا التي يمكن الإستفادة منها لتحسين الوضع الإقتصادي ، وتحسين الميزان التجاري الأردني إذا ما انضم الأردن إلى الجات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- معرفة المخاطر المترتبة على إنضمام الأردن إلى الجات ، وقدرته على تحملها وسبل تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد بالإعتماد على الإستثناءات الممنوحة بموجب بنود الإتفاقية.

٤- الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها مساعدة الحكومة الأردنية في قرارها الإنضمام ، أو عدم الإنضمام ، ومساعدتها لاتخاذ قرارات تتعلق بالإجراءات الواجب عليها اتخاذها في حالة إنضمام الأردن إلى الجات لتنسجم مع خططها الإقتصادية وبرامجها التصحيحية.

(٤) فرضيات البحث:

(١) إن إنضمام الأردن إلى إتفاقية الجات ستكون له آثار إيجابية على الإقتصاد الأردني وعلاقاته الإقتصادية الخارجية.

(٢) هناك العديد من السلبيات لإنضمام الأردن الى إتفاقية الجات على بعض قطاعات الإقتصاد الأردني .

ثانياً: الدراسات السابقة:

نظراً لكون موضوع الجات وإنضمام الأردن إليها من الأمور الحديثة، فإنه لم تكن هناك دراسات وافية تعالج هذا الموضوع باستثناء بعض الدراسات التي تقوم بها الحكومة الأردنية من خلال وزاراتها ودوائرها المتخصصة ، مثل وزارة التخطيط ووزارة المالية عن طريق دائرة الجمارك العامة والبنك المركزي الأردني ؛ وهي غالباً دراسات غير منشورة ، بالإضافة إلى عدد من المقالات الصحفية لعدد من المهتمين . ومن الأمثلة على ذلك:

١- فهد مصالحة ، " ترجمة للإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) وملاحقها وملاحظاتها وأحكامها الإضافية وبروتوكول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحكام التنفيذ " ، (مديرية التخطيط/ دائرة الجمارك العامة ، كانون ثاني ١٩٩٤).وتمثل ترجمة لنصوص الإتفاقية من اللغة الإنجليزية الى اللغة العربية.

٢-دراسة معدة من قبل دائرة الأبحاث والمعلومات في غرفة صناعة عمان بتاريخ ١٩٩٤/١/١٦ بعنوان "إتفاقية الجات، الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية " وتتضمن هذه الدراسة تعريف باتفاقية الجات وأهم مبادئها .

٣- ورقة داخلية في وزارة التخطيط بعنوان "مذكرة حول النظام التجاري الخارجي الأردني ".وتتضمن هذه الدراسة لمحة عن الإقتصاد الأردني والسمات الرئيسية للتجارة الخارجية الأردنية من حيث التركيبة السلعية والجغرافية كما تضمنت الدراسة لمحة عن ميزان المدفوعات الأردني والمديونية الخارجية للأردن وأهم السياسات التي تؤثر على قطاع التجارة الخارجية للأردن.

٤- دراسة معدة من قبل البنك المركزي الأردني "انضمام الأردن الى اتفاقية الجات وآثارها على الإقتصاد الأردني " . وهي ورقة داخلية غير منشورة .وتتناول هذه الدراسة التعريف باتفاقية الجات من حيث نشأتها ومبادئها الرئيسية وأهدافها وموقف الجات من الدول النامية وقد طرحت الدراسة أهم الآثار المتوقعة لإنضمام الأردن الى الجات سواء كانت سلبية أو ايجابية .

٥- ورقة أعدها فهد مصالحة بعنوان " المزايا والآثار الإقتصادية لإتفاقيتي الجات ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة للأردن" (وزارة المالية ، دائرة الجمارك ، ٢/٥/ ١٩٩٤).وقد تناولت هذه الورقة التعرييف باتفاقية الجات من حيث نشأتها ومبادئها والقانون النهائي لمنظمة التجارة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولية وهو ما يعرف بنتائج جولة الأوروغواي ، ثم بينت الورقة بعض الآثار المحتملة لإنضمام الأردن الى الإتفاقية .

ثالثاً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الإقتصادي النظري التحليلي المدعم بالبيانات والجداول ، حيث تعتمد منهجية البحث على الرجوع الى عدد من المصادر العلمية للتعرف على إتفاقية الجات وما تتضمنه من أحكام ومباديء ، ومن ثم دراستها من حيث إمكانية تطبيقها على إقتصاديات الدول النامية . وقد تم تطبيق الدراسة على الأردن ، وكان لا بد هنا من التعرف على واقع الإقتصاد الأردني وبخاصة القطاع التجاري ، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك باعتبارها الأساس لدراسة الآثار المترتبة على إنضمام الأردن إلى إتفاقية الجات ، ومن ثم الوصول إلى نتائج وإستنتاجات يقود تحليلها وتفسيرها إلى الخروج بتوصيات محايدة تفيد في اتخاذ قرارات متعلقة بانضمام الأردن إلى الجات ، والتعرض إلى تجربتي أندونيسيا كدولة نامية ومصر كدولة عربية ، كأمثلة على دول أعضاء في إتفاقية الجات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

التعريف باتفاقية الجات

تعريف الجات ونشوئها وتطورها (١٩٤٧ ـ ١٩٩٤).

تعريف الجات :

الجات (GATT) عبارة عن "اتفاقية تقوم على وضع منهاج للسلوك في ميدان التجارة الدولية تلتزمه الدول ، ويرتكز على المبدأ المعروف بشرط الدولة الأكثر رعاية ، ولكن ليس على نحو ثنائي ، بل على نحو متعدد الأطراف أو شمولي . كما يستند أساساً إلى مبدأ عدم التمييز ، أي أن المبادلات التجارية بين الدول يجب أن تقوم على أساس المساواة الدقيقة فيما بينها ، لمنع أي إجراء من إجراءات التمييز أو التحيز تحت أي صورة من الصور لبضائع من دولة دون اخرى ، حتى لا يكون ذلك سبباً في النزاع فيما بينها."(١)

من هذا التعريف نجد أن هذه الإتفاقية تحدد اطاراً عاماً للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فيها بحيث على هذه الدول الإلتزام به ، ويستند هذا الإطار على مباديء الإتفاقية مثل مبدأ الدولة الأكثر رعاية والذي يعني أن على الدولة العضو في الجات إعطاء الأولوية في المعاملة التجارية للدول الأعضاء الأخري وعدم التمييز بينها في المعاملة ، كما أن هذه الإتفاقية تعتبر اتفاق تجاري بين مجموعة الدول الأعضاء وعلى كلٍ منها الإلتزام به دون أي تمييز أو تحيز .

ويبلغ عدد الأعضاء المنضمين لاتفاقية الجات في الوقت الراهن (١٢٣) دولة ، في حين كان عددها عند نشوئها بعد عقد لقاء هافانا عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٩٤٧) ٢٣ دولة فقط. وفي هذه الأثناء انضم عدد من الدول النامية للإتفاقية ولكن مع بداية النصف الثاني من الستينات كانت غالبية الدول النامية التي انضمت قد انسحبت من الجات لكونها رأت أن الجات عاجزة عن حل المشكلات المتعلقة بالتخلف الإقتصادي والتنمية التي تعاني منها هذه الدول ، لا سيما أنه كان هناك خلاف مستمر بين الدول النامية والدول المتقدمة حول حجم التنازلات التي يجب تقديمها من قبل كل طرف ، ولهذا دعت الدول النامية إلى عقد مؤتمر ضمن نطاق الأمم المتحدة ، وكانت أهم الدوافع لعقد هذا المؤتمر ما يلي:-

١- شعور العديد من الدول النامية بعدم الرضا عن الجات ، وأنها تعمل لصالح الدول المتقدمة ، وتولي اهتماماً أقل لمشكلات الدول النامية التجارية.

٢- إنخفاض حصيلة الدول النامية من تجارة المواد الأولية ، وعدم استقرار اسعار هذه المواد وبالتالي إنخفاض نصيبها من التجارة الخارجية.

٣- إعتقاد بعض الدول أن الجات تعتمد على مباديء النظرية التقليدية ، وأنها لا تنظر إلى التجارة الدولية باعتبارها أداة للتنمية.

وقد عقد هذا المؤتمر تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)(٥) سنة ١٩٦٤ بجنيف في سويسرا ، وتقرر أن يأخذ هذا المؤتمر الصفة الدائمة بحيث يعقد بكامل عضويته مرة كل أربع سنوات ، في حين تزاول سكرتاريته الفنية عملها في مجال التجارة والتنمية بصفة دائمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد هدف هذا المؤتمر الى تحقيق ما يلي:

١ـ وضع المباديء والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية والتنمية الإقتصادية، وإيجاد الحلول للمشكلات الخاصة بها ، والتنسيق بين جهود المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى المهتمة بذلك. ٤٧١٢٥٨

٢ـ أن يمثل المؤتمر مركزاً لتنسيق التجارة وسياسات التنمية المتعلقة بها سواء على مستوى الحكومات أو التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

٣ـ الإسراع في تنمية اقتصاديات الدول النامية عن طريق القيام بدور رئيسي في الجهود الدولية الخاصة بإقامة نظام دولي جديد.

وبفضل هذا المؤتمر أدخلت عدة تعديلات على الإتفاق لمصلحة الدول النامية ، فعادت الدول النامية للإنضمام إلى الجات تباعاً منذ الثمانينات وبخاصة بعد تدهور أوضاعها التجارية .

نشوء الجات :

بالرغم من ان مبدأ حرية التجارة كان من مسلمات النظرية التقليدية ، الا ان هذا المبدأ اهتز في منتصف القرن التاسع عشر ،عندما أثبت الإقتصادي الألماني فريدريك ليست(list) ، "ان الدولة قد تجد نفسها مضطرة لفرض بعض القيود على تجارتها لظروف استثنائية "(٥) ، ولكن الفترة التي أعقبت ذلك أدت إلى زيادة هذه الاستثناءات لا سيما حدوث الكساد العظيم في أواخر العشرينات من القرن العشرين . وقد وجدت عدة عوامل ساعدت على ذلك منها :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ـ أخذ الدول المتقدمة بمبدأ التوظيف الكامل ، أدى بها إلى التدخل في التجارة الخارجية للحد من التقلبات الاقتصادية والسيطرة على التضخم المستورد ، التي تنتقل اليها عن طريق تجارتها الخارجية.

٢ـ بعد انهيار نظام الذهب الذي كان يضمن ثبات سعر الصرف ، كان لا بد للدولة من التدخل بفرض القيود على التجارة الخارجية لتحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها.

٣ـ ان الكثير من الدول النامية بدأت تتجه نحو تحقيق التنمية الصناعية عن طريق حماية صناعاتها الناشئة.

ولكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية تضافرت مجموعة من الظروف أدت ، في النهاية ، إلى عرقلة التجارة العالمية . وكان جزء كبير من قاعدة العالم الإنتاجية بحاجة إلى إعادة تأهيل ، غير أن الحواجز الجمركية العالية التي ورثها عقد الثلاثينات ، عملت على تعطيل انسياب حركة السلع على النطاق العالمي ، وكذلك فعلت القيود الكمية على الإستيراد ، والتي تبنتها العديد من الدول للمحافظة ، بشكل أساسي ، على ما لديها من عملات صعبة نادرة.

وهكذا اتجهت أوروبا الغربية نحو تحرير التجارة الخارجية ليتسنى لها تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها ، ولهذا كانت ترى أنه لا بد من فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الأوروبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت تنظر إلى الحماية على أنها الوسيلة المناسبة لمنع تسرب عدوى انخفاض الأجور إليها ، إلا أنها بدأت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد الحرب العالمية الثانية تحيد عن هذا المبدأ كي لا تصاب صناعاتها بأزمات تؤدي إلى عرقلتها ، ومن ثم تفشي البطالة فيها.

من هنا ، اتجه تفكير الاقتصاديين إلى الدعوة إلى تخفيف هذه القيود ، وتسهيل حرية التجارة بين الدول . وهكذا بادرت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧، بالتعاون مع عدد من الدول لعقد مفاوضات شاملة متعددة الأطراف، في محاولة للحيلولة دون حدوث تقلص في التجارة العالمية مشابه لما حدث في الثلاثينات . وفي (٢٤ مارس ١٩٤٧) تم في هافانا توقيع إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، الا انه لم يتم التصديق عليها من قبل الأغلبية المنصوص عليها ـ ٢٧ دولة ـ وبالتالي لم تخرج إلى حيز التنفيذ. إلا أنه تم اتفاق ٢٣ دولة من دول العالم ، تزيد حصتها مجتمعة على ٨٠٪ من التجارة العالمية على توقيع إتفاقية يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بينها ، ويترك المجال مفتوحاً أمام باقي دول العالم للإنضمام إلى هذه الاتفاقية ، وتم عقد أول اجتماع في أواخر عام ١٩٤٧ في جنيف ، وهو الذي نتج عنه إبرام الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٤٨/١/١.

أهداف الجات :

تسعى الجات إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء ، باعتبارها إتفاقية تتضمن مزايا والتزامات تبادلية في مجال سياسات التجارة الخارجية ، وتشمل هذه الأهداف ما يلي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ـ تعزيز مبدأ حرية التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها، وإزالة الحواجز الأخرى التي تحد من نمو التجارة الدولية.

٢ـ العمل على رفع مستوى المعيشة والتشغيل الكامل في الدول الأعضاء.

٣ـ زيادة الدخل الحقيقي والطلب الفعال .

٤ـ تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة في الاستثمارات العالمية .

٥ـ تحقيق سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية .

٦ـ الاستخدام االكامل لموارد العالم ، والتوسع في الإنتاج ، وتبادل السلع.

٧ـ تنشيط نمو اقتصاديات الأطراف المتعاقدة كافة.

٨ـ " القضاء على الإجراءات المعوقة لزيادة الصادرات والمستوردات مع العناية بصفة خاصة بالتوسع في صادرات الدول النامية."(٧)

٩ـ عدم التحيز بين الدول في مجال التجارة الدولية .

١٠ـ العمل على ان تكون حماية الصناعات المحلية عن طريق التعريفات الجمركية ، وليس عن طريق أية قيود أخرى.

١١ـ تشجيع التعاون والتشاور بين الدول الأعضاء لحل مشكلات التجارة الدولية الناشئة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أجزاء اتفاقية الجات :

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" من أربعة أجزاء رئيسية هي [٨]:

الجزء الأول : يوضح الالتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء ، وحقوق الدول الأكثر رعاية ، وجداول التعريفات الجمركية.

الجزء الثاني : يوضح طرق التعامل وقواعد التجارة.

الجزء الثالث : يشمل شروط التطبيق الفعلي وقواعده من حيث الانضمام والانسحاب.

الجزء الرابع : يوضح ويختص بزيادة تشجيع صادرات الدول النامية.

طريقة عمل الجات :-

يقع المقر الرئيسي للجات في جنيف ، وتجتمع الدول الأعضاء على مستوى الممثلين مرة واحدة في السنة ، وعلى مستوى الوزراء مرة كل سنتين ، ويوجد في مقرها الرئيسي ثلاث لجان فنية وادارية ، ترتب هذه الاجتماعات وتعد التوصيات مسبقاً ، كما أنها تقوم بالكتابة إلى الأعضاء والمراقبين للحصول على آرائهم حول القضايا المطروحة.

وهذه اللجان الثلاث هي[٦]:-

١- لجنة التعريفات الجمركية : وتهتم بالأمور المتعلقة بالتعريفات الجمركية، وتخفيضاتها ، ومخالفة الدول الأعضاء لها.

٢- اللجنة الزراعية: وتتلخص مهمتها في تنظيم تجارة بعض الحاصلات الزراعية لا سيما الفائض منها ، وتنظيم استهلاكه لمنع التقلبات الضارة في السوق العالمي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ـ لجنة التجارة والتنمية: وتختص بدراسة المشكلات التي تواجه الدول النامية وتمنعها من التوسع في تجارة الصادرات خاصة مشكلة تطبيق الدول الصناعية لقيود حصصية على منتجات بعض الدول النامية.

تطور الجات :ـ

منذ الحرب العالمية الثانية عقدت ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، واستكملت بنجاح تحت رعاية مجموعة دول الجات ، وكان الهدف العام لجميع الجولات هو تشجيع النمو والتنمية ، عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، واقامة نظام [illegible] متعدد الأطراف أكثر استقراراً وانفتاحاً ، وأكثر قابلية للتنبؤ به . أما هذه الجولات فهي :

(١) جولة جنيف ١٩٤٧(Geneva Round): شارك في هذه المفاوضات ٢٣ دولة ، وتم الاتفاق على ٢٠ تعرفة جمركية دولية أصبحت فيما بعد جزءاً أساسياً من قانون الجات ، وتتعلق ب ٤٥،٠٠٠ سلعة طالها التخفيض ، تشكل نصف حجم التجارة الدولية .

(٢) جولة انسي بفرنسا ١٩٤٩(Annecy Round): شارك فيها ١٣ دولة ، وتم الاتفاق على ٥٠٠٠ حالة من التخفيضات الجمركية المتبادلة .

(٣) جولة توركي ببريطانيا ١٩٥٠ـ١٩٥١(Torquay Round): شارك فيها ٣٨ دولة ، وتم تبادل ٨٧٠٠ حالة تخفيض جمركية.

(٤) جولة جنيف ١٩٥٦(Geneva Round): شارك فيها ٢٦ دولة، وقد تم الإتفاق على إجراء تخفيضات جمركية جديدة بحيث زاد فيها حجم التبادل التجاري قيد التخفيض الجمركي إلى ٢،٥ مليار دولار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥) جولة ديلون ١٩٦٠-١٩٦٢(Dillon Round) : وقد سميت هذه الجولة بهذا الأسم نسبةً لدوجلاس ديلون ، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير المالية الأمريكية . وقد عقدت في جنيف وشاركت فيها٢٦ دولة ، وبلغ عدد حالات التخفيضات الجمركية المتبادلة ٤٤٠٠حالة ، وفي هذه الجولة ، ابتدأت المجموعة الإقتصادية الأوروبية (EEC)[٩] في المشاركة كوحدة واحدة ، وتفاوضت على إجراء تخفيضات في جماركها الموحدة إزاء العالم الخارجي ، وتقرر أن تقدم امتيازات لباقي الدول الأعضاء في الجات والمتضررة من قيام هذا التكتل. ومع حلول عام ١٩٦٣ بلغ عدد الموقعين على الجات ٥٠ دولة تساهم بأكثر من نصف تجارة العالم الدولية

من هنا ، نلاحظ أن هذه الجولات الخمس قد ركزت في أهدافها على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية.

(٦) جولة كيندي ١٩٦٣-١٩٦٧(Kennedy Round): تنسب هذه الجولة إلى الرئيس الأمريكي جون كيندي ، وقد عقدت في جنيف بمشاركة ٦٢ دولة . وفي هذه الجولة رؤي أن يتم التفاوض على اساس تناول السلع سلعة سلعة ، ورؤي أن تدور مفاوضات كيندي حول ثلاثة أهداف رئيسية هي[١٠] :

١ـ تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات بنسبة ٢٠ــ ٥٠٪ وعلى مراحل تمتد لخمس سنوات ابتداءً من عام ١٩٦٨ .

٢ـ تحسين وسائل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية .

٣ـ اعطاء امتيازات للدول النامية دون مطالبتها باعمال مبدأ المعاملة بالمثل ، بالإضافة إلى عقد اتفاق لمكافحة الإغراق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالرغم من أن هذه الجولة قدمت مقترحات ضد سياسة الإغراق، مع محاولة الأخذ بمطالب الدول النامية والتي تدخل ضمن اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، إلا أنها بقيت ضمن المفاوضات التقليدية ، فمعظم هذه المطالب والتي تتمثل في إزالة الحواجز عن المنتوجات الإستوائية والمواد الخام لم تحظ بموافقة المجموعة الأوروبية ، كما وبقيت مشكلة الحواجز غير الجمركية والإختلالات المالية تنتظر الحل.

هذا وقد اصطدمت المفاوضات في هذه الجولة بعدد من الصعوبات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية ، فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية الواجب تخفيضها في مجال القطاع الزراعي والكيميائي .

(٧)جولة طوكيو ١٩٧٣ـ١٩٧٤(Tokyo Round): حيث اجتمع وزراء ٩٠ دولة في سبتمبر ١٩٧٣ بمدينة طوكيو ، وتمخض الاجتماع عن عدة ترتيبات شكلت في مجملها اطاراً جديداً للتجارة الدولية وأدائها.

وأهم النتائج التي خرجت بها هذه الجولة:

١ـ العمل على تخفيض إو إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، والتخلص من القيود الأخرى غير الجمركية التي تعيق انسياب التجارة الدولية .

٢ـ دراسة الإجراءات التي تمكن الدول من الحد من المستوردات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ـ " التوصل إلى تخفيض عام للتعريفات الجمركية على بعض السلع الصناعية بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا ، كما تم التوصل الى نسبة تخفيض أقل على السلع الزراعية للمناطق المعتدلة.(١٠)

٤ـ اتخاذ قراريتعلق بالسماح للدول الأعضاء بالقيام بإجراءات تتعارض مع مباديء الجات الأساسية من أجل معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها.

٥ـ اتخاذ قرار أيضاً يقضي بالسماح للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لحماية صناعاتها الوليدة ولفترة محدودة من الزمن.

(٨) جولة الأوروغواي ١٩٨٦ـ١٩٩٣(Uruguay Round): وقد شارك فيها ١٢٥ دولة ، وتمتاز بأنها أطول المفاوضات ويعود طول هذه الجولة إلى وجود عدة عوامل أهمها ظهور معطيات عالمية جديدة كبروز قوى إقتصادية جديدة وإختلاف الدول الصناعية على حجم حصة كل منها خاصة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية حول نسب تخفيض الدعم المالي الحكومي لإنتاج السلع الزراعية وتصديرها ، وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع ، وإدخال عدد من الموضوعات الجديدة ، مثل إدخال قطاع الخدمات والملكية الفكرية والأمور المتعلقة بالدول النامية على بنود الإتفاقية ، وقد كانت هذه الأمور ونقاط الخلاف هذه حائلاً دون إنتهاء هذه الجولة في موعدها الذي كان مقرراً في كانون أول عام ١٩٩٠. وقد هدفت هذه الجولة إلى تعزيز دور الجات وزيادة تحرير التجارة الدولية والبحث عن صيغة للتكامل بين السياسات التجارية المؤثرة على قضايا النموالإقتصادي والتنمية الاقتصادية . وقد جاءت جولة الأوروغواي فريدة في مضمونها إذ أنها حاولت سد الثغرات والقصور في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اتفاقيات الجات السابقة في عدة جوانب منها : تحرير التجارة في الملابس والمنسوجات ، التخفيض من القيود غير الجمركية ، تحرير التجارة في مجال المواد الأولية والزراعية وحقوق الملكية الفكرية .

أما النتائج التي تمخضت عنها هذه الجولة فهي التوصل إلى عدد من الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات أهمها :

أولاً- اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) : وتشكل هذه المنظمة الاطار التنظيمي الذي يحتوي جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي ، والإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية . كما تضمنت نظاماً جديداً لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

ثانياً- الإتفاق الزراعي: ويمثل الاتفاق خطوة مهمة نحو تحرير السلع الزراعية وإخضاعها لمبادئ الجات وقواعدها . وفيما يتعلق بهذه القضية تم الاتفاق على ما يلي :

١- تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية ، يتم تثبيتها ليتم بعد ذلك تخفيضها .

٢-الالتزام بفتح الأسواق أمام المستوردات من السلع الخاضعة حالياً لقيود غير جمركية ، كالتي تخضع لنظام الحصص أو غيره من القيود الكمية.

٣- في مجال الدعم الممنوح لقطاع الزراعة فقد نص الاتفاق على" تخفيض الدعم بنسبة ٢٠ ٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (١٩٨٦-١٩٨٨) على مدى ٦ سنوات." (١١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- " اما في مجال تقديم الدعم للسلع الزراعية المصدرة فقد نص الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (١٩٩١-١٩٩٢) على مدى ٦ سنوات، وتخفيض كميات الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ من متوسط كميات الصادرات للفترة (١٩٩١-١٩٩٢) وعلى مدى ٦ سنوات.(١١)

ثالثاً- بروتوكول النفاذ إلى الأسواق: ويتضمن كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التي تقدمها كل دولة بناءً على المفاوضات بينها وبين شركائها التجاريين ، وكذلك التنازلات الخاصة بالقيود غير الجمركية حيث يتم تطبيق هذه التنازلات على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

رابعاً- اتفاق المنسوجات والملابس: ويقضي الاتفاق بإلغاء نظام حصص الاستيراد التي يجري تحديدها بين الدول المصدرة والمستوردة بشكل تدريجي على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من ١٩٩٥ ، ليتم إخضاع تجارة المنسوجات لأحكام الجات .

خامساً- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة : حيث تتمثل أهم ملامح الاتفاق في الاعتراف بأن بعض شروط الاستثمار التي تطبقها بعض الدول تؤدي إلى تقييد التجارة الدولية وتشويهها ، ولذلك فالشروط المحظور فرضها هي (١١):

١- شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي .

٢- شرط إحداث توازن بين صادرات المستثمر الأجنبي ومستورداته.

٣- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من حصيلة التصدير .

سادساً-اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية : "حيث تم وضع قوانين ضد التقليد والاستيلاء على كل شيء من برامج الحاسوب إلى العقاقير والأغاني ، إذ ينبغي على كل دولة احترام حقوق الدولة الأخرى عند النقل أو التقليد وسيواجه المخالفون العقاب بفرض القيود على صادراتهم."(١٢)

سابعاً-اتفاق الخدمات : ويتضمن هذا الإتفاق ثلاثة محاور رئيسية ، هي:

(١) - اتفاق المباديء والأحكام العامة : وهذا الإتفاق ركز على المباديء العامة للجات لا سيما شرط الدولة الأكثر رعاية والوضوح والشفافية في اتخاذ الإجراءات ، وتطبيق القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات ، وتنظيم هذه التجارة على المستوى المحلي ، والإعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية لمن يمارسون الخدمات المهنية.

(٢) - ملاحق تتضمن أحكاماً خاصة ببعض قطاعات الخدمات ، وهي :

١- ملحق الخدمات المالية : ويقضي بالإعتراف بحق الدول باتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وحاملي بوالص التأمين والمستثمرين ، وضمان سلامة النظام المالي واستقراره.

٢- ملحق خدمات الإتصالات: ويقضي بمنح موردي الخدمات الأجانب حق استخدام شبكات الإتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة ، ودون تمييز بين المورد المحلي والمورد الأجنبي.

٣- ملحق خدمات النقل البري: ويستبعد هذا الملحق حقوق النقل الجوي التي تنظمها الإتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- ملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات : ويسمح هذا الملحق لأعضاء الإتفاق بالتفاوض فيما بينهم لإبرام التزامات برفع القيود التي تعترض انتقال الأيدي العاملة .

(٣) - جداول الإلتزام المحددة التي تقدمها كل دولة عضو بالقطاعات التي يلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب ومعاملتهم معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين.

ثامناً- اتفاق الوقاية : يقضي هذا الإتفاق بأنه يحق للدول الأعضاء اتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها المحلية من تدفق المستوردات إليها من السلع نفسها بشكل يسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعات.

وفي هذه الحالة تتخذ اجراءات الوقاية ، إما بفرض حصة على السلعة المستوردة ، أو فرض رسوم عليها ، أو سحب التزام تنازلات جمركية على هذه السلع . ويمكن تطبيق إجراءات الوقاية لفترة ٤ سنوات يمكن مدها إلى ٨ سنوات في حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية .

تاسعاً- اتفاق الاغراق : حيث وضعت قواعد أكثر وضوحاً في إجراء التخفيضات وتحديد مقاييس للإغراق الذي يسيء إلى الصناعة ، وكذلك وضع قواعد لتحديد رسوم مكافحة الإغراق .

عاشراً- اتفاق الدعم والإجراءات المضادة له : وهنا تم تحديد أنواع الدعم المسموح بها وأنواع الدعم غير المسموح بها قانونياً .

أما الدعم المحظور فهو ذلك الذي يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة ومن أمثلته الدعم الإنتقائي الموجه لسلعة بعينها أو قطاع معين ، والدعم المرتبط بالتصدير ، أو الدعم المقصود منه تفضيل استخدام السلع المحلية على المنتجات المستوردة ، وتكون الإجراءات المضادة إما عن طريق فرض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رسوم تعويضية من قبل الدولة المتضررة ، أو عن طريق اتخاذ إجراء علاجي كتقديم تعويض للطرف المتضرر.

أما الدعم المسموح به وهو لا يستدعي إجراءات مضادة ومن أمثلته الدعم العام الذي لا يرتبط بسلعة أو قطاع معين ، والدعم المقدم لبرامج البحوث والتطوير ، والدعم الممنوح لتنمية المناطق الأقل نمواً في الدولة.

مبادىء الجات وأحكامها الرئيسية :

أولاً- مبدأ عدم التمييز:

ويقوم هذا المبدأ على شرط الدولة الأكثر رعاية ، إذ تتعهد الدول الأعضاء بمنح بعضها بعضاً معاملة لا تقل عما تمنحه لأية دولة أخرى من مزايا أو تفضيلات ، وذلك بالنسبة للتعرفة الجمركية على المستوردات والصادرات ، وبالتالي لا تستطيع أية دولة أن تمنح مزايا خاصة لتجارتها مع أي بلد آخر .

" ويستثنى في هذه الحالة من تطبيق هذا الشرط الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة فيما يتعلق بالمزايا التي تمنح لأعضاء كل تكتل اقتصادي"(١٢). إذ أن الدول الداخلة في إتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة ليست مطالبة بتعميم المعاملة التفضيلية التي تقدمها لبعضها بعضاً على دول الجات الأخرى غير الداخلة في هذا الإتحاد ، أو هذه المنطقة الحرة شريطة أن يؤدي قيام هذا التكتل الإقتصادي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية لدوله.

ثانياً - الإلغاء العام للقيود الكمية ، والحماية عن طريق التعرفة الجمركية فقط:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"لا يجوز المنع أو التقييد إلا عن طريق الضرائب والرسوم والنفقات الأخرى ، سواء تم التقييد من خلال الحصص ، أو رخص الاستيراد ، أو التصدير ، أو أي وسيلة أخرى يمكن بها أن يقوم أي طرف متعاقد على الاستيراد من أي منتج مع طرف متعاقد آخر أو على التصدير أو البيع للتصدير من أي منتج متوجه لأراضي أي طرف آخر متعاقد".(١٤)

أي يحق للدولة العضو في الجات فقط وضع الرسوم الجمركية على مستورداتها بهدف الحد منها لإذا كانت تهدف الى حماية صناعاتها المحلية، أما الأساليب التي تحدد الكمية المسموح بإستيرادها فلا يسمح استخدامها ، كما تعتبرعائقاً امام انسياب التجارة الدولية.

ثالثاً ـ مكافحة الاغراق :

يقضي هذا المبدأ " بأن تعترف الأطراف المتعاقدة بأن الإغراق الذي بواسطته تدخل منتجات بلد ما إلى أسواق بلد آخر بأسعار تقل عن القيمة العادية للمنتجات أن هذه العملية يجب استنكارها ، إذا كانت تسبب أو تهدد بإلحاق الضرر المادي لأية صناعة قائمة في بلد الطرف الآخر ، أو تعيق بصفة مادية إقامة صناعة محلية."(١٤)

أي لا يسمح لدولة عضو في الجات بيع منتجاتها في دولة عضو الأخرى بأسعار تقل عن أسعار هذه المنتجات في الدولة المصدرة ، واذا ما قامت دولة بفعل ذلك يفرض عليها عقوبات تعويضية للدولة المتضررة .

رابعاً ـ حق الاعفاء:

يجوز للدولة العضو حق طلب إعفائها من تطبيق بعض التزاماتها طبقا للاتفاقية اذا كانت هنالك ظروف اقتصادية تقتضي ذلك كوجود خلل في ميزان مدفوعاتها أو كونها تتبع سياسة اصلاحية لإقتصادها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامساً ـ المعاملة الوطنية :

تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة الواردات بالكيفية نفسها التي تعامل بها المنتجات المماثلة المنتجة داخل بلادها من حيث الضرائب الداخلية والمعايير واللوائح القانونية .

سادساً ـ استقرار التجارة :

وهنا يمكن "وضع أساس مستقر ، يمكن التنبؤ به للتجارة ، وذلك عن طريق الاتفاق على مستوى التعرفة بين الأطراف المتعاقدة ، ويجوز إعادة النظر في التعرفة الملزمة كل ثلاث سنوات فقط . وتعد العودة الى التعرفة المرتفعة إجراءً غير مرغوب فيه ، وذلك عن طريق اشتراط تعويض أي ارتفاع في التعرفة ".(١٥)بحيث على الدولة التي تعود إلى التعرفة المرتفعة تعويض الدول الأخرى عن نقص صادراتها ، وذلك كإجراء لمنع العودة إلى مثل هذه التعرفات المرتفعة.

سابعاً ـ المشاورات :

أن يقدم كل طرف متعاقد الفرصة الملائمة للمشاورات الخاصة بتلك الشكاوى التي يمكن أن يقدمها أي طرف متعاقد آخر بالنسبة لأي قضية تؤثر على عمل هذه الاتفاقية .

كما يمكن للمنظمة بناءً على طلب الطرف المتعاقد أن تتشاور مع أي طرف متعاقد أو أطراف متعاقدة بالنسبة لأية قضية لم يكن من الممكن إيجاد حل مرضٍ لها في أثناء المشاورات .

ثامناً ـ مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقضي هذا المبدأ بأن يتكفل النظام التجاري الدولي ، الذي أقامته دول الجات بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الآخذة في النمو كأحد الأعمدة التي تركز عليها الإستراتيجية الدولية للتنمية الإقتصادية ، وتهدف هذه المعاملة التفضيلية إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو ، وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية فيها.

الجات والدول النامية :

على الرغم من أن الدول النامية تمثل حوالي ثلثي عدد الدول الأعضاء في الجات ، إلا أنه منذ إنشاء منظمة الجات تميزت العلاقة بين مجموعة الدول المتقدمة والدول النامية بالتوتر بشأن الأمور التجارية ، إذ إن الدول المتقدمة مستاءة من تردد الدول النامية في قبول قواعد الجات . في حين أن الدول النامية تتهم الدول المتقدمة بالتنصل المتكرر من مبادىء الجات وقواعدها ، مما يدل على عدم مصداقية الدول المتقدمة في تنفيذ إلتزاماتها بموجب أحكام الجات . كذلك تطالب الدول النامية بمنحها معاملة تفضيلية في مجال تطبيق أحكام الجات وذلك للمساعدة على تشجيع النمو الإقتصادي فيها ، وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة أقرت بهذه المعاملة التفضيلية إلا أنها على خلاف مع الدول النامية حول حجم التنازلات المطلوب منها تقديمها.

وبالرغم من أنه قد تم إفراد الجزء الرابع من إتفاقية الجات للأمور المتعلقة بالدول النامية ، إلا أن هذه الإتفاقية لم تحقق طموحات الدول النامية لمساعدتها على الإسراع في خطوات التنمية الإقتصادية ، ولكن مما لا شك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيه أن الجات ساعدت الدول النامية على إبراز مشكلات التجارة الدولية على نطاق جماعي أمام الدول المتقدمة ، فكان أهم أثر تنفيذي لذلك هو " إنشاء مركز الجات للتجارة الدولية في جنيف ، فقد حددت مهمته في إعطاء المعلومات المختلفة للدول النامية حول الأسواق التصديرية ، ومساعدتها في تبسيط إجراءات صادراتها ، وتدريب العاملين اللازمين في هذه المجالات".(٨)

كما أن نص الدولة الأكثر رعاية ومبدأ عدم التمييز في المعاملة المترتب على هذا النص يعتبر في صالح الدول النامية إذ يزيد من حجم التبادل التجاري لها وفتح الأسواق الجديدة لها.

وبشكل عام ، فبعد إنعقاد جولة الأورغواي وصدور اتفاقية الجات في آخر صيغها أثيرت بعض التساؤلات حول برامج الإصلاح الإقتصادي للدول النامية لا سيما بعد أن دخلت تلك الدول في اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الإقتصادي والتصحيحات الهيكلية . ومن عناصر هذه البرامج تحرير التجارة الخارجية لهذه الدول وإلغاء الدعم لعدد كبير من السلع والخدمات . ولهذا ، لا بد للدول النامية من أن تتبع خطوات تدريجية نحو تحرير التجارة حتى تصل إلى المستوى المعقول من الحماية السعرية على أن تتغير أساليب الحماية الجمركية بحيث تتحول من الأساليب الكمية إلى الأساليب السعرية ، ومن الأساليب السعرية بالغة الإرتفاع إلى الأساليب السعرية المعتدلة . وهذا هو جوهر برنامج الإصلاح الإقتصادي للدول النامية .

أما فيما يتعلق بأهم الأحكام الخاصة بمعاملة الدول النامية في الإتفاقات المختلفة ففيما يلي عرض موجز لها:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً- إتفاق الزراعة :

يسمح الإتفاق للدول النامية بتنفيذ إلتزاماتها في مجال (النفاذ إلى الأسواق ، الدعم الداخلي ، دعم التصدير) على مدى ١٠ سنوات بدلاً من ٦ سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة . كما ينص الإتفاق على إعفاء الدول الأقل نمواً من إلتزامات الإتفاق في المجالات الثلاثة المذكورة.

كذلك يسمح الإتفاق للدول النامية بتقديم دعم لمنتجاتها الزراعية غير المسموح به للدول المتقدمة فيما يتعلق بدعم الإستثمارات ومدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء . ويسمح الإتفاق للدول النامية بتقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية .

ثانياً - إتفاق المنسوجات :

منح الدول النامية معدل نمو لحصص صادراتها من المنسوجات بنسبة ٢٥ ٪ سنوياً، كما يقضي الإتفاق بمنح معاملة تفضيلية للدول صغيرة الحجم في التصدير ، تأخذ في الإعتبار الإمكانات المستقبلية لتطوير تجارتها والسماح بإستيراد كميات تجارية كبيرة منها.

ثالثاً - إتفاق الملكية الفكرية :

يمنح الإتفاق الدول النامية فترة إنتقالية مدتها ٥ سنوات ، في حين أن هذه المدة للدول المتقدمة سنة واحدة فقط ، كما يمنحها فترة ٥ سنوات إضافية قبل الإلتزام بتطبيق أحكام الإتفاق الخاص ببراءة الإختراع على المنتج فيما يتعلق بالإختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والأدوية ، وتقديم الدول المتقدمة المساعدات المالية والفنية للدول النامية .

رابعاً - إتفاق الخدمات :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقضي الإتفاق بالتزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من بدء تنفيذ الإتفاق لتسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب التجارية والفنية والتكنولوجية ، التي تحتاج إليها الدول النامية لتطوير صادراتها من الخدمات ، وزيادة نصيبها في تجارة الخدمات . كما يعطي الإتفاق الدول النامية الحق في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات ، وذلك للحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية . كما يسمح الإتفاق لأية دولة باتخاذ إجراءات وقائية لحماية قطاعات الخدمات فيها ، لا سيما إذا تعرضت إلى خلل في ميزان مدفوعاتها . كما يقضي الإتفاق بتقديم المنظمة العالمية للتجارة (WTO) مساعدات فنية للدول النامية في مجال الخدمات .

خامساً ـ إتفاق الإستثمار:

يمنح الإتفاق الدول النامية فترة إنتقالية مدتها ٥ سنوات قبل بدء تنفيذ أحكامه بالنسبة لإجراءات الإستثمار المحظور إستخدامها ، مثل حماية الصناعات الناشئة ، ودعم التصدير وغيرها. في حين يسمح للدول المتقدمة بفترة إنتقالية مدتها عامان فقط.

سادساً ـ إتفاق الدعم :

يمنح الإتفاق الدول النامية التي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي عن ١٠٠٠ دولار سنوياً الحق في منح دعم للتصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها في أسواق الدول الأخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سابعاً ـ إتفاق الوقاية :

يمنح الإتفاق الدول النامية فترة إضافية مدتها عامان إلى الفترة التي يسمح بها لسريان تطبيق إجراءات الوقاية ، التي تطبقها الدول في الحالات الطارئة ، كحالة تدفق المستوردات من سلعة معينة بشكل مفاجيء وضخم بحيث يلحق الضرر بالمنتج المحلي ، ومن هذه الإجراءات فرض رسوم جمركية على هذه السلع ، أو فرض قيود تجارية أخرى ، بحيث تصبح هذه المدة عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

ثامناً ـ نظام مراجعة السياسة التجارية للدول الاعضاء:

تتم مراجعة السياسة التجارية للدول النامية كل ٤ سنوات إذا كان ترتيبها في قائمة أكبر ٢٠ دولة تجارية في العالم ، أو كل ٦ سنوات إذا كان ترتيبها يأتي بعد المرتبة ٢٠ . بينما تجري مراجعة السياسة التجارية للدول المتقدمة كل عامين أو ٤ أعوام.

أما عن الآثار المتوقعة من تطبيق الجات في الدول النامية ، فإن الدول النامية ستندمج بشكل أكبر في العلاقات الدولية التجارية ، إلا أن إلغاء الدعم الحكومي المقدم للزراعة سيؤدي ، على المدى القصير ، إلى إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وسيضطر عدد كبير من الدول النامية إلى إستيرادها بأسعار أعلى ، أما على المدى الطويل فسوف تستفيد البلدان النامية من إلغاء الدعم ، جراء لجوء الدول النامية الى انتاج هذه السلع كبديل لإستيرادها بأسعار عالية من الخارج ، مما يؤدي الى تطورها وبالتالي معالجة الخلل الهيكلي في تجارتها الخارجية الناجم عن الدعم ، مما ينعكس ايجابياً على إقتصادها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقول بعض الإقتصاديين إن تحرير التجارة الدولية سيزيد من الطلب على صادرات الدول النامية وبالتالي إنتعاش إقتصاديات هذه الدول . بينما يقول البعض الآخر إن تحرير التجارة سيؤدي الى زيادة حجم المديونية للدول النامية ، بالإضافة إلى زيادة إستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات المقامة في الدول النامية، وزيادة أسعار مستوردات الدول النامية .

كما أن الإتفاقية ومن ضمن بنودها تفرض على الدول النامية الإنتاج من أجل التصدير ، ولأن منتجات الدول النامية تعتمد على العمالة الكثيفة ، فلن يكون من السهل عليها منافسة [illegible] المال والتكنولوجيا العالية .

كما أن تخفيض القيود الجمركية عن مستوردات الدول النامية سيؤدي الى التوسع في الإستيراد مما يزيد العجز في الميزان التجاري للدول النامية.

من ناحية أخرى فإن رفع الحماية عن الصناعات في الدول النامية سيؤدي بالكثير منها للخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة .

أما التكيف المطلوب من الدول النامية لتنسجم اقتصادياتها مع متطلبات الجات وما يترتب عليه من إلتزامات سيكلف هذه الدول الكثير سواء من الناحية المادية أو المعنوية كما سيشكل عبئاً على المستهلك في الدول النامية.

من ناحية أخرى فإن زيادة الإستثمارات في الدول النامية الناجم عن الإنفتاح العالمي سيزيد من التشغيل في هذه الدول وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة والفقر فيها ودفع عجلة التنمية الى الأمام .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومهما يكن من أمر فإن الدول النامية مدعوة لأن تتفق على الحد الأدنى من ضرورة إيجاد الإطار المؤسسي اللازم لتنظيم تجارتها الخارجية ، فيكون لها مثلا نادٍ أو منظمة يكون همها حماية دول العالم الثالث من أي تراجع في قيم صادراتها الحقيقية ، وبالتالي العمل على ضرورة أن تكون شروط التبادل التجاري الدولي(Terms of Trade) في صالح هذه الدول أو على الأقل أن لا تكون في غير صالحها.

الجات والدول العربية

هناك عدد من الدول العربية المنضمة إلى الجات ، وهي : مصر، الكويت ، موريتانيا ، المغرب ، تونس ، والإمارات العربية . أما الدول العربية المتقدمة بطلبات للإنضمام إلى إتفاقية الجات فهي : قطر ، البحرين السعودية ، سوريا، لبنان ، والأردن . فإذا ما قبلت هذه الدول يصبح عدد الدول العربية المنضمة إلى الجات ١٢ دولة أي العدد الأكبر من الدول العربية ، إضافة إلى أن الدول المتقدمة بطلبات للإنضمام الى الجات في تزايد مستمر.

وتسري على الدول العربية الإلتزامات والمزايا والأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة للدول النامية ، وبالتالي يمكنها الإستفادة من المزايا المتعلقة بذلك لا سيما الفترات الإنتقالية قبل تنفيذ الإلتزامات أو من حيث المرونة التي تتيحها بعض الإتفاقيات أو المساعدات المالية والفنية التي تنص عليها هذه الإتفاقيات . ويمكن أن نرى الآثار على الدول العربية من خلال ما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً ـ النفاذ الى الأسواق:

سوف تستفيد البلدان العربية من التخفيضات الجمركية التي تلتزم بها الدول المختلفة مما يشكل أسواقاً جديدة لصادرات الدول العربية من المنتجات الزراعية والصناعية ، ومن خلال المفاوضات الخاصة بالنفاذ الى الأسواق ، فقد أتيح للدول العربية المطالبة بزيادة نسبة التخفيض الجمركي للسلع التي تهمها من الناحية التصديرية .

ثانياً ـ اتفاق الزراعة :

لا توجد مستوردات عربية خاضعة لقيود غير جمركية إلا لعدد ضئيل من السلع ، ويمكن تحويلها إلى رسوم جمركية تتناسب مع متطلبات حماية الإنتاج المحلي على مدى ١٠ سنوات .

وبالتالي سوف تستفيد الدول العربية من صادرات بعض السلع الزراعية مثل (القمح ، الأرز ، الخضروات ، الزيوت النباتية ، السمسم الحمضيات ، الفاكهة ، النباتات العطرية والطبية ، والزيوت العطرية). ولكن لايمكن أن نغفل هنا أن الزراعة تحتاج الى الماء وبالتالي فإن الدول العربية تصدر الماء والذي هو عنصر نادر فيها وعالي التكلفة .

الا انه سوف يكون هناك ارتفاع لأسعار بعض المواد الغذائية المستوردة ، وفقا لإلتزامات اتفاق الزراعة ، مثل القمح ، الدقيق ، منتجات الألبان ، اللحوم ، والدواجن. وذلك يساهم الى حد ما في زيادة الفقر.

ثالثاً ـ إتفاق المنسوجات :

حصلت البلاد العربية الأعضاء في الإتفاقية على ميزة زيادة الحصص الحالية في مجال المنسوجات باعتبارها دولاً صغيرة الحجم في التصدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً ـ إتفاق الإجراءات الوقائية :

يسمح الإتفاق للدول العربية باتخاذ إجراءات وقائيـة لحمايـة صناعاتها المحليـة مـن أي زيـادة مفاجئـة فـي المستوردات ، ومـن أي سـلعة تشـكل ضرراً كبيراً على هذه الصناعة لفترة تصل إلى ١٠ سنوات ، كما حصلت الدول العربية على ميزة في الإتفاق تتمثل في إعفاء صادراتها من تطبيق الدول المتقدمة لإجراءات وقائية ضد صادراتها إذا كانت تلك الصـادرات لا تتجاوز ٣ ٪ من إجمالي مستوردات الدولة التي تتخذ الإجراءات الوقائية .

خامساً ـ اتفاق الدعم:

حصلت بعض الدول العربية الأعضاء في الإتفاقية على ميزة تتمثل بإعفائها من اتخاذ الدول المستوردة إجراءات تعويضية على الصادرات العربية ؛ لأن نصيب الفرد من الناتج القومي في هذه الدول يقل عن ١٠٠٠ دولار سنوياً.

هذا عن المزايا المتحققة للدول العربية جراء إنضمامها إلى الجات ، ولكن لا يمكـن أن نغفل بعض السلبيات المتمثلة في جعل الدول النامية ومنها العربية ، سوقا استهلاكياً لمنتجات الدول المتقدمة ؛ إذ إن المنافسة الحرة ستنعدم قياساً بالمحتوى التكنولوجي المتقدم للصادرات الغربيـة والتي تفقد الدول النامية ومنها العربية الميزة النسبية التي تتمتع بها والتي تعتمد على العمالة الكثيفة ، كذلك إرتفاع الأسعار لا سيما أسعار المواد الغذائية وبخاصة الحبوب سيرهق المواطن العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا إضافة إلى أن إتفاقية الجات أتاحت الفرصة لشركات الإنشاءات العالمية دخول الأسواق العربية لمنافسة الشركات المحلية ، كما سمحت للشركات العربية بالمنافسة في الأسواق الأجنبية ، ولكن التقدم التكنولوجي التي تتمتع به الشركات الأجنبية سيجعل الشركات العربية تنسحب من السوق الأجنبي ، إضافة إلى ضعف قدرتها على المنافسة في السوق المحلي، وبالتالي فلا مناص للدول العربية ، إذا كانت تريد الصمود في السوق العالمي ، وزيادة قدرتها على المنافسة ، من تشكيل وحدة إقتصادية عن طريق تفعيل دور السوق العربية المشتركة ، تجعل منها قوة إقتصادية، وتمنحها قدرة على التفاوض مع الدول الصناعية المتقدمة بما يتفق مع مصالحها ، وبخاصة إذا ما حدث إندماج للشركات بحيث تشكل شركات كبيرة قادرة على الصمود.

أهم مميزات الجات :

بعد هذا الإستعراض لمباديء الجات ، وأهدافها ، ومراحل تطورها ، فلا بد من التعرف على أهم المميزات التي تتمتع بها هذه الإتفاقية ، والتي جعلت منها ركيزة من ركائز النظام العالمي الجديد . وأهم هذه المميزات ما يلي:

أولاً ـ تعد إتفاقية الجات إحدى ملامح النظام العالمي الجديد الهامة ، وهي تشكل بحد ذاتها نظاماً تجارياً عالمياً جديداً.

ثانياً ـ تقوم إتفاقية الجات على تحرير التجارة العالمية وإزالة القيود عنها ، مما يزيد النشاط الإقتصادي العالمي إذ " تقدر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)[١٦] حجم الأرباح التي سيحققها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإقتصاد العالمي بسبب إتفاقية الجات في عام ٢٠٠٢ (٢٧٠) مليار دولار ، كما ستزيد من قدرة الإقتصاد على النمو والتطور. "[١٧]

ثالثاً ـ زيادة الكفاءة الإقتصادية الناجمة عن إلغاء الدعم المشوه للهياكل التجارية وتعزيز القدرة على الوصول إلى أسواق التصدير ستسفر "عن إرتفاع الدخل القومي للدول بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار سنوياً، أو أكثر من ١ ٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى ١٠ سنوات ."[١٨]

رابعاً ـ يؤدي تطبيق مبدأ عدم التمييز إلى إستفادة جميع الدول الأعضاء من المزايا البينية ، إذ إنه يؤدي إلى تخفيضات ملموسة في التعرفات الجمركية ، ومن ثم تبسيط العمليات الجمركية بين الدول وتطويرها ، الأمر الذي يساهم في زيادة إنشاء اتفاقيات دولية في مجال التجارة ، وبذلك تساهم الجات في توسيع التجارة الدولية وتطويرها ، بحيث يكون معدل النمو في التجارة الدولية أعلى من معدل النمو في الناتج العالمي، مما يرفع مستوى النشاط الإقتصادي العالمي ككل.

خامساً ـ تؤدي حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الى زيادة الإستثمارات ، فيها وبالتالي العمل على تطويرها وتنميتها وتخفيض معدلات البطالة فيها ، إضافة إلى تطوير تقنيات الإنتاج والإدارات المالية للشركات ، وتقليل التكاليف الى أدنى مستوياتها .

سادساً ـ فتح الأسواق أمام المنتجات العالمية سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الصناعات ، وبالتالي الرقي بمستوى الصناعات وتطويرها إلى أقصى قدر ممكن لتستطيع الصمود في السوق الدولي ، مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد العالمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكأمثلة على بعض الدول الأعضاء في الجات وتجربتها معها ومدى تكيفها مع مباديء الجات وبالتالي مدى الإستفادة التي حصلت عليها . سنورد تجربة أندونيسيا كدولة نامية خاصة وأن تجربتها مع الجات كانت ناجحة في تحقيق معدل نمو جيد ، ورفع مستوى المعيشة. وإضافة إلى تجربة أندونيسيا كدولة نامية سنورد تجربة مصر كدولة عربية لعلنا نستطيع الإستفادة من تجربتي هاتين الدولتين في إستقراء الآثار المتوقعة على الإقتصاد الأردني جراء إنضمامه إلى الجات ، وتعظيم الإستفادة ، وتقليل مخاطر الإنضمام إلى أقصى درجة ممكنة.

تجربة أندونيسيا (١٩) :

شهد العالم حركة نشطة للبضائع والخدمات ورأس المال عبر الدول بحجم كبير وسريع ومما سهل ذلك وجود وسائل الإتصالات . وقد أصبح ضمن مقاييس النظام العالمي الجديد أن الإقتصاد الناجح هو الإقتصاد الأكثر انفتاحاً على العالم ، والذي يستطيع أن يكسب أكثر من السوق العالمية. وبناءً على ذلك شاركت أندونيسيا في مفاوضات جولة الأوروغواي.

التنمية الإقتصادية الأندونيسية :

اتخذت أندونيسيا سياسة إقتصادية ذات اتجاه داخلي تهدف إلى إنتاج السلع التي تشبع حاجات المواطنين الأساسية ، ولكن مع بداية الثمانينات ونتيجة لإرتفاع حجم مديونيتها الخارجية الناجم عن إرتفاع الأسعار العالمية، أصبحت أندونيسيا تنتقل من استراتيجية إحلال المستوردات إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجية التصنيع من أجل التصدير. ويعتبر العقد السابق عقد الإصلاحات الإقتصادية في أندونيسيا فقد هدفت هذه الإصلاحات إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في إنتاج السلع كثيفة العمل والتي تستخدم الخامات المحلية (مثل المنتوجات الخشبية ، الدهنيات ، الزيوت، الغاز الطبيعي ، المطاط ، الحديد، المنسوجات ، والأحذية) الأمر الذي جعلها تحقق نجاحاً إقتصادياً ملحوظاً.

ولما كانت الهند والصين من أكبر المنافسين لأندونيسيا في إنتاج المنسوجات ، فقد اتخذت أندونيسيا سياسات متواصلة لزيادة حصتها في السوق العالمي من هذه السلعة ، ونتيجة لذلك فقد زادت كفاءة اقتصادها ، وأصبح معدل النمو الإقتصادي فيها لافتاً للنظر " بما يقارب ٦,٣٪ سنوياً"(٢٠)

واستمرت أندونيسيا في تحرير تجارتها بما يتلاءم ومتطلبات الجات ، ومن خلال تجربة أندونيسا يمكن القول إن الإقتصاد المفتوح قد يجعل الإقتصاد أفضل وذا نفوذ أكبر في محيط الإقتصاد الدولي.

أندونيسيا ومحادثات جولة الأوروغواي:

كانت جولة الأوروغواي كما أسلفنا الأطول والأصعب في تاريخ الجات نظراً لما تحمله من تعدد في نقاط الخلاف وتعمق في مناقشتها ، وحيث أن الدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع عالية التكنولوجيا ، فإن المفاوضات اعتمدت على ارادتها ، وبالرغم من ذلك ، فإن الجولة انتهت في مؤتمر مراكش في ١٥ ابريل ١٩٩٤ ، وتضمن بيانها النهائي ملخصاً للإتفاقات بشأن نقاط الخلاف ، وانشاء منظمة التجارة العالمية (WTO).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما أكثر النقاط أهمية في جولة الأوروغواي بالنسبة لأندونيسيا ، فهي:

(١) اتفاق الزراعة : تم الاتفاق على تخفيض معدل الرسوم الجمركية على السلع الزراعية إلى ٢٤٪ بالنسبة للدول المتقدمة ٣٦٪ بالنسبة الدول النامية اعتماداً على معدل هذه الرسوم بين سنتي ١٩٨٦-١٩٨٨.

ولكي تصل أندونيسيا إلى ذلك قامت بتقييد رسومها الجمركية حيث كانت تتراوح هذه الرسوم في قطاع الزراعة ما بين ١٠٪ ـ ٢٣٨٪ حسب السلعة الزراعية ، وقد تعهدت أندونيسيا بتخفيض نسبة ال ١٠٪ المفروضة على بعض السلع إلى ٩٪ خلال العشر سنوات المتفق عليها، والتي تبدأ في ١٩٩٥/١/١ وتنتهي في ٢٠٠٤/١/١ . وتخفيض نسبة ال ٢٣٨٪ المفروضة على سلع أخرى إلى ٢١٠٪ في الفترة نفسها، كما تعهدت بفتح أسواقها لإستيراد ٧٠،٠٠٠ طن من الرز سنوياً ، في حين أن صناعاتها الزراعية الوطنية ذات وضع ضعيف من حيث قدرتها على منافسة الإستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة نظراً لما تتمتع به الإستثمارات الأجنبية من دعم مقدم من حكوماتها ، ولكن بعد تطبيق مبدأ إزالة الدعم سيكون في مقدور أندونيسيا زيادة دورها في الصناعات الزراعية وبخاصة إذا أصبحت هذه الصناعات أكثر فعالية كما هو مخطط لها.

(٢) الملكية الفكرية : يرى بعض الإقتصادين انه من الواجب على أندونيسيا القيام بتعديل بعض القوانين لتنسجم مع الإتفاقية ؛ لأن هناك اختلافاً بين ما تم تطبيقه وما هو متفق عليه ، ولكن على أندونيسيا القيام بذلك بشكل حذر بما ينسجم ومتطلباتها الداخلية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣) اتفاق المنسوجات : تعد أندونيسيا رابع دولة في العالم من حيث إنتاج المنسوجات وتصديرها ، وهي طامحة لزيادة دورها في الإقتصاد العالمي تدريجياً في هذا المجال . وقد تضمنت اتفاقية الجات ضماناً بذلك من خلال إزالة بعض القيود ، ولكن الدول الصناعية المتقدمة تجبر أندونيسيا على تخفيض معدل نسبة ضريبة الجمارك على المنسوجات . ولكن عند إلغاء نظام الحصص سيكون هناك توسع في سوق أندونيسيا لهذه السلعة ، ولذا قامت أندونيسيا بعمل دراسات وقياسات للسياسات الواجب عليها إتخاذها في هذا القطاع والذي يعتبر القطاع التصديري الرئيسي فيها ، ولهذا وضعت خططاً لزيادة صادراتها من المنسوجات كما هو مبين في الجدول رقم (١).

(٤) قطاع الخدمات : من المعروف أن الدول المتقدمة تسيطر على قطاع الخدمات ، في حين أن الدول الأخرى تعتبر مستوردةً لهذه الخدمات ، وأن على الدول النامية إبطال هذا الوضع السيء عن طريق المفاوضات وقد حازت على بعض التقدم بحيث سيتم تطبيق قواعد الجات على قطاع الخدمات كما في قطاع السلع.

وأخيراً ، نلاحظ أن أندونيسيا تتجه نحو الإتفاقيات الجماعية بإعتبارها أفضل من الإتفاقات الثنائية ، وأنه بإمكان الدول النامية الإستفادة من تلك الإتفاقيات والبحث عن الفرص المناسبة من أجل زيادة رفاهها وذلك من خلال تفعيل دورها ، وزيادة كفاءتها ، وتحسين وضعها التنافسي ليكون أفضل في المستقبل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (١)

خطط أندونيسيا لتصدير المنسوجات مقيمة بالمليون دولار أمريكي للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	القيمة
١٩٩٣	٦٠٤٦
١٩٩٤	٧١٢٦
١٩٩٥	٨٣٧٣
١٩٩٦	٩٨٣٨
١٩٩٧	١١٥٥٩
١٩٩٨	١٣٥٨٢
١٩٩٩	١٥٩٥٩
٢٠٠٠	١٨٧٥٢

المصدر : The GATT 1994 and The Indonesia's Experience . Paper presented at The First Meeting on The Impact of GATT Agreement on the Arab Countries Economies (Cairo ,Egypt ,4-7 July 1994 ,p 7).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تجربة مصر:

كانت جولة كنيدي أول خطوة لمصر مع إتفاقية الجات ، فقد قامت مصر بتثبيت التعرفة الجمركية ، وقامت بتحرير أسعار الصرف بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي مما أعفاها من ٥٠٪ من ديونها الخارجية ، وهناك أيضاً استمرار لسياسة الإصلاح الإقتصادي الهادفة إلى تعديل التشريعات في مجال الضرائب الموحدة ، والضرائب الجمركية ، والضرائب على المبيعات وغيرها.

أما من حيث عجز الميزان التجاري ، فإن مصر "تستورد ما يقارب ١١ مليار دولار سنوياً من السلع والخدمات ، في حين أن صادراتها لا تزيد على ٤ مليارات "[٣١] ، وبسبب هذا العجز الذي يبلغ حوالي ٧ مليارات من الدولارات يرى بعض الإقتصاديون أن على مصر القيام بما يلي :

(١) تحقيق تفوق نوعي وكمي في الإنتاج لوضع مصر على خارطة التجارة الدولية .

(٢) العمل على تقليل الفجوة بين الصادرات والمستوردات بإتباع خطة إنتاجية متطورة . وحيث أن هناك أسباباً تحول دون قيام إنتاج متميز للتصدير تتمثل في ضعف الإستثمارات ، وتواضع الإمكانات الفنية ، وضعف مستوى التدريب والإعداد ، فلا بد من قيام مصر بما يلي :

١ـ اعطاء الأولوية لتنمية الصادرات ، ومنحها الأفضلية في سياسة التنمية الإقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ـ إجراء مسح للسلع والخدمات التي تتمتع بميزات نسبية ، وزيادة قدرتها الإنتاجية بغرض التصدير.

٣ـ إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات ، يساهم فيه القطاع الخاص والدولة ، إضافة إلى إنشاء لجان متخصصة تقوم بالدراسات، وإنشاء مراكز تدريب على التسويق الخارجي.

(٣) تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء خلال السنوات العشر القادمة ، وهي فترة سريان الإتفاقية وفقاً لما أقر في جولة الأورغواي .

أما من حيث الآثار المتوقعة للإنضمام لإتفاقية الجات على الإقتصاد المصري ، وحسب الدراسات والتحليلات التي قام بها المتخصصون فيمكن تلخيصها بما يلي(٣٢):

١ـ الخروج من الأزمة الإقتصادية والحد من البطالة ، إضافة إلى رفع معدلات النمو ، وزيادة مستوى النشاط الإقتصادي .

٢ـ تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية ، وفتح أسواق العالم أمام المنتجات المصرية سيدفع عجلة التصدير إلى الأمام وبخاصة إلى أسواق أوروبا وأمريكا ، إضافة إلى أن الحرية ستزيد من المنافسة ، وبالتالي الحصول على السلع والخدمات بأرخص الأثمان وأفضل الشروط.

٣ـ يعرض تخفيض القيود الجمركية الصناعة الوطنية المصرية للمنافسة الحادة من جانب الدول المتقدمة ، ولكن سمحت الإتفاقية للدول العربية ، ومن بينها مصر بإتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها المحلية من زيادة مفاجئة في المستوردات من أي سلعة يشكل ضرراً على صناعاتها لفترة ١٠ سنوات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- إلغاء نظام الحصص بشكل تدريجي خلال عشر سنوات قد يكون في صالح مصر ، إذ إن إلغاءه دفعة واحدة سيعرض منتجات مصر للمنافسة الحادة .

٥- إن أسعار السلع الزراعية المستوردة وإرتفاع أثمانها نتيجة إلغاء الدعم عنها قد تعالج عن طريق الوسائل التعويضية التي يمكن لمصر الإستفادة منها كالتسهيلات التي تمنحها المنظمات المالية الدولية ، إضافة إلى أنه من المتوقع أن يحدث توازن بين الإنتاج والإستهلاك في الأجل الطويل ، واستقرار للأسعار مع زيادة الإنتاج الزراعي للدول النامية .

٦- حصلت بعض الدول العربية ، ومنها مصر ، على ميزة تتمثل في إعفائها من إتخاذ الدول المستوردة لإجراءات تعويضية على صادرات هذه الدول كفرض إجراءات حماية مماثلة أو فرض غرامات تعويضية باعتبار أن نصيب الفرد من الناتج القومي في هذه الدول يقل عن ١٠٠٠ دولار سنوياً.

٧- حصلت مصر على ميزة في الإتفاق الخاص بالمنسوجات تتمثل في زيادة الحصة الحالية خلال السنوات العشر القادمة باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير.

٨- نجد أن مصر وبخاصة في قطاع الخدمات تستفيد من الإتفاق كون الخدمات تشكل نسبة عالية من دخلها القومي ، وكون هذه الخدمات مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية المتأتية من السياحة والعمالة في الخارج ، وذلك في المجالات التالية:

١- في مجال السياحة ، إنفتاح مصر على العالم صاحبه زيادة كبيرة في عدد السواح والدخل السياحي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ـ في قطاع البنوك فإن السماح بممارسة البنوك الأجنبية نشاطها في السوق المصري رافقه بعض الضوابط ، في حين أن البنوك المصرية على درجة جيدة من المنافسة في الأسواق الخارجية إضافة إلى الأثر الإيجابي على القطاع البنكي المصري من تطور ناجم عن المنافسة.

٣ـ بالنسبة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فإن فتح أسواق مصر للمنافسة الخارجية رافقه بعض الضوابط ، في حين أن قطاع الإنشاءات المصري ، يمكن أن يمارس نشاطه في الدول العربية الأعضاء والدول الإفريقية نظراً للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق أعماله في تلك الدول.

٤ـ يتيح الإتفاق لمصر الحصول على التكنولوجيا الجديدة ، والوصول الى قنوات الإتصال ، ومراكز المعلومات المتعلقة بنشاط تجارة الخدمات في الدول المختلفة .

الخلاصة :

نلاحظ من خلال تجربة أندونيسيا أنه بإمكان الدول النامية أن تستفيد من إنضمامها إلى الجات إذا ما أحسنت التخطيط ووضع برنامج مرحلي للتخلص من قيود التجارة الخارجية ، وقدرتها على التكيف ووضع إقتصادها بشكل لا يسبب إرهاقاً لمواطنيها ، أو لأي من قطاعاتها الإقتصادية.

أما تجربة مصر فهي حديثة العهد وآثارها ليست واضحة تماماً ، إلا أننا نلمس منها أن على الدول العربية اتخاذ إجراءات إصلاحية لتستطيع مواجهة التحديات التي تعترضها في حالة إنضمامها إلى الجات ، لما يترتب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على هذا الإنضمام من إلتزامات عليها القيام بها بشكل مخطط له ومدروس، وبشكل مرحلي لتستطيع في النهاية الإستفادة من مزايا الإنضمام إلى الجات بالشكل الذي تطمح إليه.

هذا مع الأخذ بعين الإعتبار الإختلاف بين كل من أندونيسيا ومصر من جهة والأردن من جهة أخرى من حيث عدد السكان والمساحة والظروف الإقتصادية ومن حيث الموارد الإقتصادية والهيكل الإقتصادي لكل من هذه الدول وغيرها من الأمور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

القيود الجمركية ودورها في التجارة الخارجية

نظراً لأن اتفاقية الجات تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود التي تحد من حريتها ، كان لا بد من التعرف على هذه القيود ومعرفة أثر كل منها على التجارة الخارجية من ناحية ، وعلى الإقتصاد الداخلي للدول من ناحية أخرى ، خاصة وأن حرية التجارة وحمايتها موضع جدل بين الإقتصاديين ، إذ إن هناك إتجاهين متناقضين للسياسة التجارية ، ويستند أتباع كل إتجاه إلى عدد من المبررات التي تؤيد موقفه . وهذان الإتجاهان هما:

أولاً - حماية التجارة :

يرى أنصار هذه السياسة ضرورة تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات التجارية الخارجية ، وفقا لما تفرضه المصلحة العامة لهذه الدولة ، ويستند هؤلاء إلى ما يلي لتبرير إتجاه حماية التجارة :

١- حماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الدولية .

٢- تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب ، وانقطاع وسائل التبادل التجاري .

٣- تؤدي الحماية إلى توسع الصناعة المحلية ، وزيادة التوظيف والعمالة فيها.

٤- ليس من مصلحة الدولة اتباع حرية التجارة في عالم تتبع معظم دوله مبدأ الحماية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- زيادة إيرادات الخزينة العامة لما تمثله الضرائب والرسوم الجمركية من نسبة عالية من هذه الإيرادات.

٦- تنويع الإقتصاد القومي : فإذا قامت التجارة على أساس الحرية فإن أغلب الدول لا سيما النامية منها ستتخصص في إنتاج عدد قليل من السلع حسب الميزة النسبية التي تتمتع بها ، وتعتمد عليها في التصدير ، بينما الحماية تؤدي إلى تنويع الإقتصاد القومي.

تقييم إتجاه الحماية للسياسة التجارية :

ويمكن إجمال الفوائد التي تحققها الحماية ، بشكلها العام إلى ما يلي:

١- تساعد على إقامة المشروعات المنتجة لسلع بديلة عن السلع المستوردة .

٢- جذب الإستثمارات وذلك لكون الحماية ترفع من الكفاية الحدية لرأس المال نظرا لارتفاع الحصيلة المتوقعة نتيجة إرتفاع الأسعار حيث أن الحماية تقلل من استيراد السلعة من ناحية واضافة الرسم الجمركي يرفع من سعر السلعة المستوردة وهذا الإرتفاع في السعر يغري المستثمرين لإنتاج هذه السلعة .

٣- الحماية تزيد من إستخدام الموارد الإقتصادية المحلية .

٤- تؤدي الحماية الى إحتفاظ الدولة بالعملات الأجنبية التي كانت تستخدم لإستيراد السلع ، والتي أصبحت تنتج محليا تحت ظل الحماية .

٥- الحماية تغني الدول عن تقديم المعونات والمنح النقدية المباشرة للمنتجين المحليين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما المآخذ على سياسة الحماية فيمكن إجمالها بما يلي:

١ـ إن الحماية ستلغي الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول .

٢ـ إن الحماية للصناعات الناشئة تؤدي إلى تخفيض الرفاهية الإقتصادية للمستهلكين من خلال رفع الثمن المحلي للسلع المستوردة فوق السعر العالمي .

٣ـ تؤدي الحماية بالصناعات المحمية إلى عدم التطوير وتنمية نفسها.

٤ـ إن الحماية غير المبرمجة قد تؤدي إلى إساءة إستغلال الموارد في إنتاج السلع المحلية مرتفعة التكاليف.

٥ـ إن الحماية المرتفعة قد تحفز على إقامة مشروعات صناعية مرتفعة في نفقات إنتاجها لتنتج سلعاً بديلة عن السلع المستوردة.

٦ـ تعتبر الحماية تربة خصبة لنمو المنشآت الإحتكارية .

ثانياً ـ حرية التجارة :

يرى أنصار هذه السياسة ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود ، ودون تدخل من الدول في التجارة الخارجية ، ويستند أصحاب هذا الإتجاه على عدد من المبررات منها[٣٣]:

١ـ الحرية تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل ، وهذا يعتمد أصلاً على حجم السوق ، وبالتالي يمكن تقسيم العمل في حالة حرية التجارة على أساس دولي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ـ كون التجارة الخارجية تقوم على أساس مبدأ التكاليف المقارنة والميزة النسبية لكل دولة فإنه من الممكن أن تنتج السلع الأرخص تكلفة فيها ، وبالتالي الحصول على السلع بأرخص الأثمان ، الأمر الذي يعود بالفائدة على جميع الأطراف المشاركة في التجارة الدولية.

٣ـ يصعب في ظل حرية التجارة قيام المنشآت والهيئات الإحتكارية وانتشارها.

٤ـ تؤدي المنافسة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية ، ومحاولة الوصول إلى أقل التكاليف للصمود في السوق الدولي ، وتحسين جودة منتجاتها . وبهذا يتحقق الإستغلال الأمثل للموارد العالمية .

٥ـ إمكانية زيادة الدخول الحقيقية جراء انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا تنتج محلياً إلا بتكاليف أعلى نسبياً.

لكن في الواقع العملي لا نجد تطبيقاً كاملاً لأي من هذين الإتجاهين، لكننا نجد مزيجاً منهما ، يختلف باختلاف درجات الحماية من دولة إلى أخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعريف القيود الجمركية :

" تعرف القيود الجمركية بأنها هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة في صور مختلفة يكون من شأنها أن تؤثر في حجم أو سعر كل من صادراتها أو وارداتها أو في توزيعها الجغرافي ، وأن تفرض في فترة زمنية معينة لتحقيق غرض معين بذاته أو أغراض أخرى "(٢٤).

أنواع القيود الجمركية :

يمكن تقسيم القيود الجمركية إلى ثلاثة أنواع رئيسية تبعاً للمعايير التي تقوم عليها :

أولا ـ القيود السعرية :

" تعرف القيود السعرية بأنها تلك الأساليب التي تؤثر عن طريق أسعار كل من المستوردات والصادرات في عمليات المبادلة "(٢٥) .

وتشتمل هذه القيود :

١ـ الرسوم الجمركية : (Tariffs)

" وهي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية صادرات كانت أو واردات "(٢٥).

أنواع الرسوم الجمركية :

تقسم الرسوم الجمركية الى نوعين :

١ـ الضرائب على الصادرات: (Export Tariffs)

تفرض الدول الضرائب على الصادرات من أجل تحقيق الأهداف التالية :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ـ الحرص على توفير السلع خاصة الغذائية منها في الداخل ومنع تسربها إلى الأسواق الخارجية ، على اعتبار أنها منتجات أساسية، أو بقصد مكافحة التضخم.
٢ـ حماية الصناعة الوطنية وضمان إستمرارها ، وذلك بتوفير المواد الأولية اللازمة ، خوفا من إستنزافها من الخارج.
٣ـ رغبة الدولة في مشاركة المصدرين في أرباحهم.
٤ـ الحصول على إيرادات لخزينة الدولة .

٢ـ الضرائب على الواردات : (Import Tariffs)

تقسم هذه الضرائب من حيث الهدف منها إلى ثلاثة أنواع:

١ـ *ضرائب إيرادية* : تفرض على سلع في العادة لا تنتج محلياً، والهدف منها الحصول على إيرادات للدولة.
٢ـ *ضرائب حامية*: الغرض منها تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من خطر المنافسة الأجنبية.
٣ـ *ضرائب إسمية* : وهي التي تعمل على الإحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة ، فإذا ارتفعت أثمان السلع في الأسواق الخارجية خفضت الضريبة ، وإذا إنخفضت أثمانها رفعت الضريبة .

أما من الناحية الإدارية فتقسم الضرائب على الإيرادات إلى :

١ـ *ضرائب قيمية* : وتحسب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع.
٢ـ *ضرائب نوعية* : تقرر هذه الضرائب على أساس الوزن أوالحجم أو العدد وتختلف باختلاف نوع السلعة ومواصفاتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ـ *ضرائب مختلفة* : تكون على أساس قيمي ونوعي في الوقت ذاته.

أما من ناحية إصدار التعرفة الجمركية والوجه القانوني لها فتقسم الى قسمين:

١: *الرسوم الذاتية* : وهي التي تفرضها الدولة بمحض إرادتها الخاصة ، ويكون أساسها إرادة تشريعية داخلية ، وبواسطتها يمكنها السيطرة على نظامها الجمركي .

٢: *الرسوم الإتفاقية* : أساسها التعاقد الدولي ، ويكون بين دولتين أو أكثر ، ولا يتم تعديلها إلا باتفاق الأطراف المتعاقدة جميعها.

قياس الحماية :

تقاس الحماية من أجل التعرف على مدى إرتفاعها ، أو من أجل معرفة مدى عبء هذه الحماية على المستهلكين لغرض تحقيق الرفاه الإجتماعي وذلك بتخفيضها ، ففي الظروف العادية ترتفع الأسعار بمقدار زيادة الضريبة ، أو لمعرفة مدى ملاءمة الحماية للأوضاع الإقتصادية ؛ إذ إن المراحل الأولى من التنمية الإقتصادية تتطلب الأخذ بالحماية المرتفعة إلا أنه مع زيادة التقدم الإقتصادي ينبغي التخفيف من حدتها .

وهناك ثلاثة طرق لقياس الحماية :

١ـ درجة الحماية الجمركية :ـ

تقوم هذه الطريقة على قسمة حصيلة الضرائب الجمركية على قيمة المستوردات الكلية خلال فترة زمنية معينة.

$$\text{درجة الحماية الجمركية}^{(٢٦)} = \frac{\text{مجموع حصيلة الضرائب الجمركية خلال سنة}}{\text{مجموع قيمة السلع المستوردة خلال سنة}} \times ١٠٠$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلما كان الحاصل قليلاً كلما دل ذلك على إنخفاض درجة الحماية والعكس صحيح .

٢ـ الحماية بالمتوسطات الموزونة :

تبنى هذه الطريقة على إعطاء كل سلعة وزناً وفقاً لأهميتها النسبية في المستوردات الكلية ، ومقارنة ذلك بحصيلة الضرائب الجمركية المفروضة عليها.

٣ـ الحماية الفعالة :

ينطلق مفهوم الحماية الفعالة من كون الضرائب الجمركية لا تؤثر على أثمان السلع النهائية فقط ، وإنما تؤثر على نفقات إنتاج السلعة من خلال تأثيرها على أثمان المدخلات المستعملة في الإنتاج.

معدل الحماية الفعال (٣٢) = القيمة المضافة في الدولة المعنية ـ القيمة المضافة تحت التجارة الحرة / القيمة المضافة تحت التجارة الحرة

أي أن المعدل الفعال يأخذ بعين الإعتبار الضرائب الأسمية على كل من المنتج النهائي وعلى المواد الأولية والسلع الوسيطة المستخدمة في صناعة هذا المنتج .

أما من يتحمل عبء الضريبة هل هو المستورد أم المصدر فيعتمد ذلك على ما يلي(٣٣) :ـ

١ـ مرونة العرض في الدولة المصدرة :

إذا كان العرض في الدولة المصدرة مرناً ، فإن فرض الضريبة من قبل الدولة المستوردة يؤدي إلى عدم تحمل المصدر لها لأنه يستطيع الحد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من تصدير السلعة أو تحديد إنتاجها ، وبالتالي يتحمل المستورد العبءالضريبي.

٢ـ مرونة العرض في الدولة المستوردة :

في هذه الحالة يشجع الرسم الجمركي الإنتاج المحلي ويتجه المنتجون المحليون إلى إنتاج السلعة لإرتفاع ثمنها ، واذا أراد المصدر الأجنبي المحافظة على حصته في سوق الدولة المستوردة فعليه أن يتحمل العبء الضريبي.

٣ـ مرونة الطلب في الدولة المصدرة :

يؤدي فرض الرسم الجمركي في الدولة المستوردة إلى إرتفاع أثمانها ، وبالتالي نقص المستوردات منها مما يعني نقص صادرات الدولة المصدرة من تلك السلعة ، فإذا كان الطلب في الدولة المصدرة مرناً . فإن المنتج يستطيع زيادة مبيعاته في الداخل ، ولهذا فإنه يقلل من عرضه للتصدير مما يؤدي إلى أن يتحمل المستورد عبء الضريبة .

٤ـ مرونة الطلب في الدولة المستوردة :

إذا كان الطلب في الدولة المستوردة مرناً فإن إرتفاع سعر السلعة نتيجة فرض الضريبة يؤدي إلى نقص الطلب عليها ، لذا إذا أراد المصدر الأجنبي زيادة مبيعاته أو المحافظة على حصته في سوق الدولة المستوردة فعليه أن يتحمل عبء الضريبة .

٥ـ درجة النشاط الإقتصادي:

إذا كانت الدولة المستوردة في حالة نشاط اقتصادي فإن عبء الضريبة سيقع على المستهلكين ؛ لأن زيادة الدخول لن تؤدي إلى نقص الطلب على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلع التي زادت أسعارها بسبب الضريبة ، وهذا يتوقف على مقدار الزيادة في الضريبة بالنسبة للزيادة في الدخول.

أما من حيث نظرة الجات إلى الرسوم الجمركية فهي من الأمور المسموح بها لفترة زمنية بحيث يتم تخفيضها تدريجياً خلال الفترة الإنتقالية التي تحدد وفقاً لكون الدولة متقدمة أو نامية كما أسلفنا في موضع سابق.

٢ـ اعانات التصدير :-(Export subsidies)

اعانات التصدير هي " تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للمصدرين بهدف تشجيعهم وتمكين منتجاتهم من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق الخارجية "(١٠).

وقد تكون هذه الإعانات مباشرة على شكل مبالغ نقدية تحسب على أساس القيمة ، أو تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب أو خفض نسبتها.

غالبا ما تشعر الدول بعدم الرضا عن هذه السياسة عندما تتبعها إحدى الدول ، ولهذا تلجأ إلى فرض رسوم تعويضية معادلة للإعانات ، وذلك بهدف المساواة في الأعباء بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي .

ولهذا فإن هذا الأسلوب مرفوض ضمن بنود إتفاقية الجات ، وعلى الدول التخلي عنه وعدم اللجوء إليه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- الإغراق: (Dumping)

يتمثل الإغراق في " مجموعة الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الخارج بأثمان تقل عادة عن أسعار السلعة في الأسواق الداخلية للدولة المصدرة"(١٠).

أنواع الإغراق:

١- الإغراق الإستثنائي : وهو عرض سلعة فائضة مثلاً في موسم معين في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة بغية التخلص منها.

٢- الإغراق المحدد بغرض معين ينتهي بتحقيقه : مثل النفاذ إلى الأسواق وإكتساب حصة فيها على حساب الآخرين.

٣- الإغراق المستمر : وهو يقوم على أساس مرونة الطلب بالنسبة للسعر في ذلك السوق ، فإذا كانت المرونة عالية يخفض المغرق السعر ، وإذا كانت المرونة منخفضة فإنه يرفع السعر بحيث يحقق أقصى ربح ممكن.

وهذا الأسلوب مرفوض ضمن إتفاقية الجات .

٤- سعر الصرف: (Exchange Rate)

" تخفيض سعر الصرف يرمز إلى كل انخفاض في ثمن الوحدة النقدية الوطنية مقوماً بالوحدات الأجنبية تقرره أو ترضى به الدولة "(٢٥).

أهداف تخفيض سعر الصرف وفوائده :

كانت إجراءات الرقابة على النقد تهدف في أول الأمر إلى تحقيق إستقرار سعر العملة الوطنية وثباته في مواجهة أسعار العملات الأجنبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأخرى ، غير أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى وجود عدد من الأهداف للرقابة على النقد أهمها:

١ـ تحسين وضع ميزان المدفوعات ؛ إذ إن تخفيض قيمة النقد يشجع التصدير ، ويقيد الإستيراد ، كما يحد من خروج رؤوس الأموال ، ويحث على إعادتها حيث تخفيض قيمة النقد تجعل السلع المحلية رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي ، مما يزيد من إستيراده لها وبالتالي تشجيع الصادرات . في حين تصبح السلع الأجنبيه غاليه الثمن بالنسبه للمستورد المحلي مما يقلل الإستيراد من تلك السلع ، وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

٢ـ زيادة دخول المنتجين الوطنيين ، إذ إن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات ، مقوماً بالعملة الوطنية ، وبالتالي تشجيع الإنتاج الوطني بهدف التصدير.

٣ـ قد تعمد الدولة إلى تخفيض سعر الصرف عندما تسبقها الى ذلك دولة أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية ، لا سيما الدول النامية التي تلجأ إلى تخفيض سعر صرفها عندما تقوم الدول المتقدمة بذلك.

من هنا نجد أن لتخفيض سعر الصرف أثر كبير في تقييد التجارة الخارجية ولذا فإنه يتعارض مع مباديء الجات خاصة وأن تطبيق هذه السياسة عادة ما يقابلها إجراء مماثل من الدول الأخرى مما يؤدي الى إنكماش التجارة الخارجية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيًا ـ القيود الكمية:

١ـ نظام الحصص : (Import Quotas)

ويقصد به " تقييد أو تنظيم استيراد كل أو بعض السلع ، فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة معينة ، ثم تصدر نظاماً ينظم استيرادها ، فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة."(٢٣)

وقد أصبح تطبيق هذا النظام عاما في كل الدول بعد أزمة الثلاثينات العالمية ، ونتيجة لهذه الأزمة انخفضت أثمان المنتجات الزراعية مما زاد من مستوردات الدول الأوروبية منها ، وقد عجزت الرسوم الجمركية عن إيقاف تدفق المنتجات الزراعية اليها ، في حين نجح نظام الحصص بتحديد كميات هذه السلع .

كما أن بعض الدول متنح تراخيص لإستيراد كميات معينة من سلعة معينة بغية حماية المنتجات المحلية .

"ولكن مشكلة هذه التراخيص هو في كيفية توزيعها على المستوردين ، إذ يخشى في هذه الحالة من الفساد الإداري والرشاوي للحصول على هذه التراخيص . ولهذا ، تلجأ الدول إلى منح هذه التراخيص بالمزايدة العلنية".(٢٥)

نظام الحصص منتشر في الدول النامية ، وذلك لتحديد المستوردات وفقاً لمتطلبات برامج التنمية الإقتصادية فيها.

أنواع نظام الحصص:

١ـ الحصة على أساس قيمي: تحدد قيمة المنتجات المسموح باستيرادها ، وإذا ما تم إستيراد هذه القيمة أصبح محظوراً استيراد هذه المنتجات.

٢ـ الحصة على أساس كمي :ـ بحيث تحدد أحجام الإستيراد بالوحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهداف نظام الحصص:-

١ـ حماية بعض فروع الإنتاج الوطني من خطر المنافسة الخارجية وحمايتها من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

٢ـ تحقيق توازن في ميزان المدفوعات عن طريق تقليل حجم المستوردات.

٣ـ منع استيراد المنتجات الزراعية في حالة وجود فائض من المنتجات المماثلة لها أو البديلة عنها.

٤ـ تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق استغلال مخصصات استيراد السلع الإستهلاكية والكمالية المقيدة في استيراد السلع الإستثمارية.

٥ـ المحافظة على العملات الأجنبية .

٦ـ زيادة قدرة الدولة على المساومة ، حيث أن نظام الحصص يعتبر من أسلحة الدول للضغط على الأسواق الخارجية ، وذلك لفتح المجال أمام صادراتها للوصول إليها ، أو الحصول على مزايا معينة لمنتجاتها في الخارج.

ونظام الحصص من الأساليب الكمية المرفوضة ضمن إتفاقية الجات إلا في بعض الحالات الإستثنائية خلال الفترة الإنتقالية التي تعقب الإنضمام إلى إتفاقية الجات .

٢ـ المنع:

هو حظر دخول سلعة معينة أو خروجها لأسباب خاصة ، وقد يأخذ صفة الإجراء الإستثنائي أو المستمر كما هو الحال بالنسبة للمنتجات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضارة ، أو الحاصلات التي تحرص الدولة على منع تسربها سواء للخارج أو الداخل تحقيقاً للأغراض التموينية.

وهو أسلوب ممنوع اللجوء إليه للدول الأعضاء في إتفاقية الجات .

ثالثاً ـ الأساليب التنظيمية:

١ـ المعاهدات التجارية:

"تعقد المعاهدات التجارية بين الدول لتنظيم مسائل اقتصادية عديدة كأمور الملاحة وتنظيم الإزدواج الدولي ، إلا أن أهم المعاهدات تلك التي تنظم التعريفات الجمركية والتي تنظم أمور الصادرات والواردات"(٣٣).

ويراعى عند عقد المعاهدات التجارية عدة مباديء منها:ـ

١ـ مبدأ المساواة بين مواطني الدولة والدولة الأخرى.

٢ـ مبدأ المعاملة بالمثل.

٣ـ مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وهذا الأسلوب مقبول ويجري العمل به بين الدول الأعضاء في الجات سواء كان ذلك على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف .

٢ـ الإتفاقيات التجارية :

ويشتمل كل إتفاق على تعهد بأن تتخذ كل دولة الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ، ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالإستيراد والتصدير ، ويشار فيه الى المدة ، وكيفية تمديده والمصادقة عليه.

يختلف الإتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية في عدة نقاط أهمها:ـ

١ـ الإتفاق أقصر مدى زمنياً من المعاهدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ـ يتناول الإتفـاق جانبـاً محـدداً بتفصيـل أكـثر مـن المعـاهدة والتـي تتنـاول مباديء عامة.

٣ـ يعقد الإتفاق عن طريق وزارة التجارة أو الإقتصاد، أما المعاهدة فتعقد عن طريق وزارة الخارجية.

وهذا الأسلوب مقبول ويجري العمل به بين الدول الأعضاء في الجات .

٣ـ اتفاقيات الدفع:

وهي اتفاقيات تبرم بين الدول بغية توضيـح أسـاليب تسـوية الحسـابات المترتبة على المعاملات التجارية والمالية. وعادة ما تـبرم بيـن الـدول التـي تقيد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية ، وتفرض أنظمة على سعر الصـرف الخاص بها.

٤ـ الإتحادات الجمركية: (Custom Unions)

" هو ادماج اقتصاديات الـدول المنضمـة إلـى الإتحـادات ، وذلـك عـن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها توجيها يتفق مع الوضع الجديد ، وتوفـير حريـة الإنتقـال والعمـل بيـن دول الإتحـاد المختلفة ، وتيسير انتقال رؤوس الأمـوال والسلع والمنتجـات المختلفـة بيـن المناطق الموحدة ، وذلك بقصد زيادة الإنتاج ، وتنمية الإسـتثمار ، وتكـامل العمليات الإقتصادية ، وتنمية الطلب والقدرة على الشراء".[٢٦]

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مزايا الاتحادات الجمركية :

يتمتع إنشاء الإتحاد الجمركي بعدة مزايا أهمها:

١ـ حل مشكلة ضيق السوق وزيادة مساحة المنافسة وبالتالي زيادة التخصص وتخفيض التكاليف الإنتاجية ، وبقاء الصناعات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ومن ثم حصول المستهلك على السلع والخدمات بأحسن المواصفات وأقل الأسعار .

٢ـ تنويع فرص إستغلال الموارد .

٣ـ تسهيل الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة على نطاق أوسع وبشكل أفضل.

٤ـ تسهيل عملية التنمية الإقتصادية وبشكل متكامل ، وبالتالي زيادة الدخل القومي ، وتقوية مركز الدولة الإقتصادي في المحيط الدولي.

٥ـ تنويع الإنتاج مع الأخذ بعين الإعتبار تحقيق أقصى كفاءة ممكنة نتيجة إستغلال الموارد بشكل كفؤ.

٦ـ زيادة قدرة الدول الأعضاء في الإتحاد على المساومة في الإقتصاد الدولي حيث أن وضع تعرفة موحدة لدول الإتحاد الجمركي في تعامله مع الدول الأخرى التي لا يشملها الإتحاد يزيد من مركزه التفاوضي.

من هنا نجد أن هذا الأسلوب يتفق ومباديء الجات ويسير مع أهدافها ولهذا فإن الإتفاقية أعطت عدة مميزات لكل تكتل إقتصادي من حيث تطبيق بنودها ويسري هذا الأمر على الإتحادات الجمركية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

آثار القيود الجمركية ودورها:

أولاً ـ بالنسبة للدول المتقدمة :

تختلف أهمية القيود الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة عنها بالنسبة للدول النامية باختلاف الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تطبيق القيود الجمركية بالنسبة لكل منها.

ويمكن النظر إلى أهمية القيود الجمركية بالنسبة إلى الدول المتقدمة من خلال النقاط التالية:

١ـ وسيلة للسيطرة : حيث انه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل ووفقاً لنظرية النسبية برزت ظاهرة الإعتماد على انتاج محصول واحد في الدول النامية سواء في مجال الزراعة أو في مجال الصناعة الإستخراجية . بينما تخصصت الدول المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة أو النصف مصنعة مقابل إمدادها بالمواد الأولية من الدول النامية . واستخدمت القيود الجمركية كوسيلة للحفاظ على هذا الوضع ، وبالتالي السيطرة على الدول النامية لتبقى مصدراً للمواد الزراعية والإستخراجية ، ومستورداً للسلع النهائية.

٢ـ دور القيود الجمركية في تماثل شروط التعامل التجاري بين الدول المتقدمة فيما بينها وعلاقاتها أيضاً بالدول النامية المرتبطة بها مما يشكل وحدة في قوانين السوق العالمية .

٣ـ علاج المشكلات التسويقية : وذلك بسبب النمو الكبير للإنتاج مما شكل مشكلة تسويقية لتصريف هذا الفائض وبخاصة في ظل المنافسة . ولهذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإن استخدام الدول المتقدمة للقيود الجمركية يساعد على حل هذه المشكلة بإتاحة الفرصة لتصريف الإنتاج على الأقل داخل هذه الدول.

٤ـ المحافظة على بعض فروع الإنتاج ، التي لا تتمتع بميزة نسبية وغير قادرة على منافسة صادرات الدول النامية ، كالمنسوجات والمواد الزراعية ، ولهذا فإن هذه القيود تساعد على بقاء هذه الفروع.

٥ـ العائد المالي: حيث تشكل الرسوم الجمركية والقيود الأخرى مصدراً مالياً لهذه الدول يصل في بعض الدول المتقدمة الى أكثر من ٢٠٪ من ايرادات حكومتها.

العوامل التي تجعل الدول المتقدمة تقلل من القيود الجمركية على مستورداتها من الدول النامية :

بعد معرفة الفوائد التي تجنيها الدول المتقدمة من فرض القيود الجمركية على مستورداتها من الدول النامية ، لا بد من التعرف على الأسباب التي تجعل الدول المتقدمة تقوم بتخفيض هذه القيود وهذه العوامل تتمثل فيما يلي :

١ـ الحد من نفقات الدعم :

تنفق الدول المتقدمة مبالغ كبيرة لدعم إنتاجها المحلي غير القادر على المنافسة ، مما يزيد من عبء الضريبة على المستهلكين من ناحية ، ومحاربة ظاهرة التضخم من ناحية أخرى وذلك بتخفيض القيود على المستوردات مما يتيح للمستهلكين الحصول عليها بأسعار أقل.

٢ـ بديل للمعونة الدولية:

يتوجب على الدول المتقدمة أن تتنازل عن حقها المقرر لها بمقتضى القرار الدولي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقديم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معونة لها بنسبة ١٪ من إجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة ، في مقابل التخفيف من الحواجز الجمركية التي تقيمها أمام صادرات الدول النامية.(٢٤) وإن كانت الدول المتقدمة لم تمنح ، في الحقيقة ، حتى نصف هذه القيمة للدول النامية .

٣ـ تقوية الهياكل الإقتصادية :

يؤدي وضع حواجز جمركية على صادرات الدول الأقل تكلفة إلى تحول الإنتاج من المصادر ذات الإنتاجية المرتفة إلى المصادر ذات الإنتاجية المنخفضة . والتخفيف منها يؤدي إلى الإستفادة أكثر من الميزة النسبية.

٤ـ زيادة صادرات الدول المتقدمة:

تؤدي زيادة الموارد المالية للدول النامية إلى زيادة استيرادها من السلع الإستثمارية والإستهلاكية من الدول المتقدمة وبخاصة أن الميل للإستيراد في الدول النامية مرتفع.

ثانياً ـ بالنسبة للدول النامية :

في ظل الحديث عن دور القيود الجمركية على الدول النامية ، لا بد من التعرض إلى العلاقة التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية لا سيما أن الدول المتقدمة تفرض قيوداً جمركية على السلع ذات الفائدة التصديرية للدول النامية . وهنا لا بد من التعرف على أهم هذه القيود:

١ـ الرسوم الجمركية :

تعد المجموعة الإقتصادية الأوروبية (EEC) ـ بإستثناء بريطانيا ـ ، وأمريكا ، والمملكة المتحدة واليابان هي الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية ، وإذا ما نظرنا إلى مستوى التعريفة الجمركية على السلع نجد أنها تزيد بزيادة درجة التصنيع التي تلحق السلعة ، فنجد مثلا أنه لا توجد تعرفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جمركية على القطن الخام في هذه الأسواق ، بينما نجد أن هذه القيود تصل إلى ١٤٪ بالنسبة للمنسوجات القطنية . والجدول رقم (٢) والذي أخذ من جدول أعدته سكرتارية (UNCTAD)عن مستوى التعرفة الجمركية في الدول المتقدمة لمتوسط القيمة عامي ١٩٧١،١٩٧٢، إذ يوضح الجدول العبء التعريفي الذي يعوق صادرات الدول النامية من دخول أسواق الدول المتقدمة بحيث يزيد هذا العبء كلما زادت درجة تصنيع السلعة.

٢ ـ القيود الكمية:

هناك ثمة قيود تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية أشد أثراً من القيود الجمركية ، إذ تخضع السلع ذات الفائدة التصديرية للدول النامية لكثير من القيود ، مثل : قيود تحريم المستوردات ، لوائح الإكتفاء المحلي ، ضرائب استيراد اضافية ، الرسوم المضادة للإغراق ، نظام الحصص ، معادلة العملات الأجنبية ، القروض والتسهيلات المقدمة للمنتجين ، المعونات المباشرة وغير المباشرة ، وغيرها من القيود .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٢)

مستوى التعرفة الجمركية لمتوسط القيمة عامي ١٩٧١،١٩٧٢

القطاعات السلعية	دول السوق الأوروبية المشتركة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
جميع السلع غير الزراعية	١١,٧	١٨,٤	١٧,٨
المواد الأولية	١,٥	٦,٣	٨,١
السلع نصف المصنعة	١٠,٧	١٨	١٦,٥
السلع الإستثمارية	١١,٧	١٩,٤	١٧
بعض المنتجات الأخرى	١٤,٤	٢٠,٤	٢١,٣

المصدر : إبراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الدولية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الإقتصادية الدولية. ص١٤٢.

أخذ عن جدول أعدته سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

آثار القيود الجمركية على الدول النامية:

١- الآثار المباشرة:

يترتب على فرض القيود الجمركية من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية آثار تؤدي بصورة مباشرة إلى تخلف التجارة الخارجية لهذه الدول:

١- زيادة الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في محاولاتها لزيادة نمو صادراتها الصناعية خاصة أن التعرفة الجمركية للدول المتقدمة تزيد بزيادة درجة التصنيع للسلعة.

٢- تقليل حجم الواردات بالنسبة للدول المتقدمة من هذه السلع نتيجة فرض القيود الجمركية عليها ، وبذلك يقل حجم صادرات الدول النامية منها.

٢- الآثار غير المباشرة:

كانت لفرض القيود الجمركية على صادرات الدول النامية آثار أدت إلى إتسام تجارتها بعدة سمات أصبحت تعد من الخصائص الإقتصادية للدول النامية ، وهي:

(١) الإعتماد على تصدير محصول واحد فقط والإرتباط والتبعية للأسواق المتقدمة. حيث تخصصت الدول النامية بإنتاج محصول واحد قد يكون مادة أولية لازمة للصناعات في الدول المتقدمة أو منتجات زراعية تلزمها. وهذه السلع لم تفرض الدول المتقدمة الكثير من القيود عليها اضافة الى ارتباط هذه الصادرات بأسواق الدول المتقدمة.

(٢) من آثار فرض القيود الجمركية على صادرات الدول النامية هبوط أسعارهذه الصادرات في المدى الطويل والمدى القصير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣) تذبذب أسعار الصادرات للدول النامية وذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:-

١ - فرض القيود الجمركية من قبل الدول المتقدمة وتكتلاتها ، يحد من دخول السلع التصديرية إلى أسواقها.

٢ - حققت الدول المستوردة لمنتجات الدول النامية وضعاً يقترب من الإكتفاء الذاتي لها من بعض هذه المنتجات.

٣ - إعتماد الدول المتقدمة على إحلال المواد الإصطناعية والتركيبية بدل المواد الطبيعية التي تحتاج كثيراً إلى عنصر العمل النادر لديها مثل الألياف الإصطناعية مقابل القطن والصوف على سبيل المثال.

٤ - انخفاض المرونة على طلب بعض السلع الإستهلاكية التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وتغير أذواق المستهلكين إتجاهها.

وعليه فإن أسعار صادرات الدول النامية في هبوط مستمر في حين أسعار مستورداتها في ارتفاع مستمر لا سيما المواد الغذائية التي زاد معدل استيرادها بشكل كبير، وذلك لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك في الدول النامية وزيادة عدد سكانها.

كذلك ارتفاع أسعار السلع الإستثمارية وبشكل متزايد أدى في بعض الحالات إلى توقف برامج التنمية في الدول النامية.نتيجة لشروط التبادل التجاري على النطاق الدولي.

(٤) عجز موازين مدفوعات الدول النامية:- تعتمد الدول النامية على عائد صادراتها في تمويل التنمية ، وتمويل مستورداتها الإستهلاكية فإن تدني هذا العائد يعوق برامج التنمية فيها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إضافة إلى ذلك فإن تحسن ميزان المدفوعات لأية دولة نامية يعتمد على التوازن الخارجي له ، ويعتمد هذا على محصلة التبادل الدولي . وبما أن هذه المحصلة في غير صالح الدول النامية فإننا نجد موازين مدفوعاتها في عجز دائم.

هذا من حيث آثار فرض الدول المتقدمة القيود على صادرات الدول النامية نتيجة العلاقة التجارية غير العادلة بين الدول المتقدمة والنامية .

أما من حيث أهمية القيود الجمركية التي تفرضها الدول النامية على مستورداتها من السلع فهي عادة تكمن في:

١ـ حماية صناعاتها الناشئة من خطر المنافسة .

٢ـ الهدف المالي حيث تستغل حصيلة هذه القيود في تنفيذ برامج التنمية المختلفة وفي تغطية نفقات الدولة إضافة إلى استغلالها في استيراد السلع من الدول الأخرى.

٣ـ تقليل حجم الإستيراد بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

٤ـ تقليل تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج.

ثالثاً ـ بالنسبة للأردن:

على الرغم من أن السياسة الجمركية تعتبر من أهم السياسات التجارية المعمول بها في الأردن باعتبارها مصدراً من مصادر الإيرادات العامة ، وأداة من أدوات حماية الصناعات المحلية ، واعادة توزيع الدخل القومي.

وبالرغم من أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى رفع سعر السلعة المستوردة مما يقلل الطلب عليها ، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً، إلا أننا ومن واقع الجدول رقم (٣) والذي يبين حجم الإستيراد وحجم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرسوم الجمركية ونسب التغير فيهما خلال الفترة ١٩٨١ـ١٩٩١ نلاحظ أن السياسة الجمركية، في الأردن لم تؤثر في حجم الإستيراد سواء بالسلب أو بالإيجاب فإحصائيات التجارة الخارجية تشير إلى أن حجم المستوردات قد زاد من ١،٠٤٧،٥٠٠ ألف دينار من عام ١٩٨١ الى ١،٧١٠،٥٠٠ ألف دينار عام ١٩٩١ أي بنسبة مقدارها ٦٣٪.

ونرى أن حصيلة الضرائب الجمركية قد زادت من ٩٤،٠٦٩ ألف دينار عام ١٩٨١ إلى ١٢٢،٥٠٠ ألف دينار عام ١٩٩١ أي بنسبة مقدارها ٣٠٪.

كما يشير الجدول إلى أن معدل نسبة الضرائب إلى المستوردات كانت ٩,٥٪، وهي نسبة غير مرتفعة في دولة نامية كالأردن، وكان من الممكن أن تكون هذه النسبة أكبر من ذلك لولا الإعفاءات وضخامة حجم السلع المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية، وهذه الإعفاءات موضحة في الفصل الرابع تحت عنوان نظام التعرفة الجمركية ، صفحة (٩٣).

من هنا، نلاحظ أن السياسة الجمركية كأداة للحد من الإستيراد لم تستخدم بشكل فعال عدا بعض السلع مثل الأثاث الملابس والسيارات.

ولكن الرسوم الجمركية كان لها أثر في تغيير التركيب السلعي للمستوردات، إذ أن حجم الإستيراد من السلع التي يوجد لها بديل محلي في إنخفاض مستمر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣)

الرسوم الجمركية وحجم الإستيراد بالألف دينار ونسبة التغير في كلٍ منهما ونسبة الرسوم الجمركية الى المستوردات في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩١

١ السنة	٢ الرسوم الجمركية	٣ نسبة التغير في ٢ %	٤ حجم الإستيراد	٥ نسبة التغير في ٤ %	٦ نسبة ٢ الى ٤ %
١٩٨١	٩٤،٠٦٩	–	١،٠٤٧،٥٠٠	–	٨
١٩٨٢	١٠٩،٧٤٨	١٦	١،١٤٢،٥٠٠	٩	٩
١٩٨٣	١٢٠،٥٦٩	٩	١،١٠٣،٣٠٠	٣ –	١١
١٩٨٤	١١٨،٠٤٧	٢ –	١،١٧١،٣٠٠	٦	١٠
١٩٨٥	١١٧،٩٤٥	٠،٠٨ –	١،٠٧٤،٥٠٠	٨ –	١١
١٩٨٦	١١٢،٠٠٣	٥ –	٨٥٠،٢٠٠	٢٠ –	
١٩٨٧	١٠٨،٥٤٤	٣ –	٩١٥،٥٠٠	٧	١١
١٩٨٨	١١٧،٣٨٤	٨	١،٠٢٢،٥٠٠	١١	١١
١٩٨٩	١٠٣،٨٦٠	١١ –	١،٢٣٠،٨٠٠	٢٠	٨
١٩٩٠	١١٦،٧٤٣	١٢	١،٧٢٥،٨٠٠	٤٠	٦
١٩٩١	١٢٢،٥٠٠	٥	١،٧١٠،٥٠٠	٠،٨ –	٧

المصدر : نشرة البنك المركزي الأردني الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

التجارة الخارجية الأردنية

إعادة هيكلة الإقتصاد الأردني

الإقتصاد الأردني من الإقتصاديات الصغيرة الحجم وإذا ما نظرنا الى الاقتصاد الاردني نجد أنه يرتبط بشكل كبير مع اقتصاديات خارجية ، حيث أن توازنه الإقتصادي قد ارتبط إلى حد كبير بالتدفقات النقدية الخارجية سواء كانت هذه التدفقات على شكل حوالات للمغتربين أو كانت على شكل منح من دول الجوار العربي . ولهذا فقد " تأثر الإقتصاد الأردني سلباً بسبب الركود الإقتصادي الناتج عن تدني أسعار النفط في منتصف الثمانينات الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز التجاري إلى ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي ، وازدياد الديون الخارجية إلى ما نسبته ١٦٥٪ من الناتج القومي الإجمالي"[٣٨]. ولهذا كان لا بد من تطبيق برنامج شامل للتصحيح الإقتصادي وإعادة تشكيل البنية الإقتصادية للدولة ، وقد تم وضع هذا البرنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أما الأسباب التي دفعت الأردن إلى تبني برنامج التصحيح الإقتصادي فهي:-

(١) رغبة الأردن بإعادة جدولة ديونه الخارجية وذلك كونه عاجزاً عن تسديد إلتزاماته السنوية من هذه الديون والتي تقارب ١,٣ مليون دولار، وهذا الأمر غير ممكن إلا بمساندة صندوق النقد الدولي ودعمه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢) وجود إختلالات في الإقتصاد الأردني يتوجب علاجها وتعديلها تجنباً لحدوث أزمات نقدية وإقتصادية ، وأهم هذه الإختلالات عجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات ، والبطالة.

من المعروف أن برنامج التصحيح الإقتصادي يهدف إلى " تعديل اختلالات التوازنات الإقتصادية خاصة عجز الموازنة العامة للدولة حيث يتم تقليص عجز الميزانية من ١٧,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩١ الى ٢,٥٪ عام ١٩٩٨ ، حيث يتوقع من خلال تطبيق الإجراءات التي اتخذتها الدولة ، والتي كان أهمها فرض ضريبة المبيعات ، أن ترتفع العائدات المحلية من ٢٩٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٨ ، وأن تنخفض النفقات المحلية من ٣٧٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٢٦٪ عام ١٩٩٨"[٣٨].

كذلك اتخذت الدولة إجراءات مالية أخرى ركزت على تقليص النفقات ومن هذه الإجراءات : رفع أسعار المشتقات النفطية ، وتخفيض الدعم الحكومي على السلع الغذائية ، وتخفيض سعر الصرف للدينار الأردني ، واتباع سياسة سعر صرف مرنة إضافة إلى إتخاذ اجراءات لتحرير التجارة الخارجية.

ولما لم يتم معالجة بعض المشكلات بشكل مباشر في برنامج التصحيح الإقتصادي وبخاصة مشكلة البطالة ، فقد وضعت خطة خمسية للتنمية تضمنت بالإضافة لبرنامج التصحيح الإقتصادي قضايا أخرى لم يتم بحثها فيه فجاءت أهداف الخطة الخمسية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٧ كما يلي[٣٩]:-

١- توفير الشروط الملائمة للتنمية القابلة للإستمرار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تأمين الإستقرار المالي والنقدي ، وإزالة التشوهات الإنتاجية والسعرية ، وحشد المدخرات الوطنية وزيادتها ، وتوفير المناخ الملائم لإستثمارات القطاع الخاص

٣- تحقيق مستوى أعلى من الإكتفاء الذاتي والإعتماد على النفس عن طريق تضييق الفجوة في موازين الإقتصاد الوطني وبخاصة الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

٤- توسيع القاعدة الإنتاجية القادرة على توليد الدخل وفرص العمل وتنويعها وتطوير قطاع تصديري يتمتع بقدرة تنافسية عالية.

٥- تقليل الفوارق بين الفئات الإجتماعية والأقاليم الجغرافية ، وتحقيق تكافؤ الفرص ، ومكافحة الفقر ، وتلبية الحد الأدنى من الإحتياجات والخدمات الأساسية لجميع المواطنين.

٦- إعداد المواطن المؤهل القادر على العمل المنتج من حيث مستوى التعليم والمهارة وغرس روح المبادرة وأخلاقيات العمل ، وذلك عن طريق تحديث نظم التعليم والتدريب والتوسع الفني والمهني فيهما.

٧- تهيئة الشروط المواتية للمواطنين لإستثمار إمكاناتهم ومهاراتهم في المشروعات الناشئة عن المبادرات الفردية والتشغيل الذاتي.

٨- المحافظة على البيئة ومنع تردي عناصرها وذلك بتنظيم الفعاليات الإقتصادية والإنتاجية والبشرية بما يضمن بيئة تتوافر فيها الشروط الصحية للإنسان ، والحيوان ، والنبات ، وبما يمنع استنزاف الموارد القابلة للنضوب ، والحد من انجراف التربة والتصحر والحيلولة دون التلوث.

٩- توسيع المشاركة في صنع القرارات وإخضاعها للمحاسبة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تبنت الخطة مجموعة من المباديء تعمل في مضمونها على تصحيح عدد من الإختلالات في الإقتصاد الأردني ومعالجة بعض المشكلات التي يعاني منها الأردن.

المباديء الرئيسية لهذه الخطة فهي:[٣٩]

(١) تحرير الإقتصاد الوطني ومؤسساته وإزالة التشوهات التي تعيق الأداء الإقتصادي السليم وتطوير البيئة الإستثمارية المناسبة وذلك من خلال:

١ـ تطوير الدور التنظيمي والرقابي للحكومة واقتراح التشريع المناسب بما يضمن تشجيع الإدخار ، والحد من الإستهلاك التظاهري ، وزيادة فرص المنافسة الحرة ، ومنع الإحتكار ، وزيادة المقدرة التصديرية ، وتقليص الحماية المبالغ فيها للمنتجات المحلية ، وتشجيع استخدام عناصر الإنتاج المحلية ، وحماية حقوق الإختراع ، والحفاظ على البيئة ، وحماية المستهلك.

٢ـ تقليص الدور الإنتاجي للحكومة وتطوير دور القطاع الخاص وتعزيزه وذلك عن طريق تحسين حوافز الإستثمار المحلي والأجنبي.

٣ـ تفعيل الدور الإستثماري للقطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية .

٤ـ تطوير دور الأسواق النقدية وتفعيلها تحقيقاً لحرية انتقال رؤوس الأموال ، وزيادة الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار الأمثل.

٥ـ اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام التي تعاني من عجز مالي ، وتطوير أدائها ، ورفع كفاءتها ، واتخاذ اجراءات تدريجية لإزالة الدعم واسترداد التكلفة.

٦ـ رفع كفاءة الإدارات الحكومية ، وتطوير اجهزتها ، والتوسع في اللامركزية وتفويض السلطات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧ـ تطوير قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي وتنميتها بما في ذلك فروع الصناعة التحويلية ، وتصنيع الخامات المتوافرة محلياً ، وتطويرها وتشجيع الصناعات التصديرية.

(٢) تطوير الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها.

(٣) تنمية القطاع التصديري من خلال فتح منافذ جديدة للتصدير ، وتوسيع الأسواق التصديرية التقليدية ، وإعداد هيكل لمهارات القوى العاملة الأردنية بما يتناسب وحاجة استثمار الموارد المتوافرة ، ومتطلبات الصناعات والخدمات ، التي يتمتع فيها الأردن بميزة نسبية ويشمل ذلك:

١ـ تطوير الخدمات المناسبة لتعظيم فرص التصدير.

٢ـ مراجعة التشريعات ، والسياسات ، والإجراءات ، واقتراح التعديل عليها ، لتصبح أكثر ملاءمة لعملية التصدير.

٣ـ اعادة هيكلة حوافز التصدير وتحسينها وتحديثها.

٤ـ تحسين ورفع جودة المنتجات الأردنية بما يتناسب ومتطلبات التصدير مع مراعاة أن تكون المواصفات الأردنية متفقة مع مثيلاتها العالمية .

٥ـ ضمان توفير فرص إئتمان مناسبة بتكاليف معقولة لتعزيز الصادرات.

٦ـ تغيير هيكل التعرفة الجمركية بما يؤدي إلى إزالة التحيز ضد الصناعات التصديرية.

٧ـ تفعيل دور مؤسسات التصدير بالقطاع الخاص وتقوية دورها في عملية التبادل التجاري.

٨ـ إعادة تقييم مدى فعالية كفاءة البروتوكولات والإتفاقيات التجارية الثنائية في عملية تشجيع الصادرات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤) العمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والإقتصادية وذلك من خلال السير في تنفيذ برنامج التطوير التربوي واستمرار تحديث هذا البرنامج ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل ، وتطوير برامج التدريب المهني ورفع مستواها ، لتتناسب مع المستجدات التي تواجه الإقتصاد الأردني.

(٥) العمل على زيادة فرص العمل في مجالات انتاجية ، للمساهمة في تخفيض معدلات البطالة مرحلياً وصولا للمستويات المقبولة وذلك من خلال:

١- التوسع في ايجاد فرص التدريب المناسبة للمتعطلين ولذوي الدخول المتدنية لتمكينهم من كسب مهارات جديدة تتيح لهم قدرة تنافسية أكبر في سوق العمل.

٢- تشجيع انشاء الصناعات الصغيرة المكثفة [illegible]

٣- تمويل مشروعات إنتاجية مولدة للدخل وفرص العمل وخاصة لذوي الدخول المتدنية .

٤- تنظيم سوق العمل بما في ذلك ايجاد فرص خارجية لاستيعاب جزء من القوة العاملة الفائضة عن حاجة سوق العمل المحلي.

(٦) بناء القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات من خلال متابعة التطورات التكنولوجية والتفاعل مع آلياتها ، وإنشاء مراكز لتطوير وسائل الإنتاج في ضوء معطيات التكنولوجيا الحديثة ، والإستفادة من التقدم التكنولوجي العالمي ، وبناء أنظمة محدثة لجمع المعلومات وتطويرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما من حيث السياسات التي ستتبعها الدولة لتحقيق أهداف هذه الخطة فهي:(٢٨)

(١) *السياسة المالية :*

وتسعى هذه السياسة إلى تقليص العجز في ميزانية الدولة من خلال تقليص الدعم الحكومي للسلع تدريجياً ، واسترداد تكاليف الخدمات الحكومية بعد أخذ حاجات ذوي الدخل المتدني بعين الإعتبار ، وتوسيع القاعدة الضريبية ، وتحسين كفاءتها ، واستبدال ضريبة الإستهلاك بضريبة المبيعات.

(٢) *السياسة النقدية:*

وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق الإستقرار النقدي ، من خلال استقرار الأسعار ، وتعزيز الإحتياطي من العملة الأجنبية ، والإستمرار في تحرير سعر الفائدة ، وتعديل قانون المصارف ، لتحقيق إشراف البنك المركزي على كافة المؤسسات المصرفية ، والمالية ، وتقليص القيود النقدية.

(٣) *السياسة الإجتماعية:*

تهدف هذه السياسة إلى تقليص التفاوت بين طبقات المجتمع ، والتحكم بسياسة الدعم الحكومي بما يخدم مصالح ذوي الدخل المتدني ، وتحقيق التوازن بين السكان والموارد ، وحماية الأسرة التي تعتبر ركيزة المجتمع وحجر الأساس فيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واقع القطاع التجاري الأردني

في بلد صغير كالأردن لا بد أن تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً وبخاصة أن الحديث عن الإكتفاء الذاتي يكاد يكون مستحيلاً . ولا بد من الإستيراد لتوفير العديد من السلع الإستهلاكية والرأسمالية ،وبالمقابل فلا بد من السعي لفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية بسبب ضيق السوق المحلي.

ولهذا فقد لجأت الحكومة الى وسائل مختلفة للحماية بهدف جمع الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية من ناحية ، ولتوفير الحماية للمنتجين المحليين من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤) والذي يبين حجم كلٍ من الصادرات والمستوردات الأردنية ، والتجارة الخارجية ، وعجز الميزان التجاري الأردني يتضح لنا ما يلي:

(١) ضخامة حجم المستوردات بالنسبة للتجارة الخارجية الأردنية .

(٢) أن الأردن يعاني من عجز مزمن في ميزانه التجاري وأن هذا العجز يبلغ أكثر من ضعف الصادرات في بعض السنوات.

أما الجدول رقم (٥) فهو يبين نسبة كل من المستوردات والصادرات ، والعجز في الميزان التجاري ، وحجم التجارة الخارجية الى الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق فنلاحظ ما يلي:

(١) ضخامة حجم التجارة الخارجية وإرتفاع نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي حيث أنها تتراوح بين (٥٠-٩٦٪) وفي المتوسط (٧٤٪)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذه النسبة عالية جداً ، وبخاصة وأن الإقتصاديين يعتبرون إقتصاد الدولة منكشفاً اذا تعدت نسبة التجارة الخارجية (٤٠٪) من الناتج القومي الإجمالي.

(٢) ضخامة حجم عجز الميزان التجاري الذي تتراوح نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي بين (٢٧-٤٣٪) ، وفي المتوسط (٣٤,٤٪) في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ ، وهي نسبة عالية أيضاً.

(٣) ضخامة حجم المستوردات الأردنية التي تتراوح نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي بين (٤٠-٧١٪) ، وفي المتوسط (٥٦,٤٪) في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ ، وهي نسبة عالية تظهر مدى إعتماد الاستهلاك والإستثمار الأردنيين على الإقتصاديات الخارجية.

(٤) صغر حجم الصادرات الأردنية وقلة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي إذ تتراوح نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي بين (١٢-٢٩٪) ، وبمتوسط مقداره (٢٢٪) في الفترة نفسها.

وبسبب هذه النسب كان لا بد للحكومة الأردنية من إعتماد سياسات تجارية منفتحة لدعم النشاط الإقتصادي ، وقد لعبت هذه السياسات دوراً كبيراً في تخفيض العجز في الميزان التجاري كنسبة من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، من خلال تخفيض الإستيراد السلعي وتشجيع التصدير ، إضافة لعمليات ضبط الجودة.

وقد أدت هذه السياسات إلى نمو مضطرد في قيمة الصادرات الأردنية، وتوسيع قاعدة الأسواق التصديرية أمام المنتجات والسلع الأردنية ، وذلك من خلال عدد من الإتفاقيات ، والبروتوكولات التجارية ، سواء مع الدول العربية أو غيرها من الدول.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٤)

المستوردات والصادرات والعجز في الميزان التجاري وحجم التجارة الخارجية الأردنية بالمليون دينار خلال الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤

السنة	المستوردات	الصادرات			عجز الميزان التجاري	حجم التجارة الخارجية
		المعاد تصديرها	الوطنية	المجموع		
١٩٨٥	١٠٧٤	٥٦	٢٥٥	٣١١	٧٦٣	١٣٢٩
١٩٨٦	٨٥٠	٣٠	٢٢٦	٢٥٦	٥٦٤	١٠٧٦
١٩٨٧	٩١٦	٦٧	٢٤٩	٣١٦	٦٠٠	١١٦٥
١٩٨٨	١٠٢٢	٥٦	٣٢٦	٣٨٢	٦٤٠	١٣٤٨
١٩٨٩	١٢٣٠	٩٩	٥٣٤	٦٣٣	٥٩٧	١٧٦٤
١٩٩٠	١٧٢٦	٩٤	٦١٢	٧٠٦	١٠٢٠	٢٣٣٨
١٩٩١	١٧١٠	١٧٢	٥٩٩	٧٧١	٩٣٩	٢٣٠٩
١٩٩٢	٢٢١٤	١٩٥	٦٣٤	٨٢٩	١٣٨٥	٢٨٤٨
١٩٩٣	٢٤٥٤	١٧٣	٦٩١	٨٦٤	١٥٩٠	٣١٤٥
١٩٩٤	٢٣٦٣	٢٠١	٧٩٤	٩٩٥	١٣٦٨	٣١٥٧
١٩٩٥	٢٥٩٠	٢٣٧	١٠٠٥	١٢٤٢	١٣٤٨	٣٥٩٥

المصدر : نشرة البنك المركزي الأردني الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٥)

نسبة كل من المستوردات والصادرات والعجز في الميزان التجاري والتجارة الخارجية الى الناتج القومي بسعر السوق (بالمليون دينار) في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤

السنة	الناتج القومي (١)	نسبة المستوردات الى (١) %	نسبة الصادرات الى (١) %	نسبة العجزالتجاري إلى (١) %	نسبة التجارة الخارجية إلى (١) %
١٩٨٥	٢٠١٥,٥	٥٣	١٥	٣٨	٦٦
١٩٨٦	٢١٤٦,٣	٤٠	١٢	٢٨	٥٠
١٩٨٧	٢١٥٨,٤	٤٢	١٥	٢٨	٥٤
١٩٨٨	٢١٧٥,٩	٤٧	١٨	٢٩	٦٢
١٩٨٩	٢١٨٠,٧	٥٦	٢٩	٢٧	٨١
١٩٩٠	٢٤٢٨,٨	٧١	٢٩	٤٢	٩٦
١٩٩١	٢٦٣٤,٠	٦٥	٢٩	٣٦	٨٨
١٩٩٢	٣٣٠٦,٨	٦٧	٢٥	٤٢	٨٦
١٩٩٣	٣٧٣٣,٤	٦٦	٢٣	٤٣	٨٤
١٩٩٤	٤١١٧,١	٥٧	٢٤	٣٣	٧٧
١٩٩٥	٤٥٠٣,٦	٥٨	٢٨	٣٠	٨٠
المتوسط		٥٦,٦٪	٢٢,٤٪	٣٤,١٪	٧٤,٩٪

المصدر : نشرة البنك المركزي الأردني الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيبة السلعية للتجارة الخارجية:

شهدت التجارة الخارجية الأردنية نمواً وتوسعاً مضطرداً ، حيث ازدادت من (١٣٢٩مليون دينار) عام ١٩٨٥ الى (٣١٥٧مليون دينار) عام ١٩٩٤ بنمو مقداره (١١,٢) سنويا .

أولاً ـ بالنسبة للصادرات:

إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (٦) والذي يبين التركيب السلعي لصادرات الأردن في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ ، نجد أن الصادرات الأردنية الوطنية قد ازدادت من ٢٥٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ إلى ٧٩٤ مليون دينار عام ١٩٩٤ ، أي بنمو سنوي مقداره (١٥,٤٪) .

أما من حيث التركيب السلعي للصادرات الأردنية ، فنجد أن الصادرات الرئيسية الأردنية كانت من منتجات قطاع الصناعة الإستخراجية وبخاصة الفوسفات والبوتاس والأسمدة إذ شكلت هذه المنتجات الثلاثة حوالي (٤٩٪) من صادرات الأردن في المتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤. أما المواد الكيميائية والخضروات والفواكه فشكلت ما نسبته (٣٦,٥٪) من الصادرات الأردنية في الفترة نفسها.

ثانياً ـ بالنسبة المستوردات:

أما إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (٧) والذي يبين التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ ، فنجد أن المستوردات الأردنية قد ازدادت بشكل كبير وملحوظ خلال الفترة المذكورة ، فقد ازدادت من (١٠٧٤ مليون ديناراً اردنياً) عام ١٩٨٥ إلى (٢٣٦٣ مليون ديناراً أردنياً) عام ١٩٩٤ ، وبمعدل نمو يبلغ (١٠,٤٪) سنوياً . ويعود هذا النمو في المستوردات إلى عدة عوامل أهمها زيادة عدد السكان وتحسن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدخل وبالتالي زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية ، وارتفاع أسعار المستوردات في الأسواق العالمية ، وزيادة طلب قطاع الصناعة على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والمواد الخام المستوردة .

أما أهم المستوردات الأردنية فهي : الأغذية ، الآلات والمعدات ، معدات النقل ، السلع المصنعة ، الوقود والزيوت المعدنية . حيث تبلغ نسبة هذه السلع من المستوردات (٧٤٪) .

التركيبة الجغرافية للتجارة الخارجية الأردنية:

أما من حيث أهم الدول والأقاليم ذات الشراكة التجارية مع الأردن فمن خلال الجدول رقم (٨) والذي يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية نجد أن الأسواق العربية تعتبر السوق الرئيسي للصادرات الأردنية حيث تستوعب هذه الأسواق حوالي (٤٢,٥٪) من صادرات الأردن في حين تحتل الهند المرتبة الثانية بحيث تستوعب حوالي (١٥٪) من هذه الصادرات ، وهناك أسواق رئيسية أخرى كأندونيسيا والتي تستوعب حوالي (٤٪) من صادرات الأردن . وجميع الأرقام السابقة هي متوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤.

أما من حيث المستوردات فنلاحظ ومن خلال الجدول رقم (٩) والذي يبين التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية أن المصدر الرئيسي لها هو السوق الأوروبية المشتركة حيث بلغ متوسط حصتها من مستوردات الأردن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ حوالي (٣٥٪) ، من مستوردات الأردن تليها في المرتبة الثانية الدول العربية والتي شكلت حصتها من مستوردات الأردن حوالي (٢٣٪) ، تليها في المرتبة الثالثة الولايات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة الأمريكية حيث يستورد الأردن منها حوالي (١٠٪) من مستورداته.

ومما سبق يتضح لنا أن خصائص التجارة الخارجية الأردنية تتمثل فيما يلي :-

(١) إرتفاع قيمة المستوردات مقارنة مع قيمة الصادرات ، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مزمن في ميزان الأردن التجاري شكل هذا العجز ما نسبته ٣٤,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في المتوسط خلال فترة الدراسة.

(٢) إنخفاض نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي حيث شكلت في المتوسط ما نسبته ٢٢٪ في الفترة نفسها ، مما يتطلب تحقيق معدلات نمو عالية في الصادرات إذا ما أردنا تقليص عجز الميزان التجاري ، وتصحيح إختلاله.

(٣) إرتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج القومي الإجمالي حيث أنها بلغت ٥٦,٤٪ في الفترة نفسها ، مما يعكس مدى إعتماد الأردن على الأسواق الخارجية في استهلاكه واستثماره.

(٤) إرتفاع نسبة المواد الإستخراجية وبخاصة الفوسفات ، والبوتاس ، والأسمدة من صادرات الأردن ، مما يجعل حصيلتها من العملات الأجنبية عرضة للتقلبات تبعاً لأحوال السوق العالمية.

(٥) إرتفاع نسبة السلع الإستهلاكية من المستوردات الأردنية مما يعني أن الإستيراد في الأردن يخدم الأهداف الإستهلاكية أكثر من الأغراض الإستثمارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٦) أن ما نسبته حوالي ٦٦٪ من حجم التجارة الخارجية الأردنية يتم مع الأسواق العربية الأمر الذي يعني تركز التجارة وبالتالي إعتماد تطورها على العلاقات السياسية بين الدول العربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٦)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية الأردنية حسب التصنيف الدولي بالمليون دينار

التصنيف	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المجموع	٢٥٥	٢٢٦	٢٤٩	٣٢٦	٥٣٤	٦١٢	٥٩٩	٦٣٤	٦٩١	٧٩٤
*المواد الغذائية والحيوانات الحية	٤٣,٦	٤١,٩	٣٣,٨	٣٠	٤٨,٦	٥٩,٨	٨٦	٩٢	١٤٠	٩١,٢
الحيوانات الحية	٣,٧	٣,٥	٢,٨	٠,٦	١,٢	١,٣	٨,٦	١٥,٦	١٨,٤	١٢,٦
منتجات الأغذية	٣,٣	١,٨	٤,٥	٥,٩	١٠,٥	١٠	٦,٨	١٤,٨	٣٨	٢,٩
دقيق الحنطة والقمح	٥,١	١,٦	٣,٢	٠,٨	٢,٧	٠,٩	٠	٠	٥	٤
الخضروات	١٦,٦	١٣,٤	١٤,٨	١٥,٢	٢٧,٩	٣٦,٨	٤٣,٥	٣٩,٦	٤٧,٧	٤٣,٨
الفواكه والمكسرات	٧,٥	٨,٥	٥,٢	٤,٤	٤,٦	٧,٩	١٠,٩	١٠,٥	٢١,٤	٢١,١
الأعلاف	٦,٦	١٢,٤	١,٧	١,٤	٠,٢	٤,٥	٧,٣	٤,٩	٣,٧	٤,١
١- المشروبات والتبغ	١,٩	١,٤	١,٥	٢,٨	٢,٨	٤,٥	٧,٤	٤,٩	٣,٧	٤
٢-المواد الخام الغير صالحة للأكل عدا المحروقات	٩٨,٥	٩٧,٨	٩١,٥	١٤٦,٨	٢٢٤,٩	٢٣٥,٢	٢٢٨,٤	٢١٨,٢	١٩٢,٨	٢٠٧,٧
الفوسفات	٦٦	٦٤,٨	٦١	٧٦,٧	١٤٦,٣	١٣٨,٧	١٢٣,١	١٢٢,٥	٩٧,٩	١٠٠,٤
البوتاس	٣٠,٩	٣١,٤	٢٨	٦٧,٣	٧١,٢	٨٨,٥	٩٦,٨	٨٦,٢	٨٦	٩٢,٦
٣-الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	٠,٠٨	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٢٣	٠,٠٠٥	٠,٠٣٩	٠,٠٧١
٤- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٠,٢	١,٥	٠,٤	٠,٦	٢,٤	٠,٦	٢,٣	١,٩	١,٧	٦٢,٧
٥- مواد كيماوية	٥١	٥٤,٥	٦٩,٩	٩١,٦	١٥٦	١٨٩	١٧٧	١٩٧	١٩٥,٥	٢٦٢,٤
الدهانات	١,٥	٣.	١,٢	١,٣	١,٧	٦,٣	٣,٨	٢,٧	٥,٤	٤
الأدوية	١٤,٣	١٥,٤	١٨,٦	١٨,٥	٢٩,٩	٤٠,٣	٣٤,٥	٥٥	٧٠,٥	٩١,٣
المنظفات والصابون	١,٦	٤,١	٣,٨	٢,٣	٨,٥	١٣,٧	١٣,٣	٣٤,٧	٣٥,٧	٢٦,٧
الأسمدة	٣٠,٦	٢٩,١	٣٠,١	٤٨,٩	٦٩	٧٩,٤	٨٦,٥	٧٢,٥	٥٥,٦	٨٩,٢
٦- بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	٣٩,٧	١٩,٦	٣٧,٣	٣٥,٤	٦٣,٧	٧٧,٨	٦٣,٤	٦٧	٨١,٤	٨٥,٩
٧- آلات ومعدات النقل	٢	١,٤	٢,٥	٣,٨	١٠,٩	١٤,٣	٧,٤	١١,٨	٢٣,٩	٣٩,٤
٨- مصنوعات متنوعة	١٨,٥	٧,٣	٩,٩	١٣,٧	٢٤,٧	٣١,١	٢٦,٦	٤١	٥٢,٣	٤٠,٥
٩- أصناف ومعاملات غير مصنفة	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر :- نشرة البنك المركزي الأردني الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٧)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية حسب التصنيف الدولي بالمليون دينار

التصنيف	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المجموع	١٠٧٤,٤	٨٥٠,٢	٩١٥,٥	١٠٢٢,٥	١٢٣٠	١٣٢٥,٨	١٣١٠,٥	٢٢١٤	٢٤٥٣,٦	٢٣٩٢,٦
* المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٧٥,٨	١٦٥,٦	١٥٥,٧	١٧٢,٩	١٩٧,٢	٤٠٣,٩	٤١٧,٧	٤١٦	٤٣٥,١	٤٠٩,٧
١- المشروبات والتبغ	٤	٦,٦	٨	٦,٨	٨,٩	٩,٨	٩,٥	٩,٣	٩,٧	١٣,٩
٢- المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات	٣٣	٢٨,٦	٣٤,٧	٣٧,٦	٤٠,٧	٤٣,٢	٥٨,٩	٤٥,٥	٥٥,٥	٧١,٥٨
٣- الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	٢٢٣,٢	١١٦,١	١٥٦,١	١٥٧,٨	٢٣٥,٤	٣١٢,١	٢٤٧,٥	٣٠٣,٤	٣١٤,٨	٣٠٠,٧
٤- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١٠,٢	٩,٤	٨	١٠,٩	٧,٢	٢١,٩	٢٣,٧	٣٧,٦	٤٢,٧	٨٢,٥
٥- مواد كيماوية	٦٧,٦	٧٤,٩	٩١,٧	١٠٠,٥	١٣٤,٣	١٩٠,٢	٢١٨,٨	٢٤٥,٥	٢٤٨,٦	٣٧٩,٩
٦- بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	١٦٩,٦	١٤٠,٩	١٦٣,٢	١٧٧,١	٢٢٥,٥	٣٠٠	٣٢٧,٨	٤٤٤,٩	٥٠٦,٧	٤٣٢,٢
٧- آلات ومعدات النقل	٢٠٧,٤	١٧٦,٦	١٨٦,٣	٢٣٣,٥	٢٥٨,٧	٣٢٧,٢	٢٩٩,١	٤٥٣,٨	٦٦٠,٩	٦٠٠,٣
٨- مصنوعات منوعة	١٠٥,٢	٧٩,٩	٨٧,٧	٧٥,٤	٨٤,٩	٩٢,١	٩٤	١٥١,١	١٥٠,٧	١٥١,٦
٩- أصناف ومعاملات غير مصنفة	٧٨,٣	٥١,١	٢٤,١	٤٩,٨	٣٦,٧	٢٥,٦	١٣,٦	١٦,٨	٢٩	٢٠,٢

المصدر:- نشرة البنك المركزي الأردني الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الأردنية
في الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٤ كنسبة مئوية (٪)

السنة	الدول العربية ٪	دول أوروبا الغربية ٪	دول أوروبا الشرقية ٪	الولايات المتحدة ٪	الصين الشعبية ٪	الهند ٪	اليابان ٪	الدول الأخرى ٪
١٩٨٥	٥٢	٥	٨	٠,٠٣	٠,٩	١٨	٢	١٥
١٩٨٦	٤٥	٩	٩	٠,١٣	٣	١٥	٣	١٦
١٩٨٧	٥٢	٧	٩	٠,٣٧	٤	٩	٣	١٦
١٩٨٨	٤٢	..	..	٠.٣٧	٥	١٧	٢	١٨
١٩٨٩	٤٥	٥	٨	٠,٥٣	٢	١٨	٣	١٨
١٩٩٠	٤٢	٤	٤	٠,٥٧	٣	٢١	٢	٢٣
١٩٩١	٢٩	٣	٥	٠,٣٧	٥	١٨	٨	٣٧
١٩٩٢	٣٥	٣	٣	٠,٦٦	٢	١٥	٢	٣٩
١٩٩٣	٤١	٤	٥	١,٠٥	٢	١٠	١	٣٥
١٩٩٤	٤٢	٥	١	١	١	١١	١	٣٦
المتوسط	٤٢,٥	٥,٣	٦	٠,٥	٢,٨	١٥	٢,٥	٢٥

المصدر : النسب أحتسبت من الأرقام الخاصة بالصادرات الواردة في نشرة البنك المركزي الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ كنسبة مئوية

السنة	الدول العربية	دول أوروبا الغربية	دول أوروبا الشرقية	الولايات المتحدة	الصين الشعبية	الهند	اليابان	الدول الأخرى
١٩٨٥	٢٥	٣٩	٦	١٠	١	٠,١٧	٦	١٢
١٩٨٦	٢٠	٣٩	٦	٩	١	٠,٥٧	٨	١٦
١٩٨٧	٢٦	٣٥	٦	١٠	٢	٠,١٥	٦	١٥
١٩٨٨	٢٩	٣٨	٧	١	٢	٠,٣٠	٦	١٦
١٩٨٩	٢٨	٣٥	٥	١٤	٢	٠,٧٠	٤	١٣
١٩٩٠	٢٥	٣٢	٥	١٢	٢	١	٣	١٤
١٩٩١	٢٠	٣٣	٥	١٠	٢	٣	٤	٢٢
١٩٩٢	٢١	٣٣	٦	١١	٢	٠,١٩	٦	٢٠
١٩٩٣	٢٠	٣٤	٦	١٣	٢	٢	٥	١٨
١٩٩٤	٢٢	٣٣	٥	١٠	٢	١	٤	١٧
المتوسط	٢٣	٣٥	٥,٧	١٠	٢	٠,٩	٢.٥	١٦

المصدر : النسب احتسبت من الأرقام الخاصة بالمستوردات الواردة في نشرة البنك المركزي الشهرية (عدة أعداد من سنوات مختلفة)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النظام التجاري الأردني

تميز النظام التجاري الأردني في أواخر الثمانينات بوجود تعرفة جمركية عالية بهدف تشجيع الإنتاج لغايات استهلاك السوق المحلي.

أما في الفترة (١٩٨٨-١٩٩٢) فقد تم تحرير النظام التجاري الأردني كجزء من برنامج التصحيح الإقتصادي بحيث ألغي العديد من قيود الإستيراد الكمية عام ١٩٨٩، " كما خفضت التعرفة الجمركية الفعالة المركبة القصوى على السلع التجارية من ٣٠٠٪ إلى ٥٠٪"(٢٨) لهذا فقد هبطت النسبة الفعالة للحماية إلى حد كبير .أما أهم ركائز هذا النظام فهي:

أولاً:- نظام التعرفة الجمركية:-

تأسست إدراة الجمارك الأردنية عام ١٩٢٢، وقد تم تبني أول قانون للجمارك عام ١٩٢٦ . وحالياً يطبق الأردن قانون الجمارك رقم ١٦ لعام ١٩٨٣ وقد تم تعديل هذا القانون عام ١٩٩٥ ليأخذ بعين الإعتبار التطورات العالمية والسياسية والإقتصادية للحكومة .

أما بنية التعرفة الجمركية المتعددة المفروضة على المستوردات الأردنية فهي كما يلي(٢٨):-

(١) الرسوم الجمركية .

(٢) خصم اضافي موحد = ٦٪ على جميع البنود الخاضعة للرسوم الجمركية.

(٣) الرسوم البلدية = ٢٪ على جميع البنود الخاضعة للرسوم الجمركية.

(٤) رسوم الجامعات = ٤٪ على جميع البنود الخاضعة للرسوم الجمركية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥) ضريبة إضافية = ٥٪ على جميع البنود المعفاة من الرسوم الجمركية وليست سلعاً أساسية أو بضائع رأسمالية ، و٣٪ على جميع البنود الخاضعة للرسوم الجمركية.

(٦) رسوم إستيراد = ٥٪ على جميع البنود باستثناء البضائع المستثناة من قبل رئاسة الوزراء.

(٧) رسوم التحاليل المخبرية والبيطرية : ويتم تحصيلها عندما تقوم الحكومة بمثل هذه الخدمات.

علماً بأن ٤٧٪ من قيمة المستوردات الأردنية مستثناة من الرسوم الجمركية ، ولكنها تدفع ٥٪ ضريبة إضافية ، وتشمل هذه السلع المعفاة المعدات والآلات ، المواد الخام ،والأغذية الأساسية.

تمنح حالة الإعفاء من الجمارك للحالات التالية :

١- البنود التي تعفى بموجب جدول التعرفة الجمركية.

٢- المستوردات المعفاة باتفاق تجاري ثنائي (بروتوكول تجاري).

٣- مستوردات شركات الفوسفات والبوتاس ومصفاة البترول والدباغة والكهرباء كما هو مذكور في قانون إمتيازها.

٤- مستوردات المؤسسات الحكومية وفقاً لقانون الجمارك بشرط موافقة مجلس الوزراء.

٥- مستوردات الهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الدولية والمكاتب الإقليمية للشركات الأجنبية .

٦- مستوردات الهيئات الخيرية بشرط موافقة مجلس الوزراء ، كذلك تعفي السيارة الخاصة بالمعاقين من الجمارك.

٧- مستوردات المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الإستثمار الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨- مستوردات المؤسسات التعليمية.

٩- مستوردات المستشفيات من المعدات الطبية والأدوية.

ثانياً - قانون الإستيراد والتصدير:

يحكم معاملات التصدير والإستيراد في الأردن قانون الإستيراد والتصدير رقم ١٤ لعام ١٩٩٢ والقانون الداخلي رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٣، ويهدف هذان القانونان إلى تنظيم تدفق المستوردات والصادرات ، وأهم بنود هذين القانونين :(٢٨)

١- لا توجد حاجة إلى رخصة استيراد بإستثناء المستوردات من خلال البروتوكولات التجارية أو السلع التي تحتاج إلى موافقة مسبقة من المؤسسات الحكومية المختصة ، فهذه الموافقات تعتبر رخص إستيراد.

٢-السلع الأردنية المنشأ ليست بحاجة إلى رخص إستيراد.

٣- بالنسبة للبضائع التي تحتاج إلى رخصة إستيراد ، فإن الرخصة تمنح لمدة سنة ، يمكن أن تمدد إلى سنتين.

٤- يتم تحصيل رسوم الإستيراد مع الرسوم الجمركية.

٥- المعدات الزراعية والصناعية معفاة من رسوم الإستيراد.

٦- المواد الخام معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الإستيراد.

٧- تمنع الحكومة الأردنية إستيراد خمس سلع رئيسية وهي : رب البندورة والحليب الطازج وبعض منتجات الألبان، والمياه المعدنية ، وملح الطعام ، والنفايات البلاستيكية.

٨- تطلب الحكومة موافقات مسبقة على خمس فئات من البضائع هي :ـ الفواكه والخضروات كون استيرادها يخضع لخطة صادرة عن مؤسسة التسويق الزراعي بهدف منع العرض الزائد منها عن حاجة السوق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردني ، بعض المواد الكيميائية ، والأدوية ، وبعض المواد الغذائية ، ومعدات الإتصالات.

ثالثاً : قوانين المنشأ ـ

ينبغي أن يكون مع البضائع المستوردة شهادة منشأ موقعة من سلطة معتمدة في بلد المنشأ ، كما يجب أن يرفق بها فاتورة .

أما الصادرات الوطنية فينبغي أن ترفق بشهادة منشأ مصدقة من غرفة الصناعة ، أو غرفة التجارة ، وأي سلطة أخرى حسب طلب المستورد.

أما لأغراض إعادة التصدير فينبغي الحصول على شهادة منشأ أجنبي صادرة ومصدقة من غرفة الصناعة ، أو غرفة التجارة.

رابعاً ـ حوافز التصدير:

نفذت مؤسسة المراكز التجارية وتنمية الصادرات الأردنية مشروعاً لتطوير منتجات أربع قطاعات صناعية وتسويقها . وقد كان هذا المشروع خلال السنتين الماضيتين جزءاً من قرض البنك الدولي الطارىء لإنعاش الإقتصاد الأردني عقب أزمة الخليج ، وتم تمويله بمنحة مقدارها ٥ ملايين دولار من الحكومة السويسرية . بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات تأخذ الأشكال التالية:

١- الإعفاء من الرسوم الجمركية على شكل أنظمة الإدخال المؤقت وإعادة الرسوم الجمركية عند إعادة التصدير.

٢- التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها البنك المركزي الأردني بحيث يتم تحميل أسعار فائدة مخفضة على الصادرات الزراعية والصناعية ذات القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن ٢٥٪[٢٨].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-القروض الممنوحة من قبل بنك الإنماء الصناعي لتشجيع إقامة صناعات جديدة وتوسيع القائم منها حيث تستعمل قروض هذا البنك في تمويل المواد الخام الأساسية لعمليات تصنيع الصادرات وتمويل المشروعات الصناعية الجديدة ، وتوسيع القائمة منها ، وتمويل السلع المخزنة لأغراض التصدير.

٤- الإعفاءات من ضريبة الدخل المتحقق من مبيعات الصادرات من خلال التجارة غير البروتوكولية.

٥- إقامة المناطق الحرة لتشجيع تجارة الترانزيت والصناعات الموجهة للتصدير ، إذ يوجد حالياً منطقتان حرتان في الأردن : الأولى في العقبة والثانية في الزرقاء.

خامساً ـ السياسات الأخرى التي تؤثر على التجارة الخارجية:

(أ) سياسة الإستثمار:ـ

يقدم قانون تشجيع الإستثمار حوافز كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء ، حيث يضمن القانون للمستثمر الأجنبي تحويل الأرباح على رأس المال الأجنبي المستثمر ، وإعادة رأس المال الأجنبي المستثمر إلى موطنه ، كما أن الفوائد المكتسبة من قبل أطراف من خارج الأردن على التسهيلات الإئتمانية المقدمة للحكومة الأردنية ، أو المؤسسات المالية الأردنية الأخرى ، تعفى من الضرائب.

في حين يتمتع المشروع الإقتصادي المعتمد بما يلي :

١- الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة العقارات لمدة خمس سنوات.

٢- إعفاء الموجودات الثابتة من الرسوم الجمركية ورسوم الإستيراد وغيرها من الرسوم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ينظم قانون تشجيع الإستثمار العربي والأجنبي رقم ٢٧ لعام ١٩٩٢ الإستثمارات غير العربية . بحيث يمكن أن يكون للمستثمر غير الأردني كامل ملكية المشروع اذا كان الإستثمار في الصناعة ، أو السياحة أو الزراعة ، أو الإسكان ، أو الصحة. أما مشروعات القطاعات الأخرى فإن الملكية الأردنية يجب أن لا تقل عن ٥١٪ . وفي الحالتين فإن الشركة يجب أن تسجل كشركة أردنية .

(٢) :ـ السياسة الصناعية:ـ

يتمثل دور وزارة الصناعة والتجارة في مساعدة قطاع الصناعة وتطويره وهي تقوم بما يلي :

١- تطوير قطاع الخدمات الصناعية للتعامل مع الحاجات المتزايدة للقطاع الصناعي .

٢- تقوية الصلات الصناعية السابقة واللاحقة.

٣- تشجيع إستعمال كامل القدرات في المشروعات القائمة ، وزيادة الفرص التجارية في الأسواق المحلية والتصديرية على حد سواء.

٤- تشجيع العقود الصناعية والمشاركات المحلية والدولية.

(٣) ـ السياسة الزراعية:

للسياسة الزراعية في الأردن أربعة أهداف:

١- زيادة الإعتماد على الذات في انتاج الغذاء.

٢- تشجيع التنمية الزراعية .

٣- تشجيع النمو الإقتصادي المتوازن.

٤- تحسين إدارة الموارد والمحافظة عليها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الحكومة تدعم المزارع الأردني على المستويات التالية:ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- تحدد لجنة حكومية أسعار المنتجات الزراعية للمستهلكين وفقاً لقوى السوق من طلب وعرض.

٢- تقوم الحكومة من خلال هيئاتها المختلفة مثل المنظمة التعاونية الأردنية ومؤسسة التسويق الزراعي بشراء انتاج بعض المنتجات الزراعية ، مثل القمح ، والشعير، والعدس ، والحمص ، والبندورة بأسعار مدعومة أو ثابتة لتشجيع انتاجها.

٣- تباع مياه الري للمزارعين بأسعار مدعومة.

٤- جميع المدخلات الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية.

٥- الدخل الزراعي معفى من ضريبة الدخل.

٦- تشجيع صادرات المنتجات الزراعية .

٧- تقديم القروض الزراعية للمزارعين بأسعار فائدة تقل عن أسعار الفائدة السائدة في السوق.

(٤) ـ سياسة التسعير:

تحدد الأسعار في الأردن عموماً من خلال آلية السوق وتكون منهجية حساب السعر بتحديد كلفة الإنتاج من خلال دراسة ميدانية ، ومن ثم تحديد ١٧٪ هامش ربح على أداء أعمال التسويق ، والتوزيع ، والتخزين ، والتمويل.

أما فيما يتعلق بأسعار التجزئة فتقوم لجنة من المسؤولين الحكوميين بدراسة أحوال السوق في سوق عمان المركزي للمنتجات الزراعية ، ووضع الأسعار المناسبة لهذه المنتجات يومياً ونشرها في الصحف المحلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥) ـ سياسة الدعم الحكومي:

لسياسة الدعم الحكومي في الأردن هدفين:ـ

١- توفير المواد الغذائية الأساسية للمواطنين بأسعار ثابتة للمحافظة على مستوى المعيشة لأصحاب الدخل المحدود من السكان.

٢- تشجيع الإستثمار في الثروة الحيوانية ، لتقليص الإعتماد على اللحوم الحمراء المستوردة.

وتوجد في الوقت الحاضر أربع سلع مدعومة فقط : هي القمح، [illegible] توجيه الدعم الحكومي من خلال ادخال نظام الكوبونات والتي توزع حالياً على العائلات التي يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠ دينار أردني.

كما تدعم الحكومة الشعير والنخالة التي تستعمل كعلف للحيوانات ، وكذلك كانت هذه المواد توزع حسب نظام الكوبونات ، والذي تم إلغاؤه عن هذه السلع.

(٦) ـ المشاركة في الإتفاقيات التجارية الثنائية:

يشارك الأردن في الإتفاقيات التالية :ـ

(١) اتفاقات حق الأفضلية التجارية:ـ الأردن عضو في إتفاق متعدد الأطراف ينظم التجارة بين ١٧ دولة عربية ، وبموجب هذا الإتفاق فإن المنتجات التالية معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب:

١- المنتجات الزراعية والحيوانية.

٢- المواد الخام.

٣-البضائع والمنتجات التي تبلغ القيمة المضافة فيها ٤٠٪ في البلد المصدر ، وتهبط هذه النسبة إلى ٢٠٪ اذا كانت على المدخلات المستوردة من الدول العربية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- البضائع والمنتجات المنتجة من قبل مشروعات عربية مشتركة.

٥- أية سلع أو منتجات يتم الإتفاق عليها.

(٢) نظام الأفضليات العام وحصص السوق المشتركة:

بموجب نظام الأفضليات العام فإن الدول المتقدمة لا تعطى أية أفضليات متبادلة على المنتجات المصدرة من الدول النامية ، وتأخذ معاملة الأفضلية شكل تخفيضات في التعرفة الجمركية على قائمة من المنتجات تختلف من دولة إلى أخرى ، والأردن يحصل بموجب هذا النظام على أفضلية المعاملة لبعض منتجاته الزراعية.

(٧) - حماية الملكية الفكرية:

يتم التعامل مع جميع عناصر الملكية الصناعية من خلال مكتب واحد في مديرية السجل التجاري والملكية الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة ويوجد الآن القوانين التالية قيد التطبيق :

١- قانون العلامة التجارية والسلع التجارية رقم ١٩ لعام ١٩٥٣.

٢- قانون التصميم وبراءة الإختراع رقم ٢٢ لعام ١٩٥٣.

٣- قانون الاسم التجاري رقم ٣٠ لعام ١٩٥٣.

والأردن عضو في المنظمة الدولية للملكية الفكرية ومن الدول الموقعة على إتفاق باريس لحماية الملكية الصناعية منذ عام ١٩٧٢.

أما فيما يتعلق بحق التأليف فتنفذ وزارة الثقافة قانون حق التأليف رقم ٢٢ لعام ١٩٩٢ والذي يحمي جميع أشكال العمل الأصلي من فنون وآداب وتكنولوجيا وعلوم، وتغطي حماية حقوق التأليف النقاط التالية :

١- الكتب والنشرات وجميع أشكال المادة المكتوبة.

٢- المحاضرات والخطب وجميع أشكال المادة المنطوقة.

٣- المسرحيات والموسيقى والتمثيل الإيمائي وجميع أشكال الدراما.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- جميع الصور الفوتوغرافية والمرئية.

٥- جميع أشكال الفن بما فيها التصوير والنحت والعمارة.

٦- الخرائط والخطط وجميع أشكال الرسوم التوضيحية.

٧- برامج الحاسوب .

والأردن عضو في الإتفاقية العربية لحقوق التأليف ، وعضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

إنضمام الأردن الى الجات وآثاره

شهد العقد الماضي إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي وقد رافق هذه الأحداث إتجاه عارم نحو العولمة. وأصبح من العسير على الدول ومنها الأردن العيش بمعزل عن هذا العالم والنظر إلى تطوراته المتسارعة بعين المتفرج حتى لا يفوته قطار التطور، فكان لا بد له من مجاراة الدول في الإتجاه نحو الإنفتاح على العالم، وبخاصة في ظل ظروف النزاعات العربية وإنفراط عقد تضامنها وتكاملها، ولا خيار أمامه سوى الإنضمام الى هذا التكتل العالمي الذي تشكل منظمة التجارة العالمية، التي إنبثقت عن إتفاقية الجات إحدى ركائزه والتي تدعو إلى تحرير التجارة.

شارك الأردن في افتتاح جولة طوكيو للمفاوضات التجارية التي نظمتها الجات عام ١٩٧٣، ولم يتابع بعد ذلك موضوع الإنضمام إلى الجات دون مبرر واضح ، وحتى مع بداية جولة الأورغواي عام ١٩٨٦ فقد ظل الأردن غير مهتم بالإنضمام وقد تكون الأسباب وراء ذلك ما يلي(٣٠):-

١- أنه اعتبر منظمة الجات نادياً للتفاوض بين الدول ذات المساهمة الكبيرة في التجارة الدولية وأن دوره بإعتباره دولة صغيرة تجارياً قد يكون هامشياً.

٢- إن الأردن ركز وبشكل كبير على إقامة تكتل إقتصادي عربي أكثر من إهتمامه بالإنضمام إلى تكتل عالمي.

٣- إن عناء المشاركة في المفاوضات التجارية مثل جولة الأورغواي وكلفة متابعتها تفوق الفوائد المترتبة على الإنضمام إلى الجات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- إن سياسة التنمية الإقتصادية كانت تركز، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية، على الإحلال محل المستوردات وليس تشجيع الإنتاج لغايات التصدير.

ولكن مع بدء تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي في الأردن منذ عام ١٩٨٩، الذي تمتد فترته الى عام ١٩٩٧ والذي يشترط لإستمرار العمل به تنفيذ خطوات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وإزالة التشوهات السعرية من خلال إزالة الدعم عن بعض السلع، وتخفيض الرسوم الجمركية عن سلع أخرى . فقد تنبهت الحكومة الأردنية إلى ضرورة تقديم طلب للإنضمام إلى الجات، ولهذا أرسلت طلباً بذلك في شهر كانون ثاني عام ١٩٩٤.

خطوات الإنضمام الى الجات:

أما عن كيفية الإنضمام إلى الجات، فإن الدول تمر بعدة خطوات، وفيما يلي هذه الخطوات وما أنجزه الأردن منها (٣١):

الخطوة الأولى- تشكيل فرقة عمل من قبل الأردن:

وتتلخص مهمة هذه الفرقة في القيام بدراسة طلب الأردن الإنضمام الى الجات والعمل كأداة للتفاوض ، وقد ضمت هذه الفرقة ممثلين أردنيين وممثلين من الولايات المتحدة الأمريكية ، والإتحاد الأوروبي ، وكندا ، وبعض الدول ذات الروابط الجوهرية في مجال التجارة الخارجية مع الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطوة الثانية- تحضير مذكرة حول التجارة الخارجية الأردنية:

هذه المذكرة تعتبر الأساس للنظر في طلب الأردن الإنضمام الى الجات وقد تم تحضير هذه المذكرة، وتعد الآن من وثائق الجات الرسمية وتحتوي هذه المذكرة على معلومات عن إقتصاد الدولة والمسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الخطوة الثالثة- تساؤلات وتعليقات حول المذكرة:

تم توزيع هذه المذكرة على فرقة العمل لوضع التساؤلات والتعليقات عليها ومن ثم وضع الأردن تعليقاته وردوده عليها .

الخطوة الرابعة- مفاوضات الإنضمام:

بعد الرد على التساؤلات تبدأ المفاوضات للإنضمام مع فرقة العمل لمناقشة مسائل التعرفة والمسائل التفاوضية الأخرى حيث على الأردن في هذا المجال إعداد جدول بالإمتيازات لتحرير التجارة في نطاق السلع الصناعية ، والسلع الزراعية ، والخدمات بحيث تخضع التجارة الخارجية لقيود تعرفية مخفضة، وإلغاء القيود الكمية، ورفع برامج الدعم .

الخطوة الخامسة- مسودة بروتوكول التصويت:

يقدم فريق العمل في نهاية المفاوضات مسودة بروتوكول حول الإنضمام والتي توضح الشروط الدقيقة لعضوية الأردن،وسيتم التصويت عليها من قبل أعضاء الجات ، وتحتاج المسودة لأغلبية الثلثين للحصول على الموافقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإلتزامات المترتبة على انضمام الأردن إلى الجات:

يترتب على الأردن إذا ما انضم إلى الجات مجموعة من الإلتزامات والتي تعكس آثاراً متعددة ومختلفة فيما يتعلق بعدد من المجالات، ولا بد عند دراسة هذه الآثار من التطرق إلى أهم هذه المجالات، وهي كما يلي:

أولاً : صادرات الأردن من البضائع:

في مجال صادرات الأردن من البضائع يمكن أن نلمس ثلاثة آثار رئيسية ناجمة عن إنضمامه إلي الجات :

(١) الأرباح والفوائد المباشرة المتأتية من العضوية في الجات والناتجة عن تخفيض موانع الإستيراد من قبل أطراف التجارة الآخرين الأعضاء ، الأمر الذي يسمح للأردن أن يتنافس بشكل أكثر فعالية مع منتجي السلع المحليين في تلك الأسواق، والوصول إلى أسواق جديدة.

(٢) إن التوسع في النمو الإقتصادي في العالم والذي هو نتيجة للإستخدام الأمثل لموارد ومصادر العالم وإزالة التشوهات التجارية سيزيد من فوائد الأردن من خلال زيادة الطلب على البضائع والخدمات الناجم عن التوسع العام في النشاط الإقتصادي وزيادة الدخل العالمي .

(٣) هذا الأثر يتعلق بالتغيرات المرجح حدوثها في الأردن إذ إن تخفيض القيود التجارية مع وجود المنافسة الأجنبية ترفع كفاءة استغلال الموارد الإقتصادية، وفي هذا المجال نجد نوعين من المستفيدين :

١- المستهلكون المحليون الذين يحصلون على السلع بأسعار تنافسية وبشروط ومواصفات أفضل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- المنتجون المحليون الذين تكون لصناعاتهم قوة تنافسية في المناطق الأخرى المشتركة مع الأردن في التجارة.

من هنا، نلاحظ أن الأثر الأول والأخير يعتمدان على مستوى جودة صناعة الصادرات الأردنية الرئيسية حيث أن سلع التصدير العشرين الرئيسية والمبينة في الجدول رقم (١٠) تشكل حوالي ٨٣٪ [٣١] من إيرادات الصادرات الأردنية علماً بأن الأرقام في الجدول معتمدة على البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٠ ـ١٩٩٣، و١٢ من شركاء الأردن التجاريين الرئيسيين العشرين والمبينين في الجدول رقم (١١) هم أعضاء في الجات، الأمر الذي يترتب عليه أن تخفيضات التعرفة من قبل الشركاء التجاريين للأردن تعتمد على جداول الإمتيازات التي سيتفق عليها مع هؤلاء الشركاء حول منتجات الصادرات الأردنية الرئيسية العشرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (١٠)

صادرات الأردن الرئيسية العشرين ونسبة كل منها من اجمالي الصادرات الأردنية (٪)

ترتيب السلعة	السلعة	النسبة من اجمالي الصادرات
١	الأسمدة الخام	٣٥,٨
٢	الأسمدة المصنعة	١١,٦
٣	الصناعات الدوائية	٦,٤
٤	الخضار الطازجة والمعلبة	٦,٤
٥	الحجر والإسمنت ومواد البناء	٣,١
٦	الفواكه الطازجة والمجففة	٢,٦
٧	المنظفات والصابون	٢,٥
٨	الصناعات البلاستيكية	١,٦
٩	المنتجات التحويلية	١,٥
١٠	الحيوانات الحية	١,٤
١١	المنتجات الإصطناعية الأخرى	١,٣
١٢	البيض الطازج	١,٢
١٣	الورق والكرتون	١,٢
١٤	الأعلاف	١,١
١٥	الغزل والنسيج	١,١
١٦	الصناعات الخشبية	١
١٧	الملابس الرجالية	٠,٩
١٨	التبغ والسجاير	٠,٩
١٩	السلع المنزلية المعمرة	٠,٨
٢٠	الملابس النسائية	٠,٨
المجموع		٨٣,٢

المصدر : Greta . R . Boye & Montague . J . Lord , The Economic Impact of GATT\ WTO membership on Jordan . US Afency for International Devlopment . P 13 .

ورقة داخلية في وزارة التخطيط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (١١)

شركاء الأردن الرئيسيين العشرين بالإعتماد على الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
١	العراق	١١	تركيا
٢	الهند	١٢	تايوان
٣	السعودية	١٣	الباكستان
٤	اندونيسيا	١٤	ايطاليا
٥	الصين	١٥	يوغسلافيا السابقة
٦	دولة الإمارات العربية	١٦	أثيوبيا
٧	رومانيا	١٧	مصر
٨	الكويت	١٨	كوريا
٩	اليابان	١٩	بولندا
١٠	سوريا	٢٠	فرنسا

المصدر : Greta . R . Boye & Montague . J . Lord , The Economic Impact of GATT\ WTO membership on Jordan . US Afency for International Devlopment . P 14.

ورقة داخلية في وزارة التخطيط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً : مستوردات الأردن من البضائع :

تضمنت اتفاقية الجات بعد جولة الأوروغواي نص بأن معدل تخفيض التعرفة الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة هو ٣٨٪ بحيث يتم تخفيض معدل التعرفة إلى ٤٪ وعلى مدى خمس سنوات. في حين أن معدل التخفيض بالنسبة للدول النامية ومنها الأردن هو ٢٠٪ إلى أن يصل معدل التعرفة الى ١٢٪ على أن يتم هذا التخفيض خلال عشر سنوات . وهذه النقطة مهمة بالنسبة للأردن إذا ما انضم إلى الجات، لأنها تساعده على التكيف مع وضعه الإقتصادي الجديد بشكل مريح.

من ناحية أخرى، فإن الإتفاقية تنادي بإزالة كافة القيود الكمية عن المستوردات وتحويلها إلى قيود تعرفية مخفضة وتخفض تدريجياً إلى أن تزال نهائياً .

وفي هذا المجال، فقد بدأ الأردن فعليا بتحرير تجارته الخارجية وبخاصة في مجال استيراد السلع المصنعة ، فقد تقرر أن لا يتجاوز معدل الحماية على الصناعات المحلية نسبة تتراوح بين ٣٠-٥٠٪ ، وتم تخفيض الرسوم الجمركية على غالبية المستوردات من السلع المصنعة إلى حد أقصى قدره ٥٠٪، ولا يتوقع أن يطلب من الأردن تخفيض آخر على نسب التعرفة الجمركية السابقة في حال انضمامه إلى الجات وبخاصة أن نسباً مماثلة قد قبلت من بعض الدول النامية الأعضاء في الجات كحدود عليا للتعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات السلعية لهذه الدول.

وبالتالي فإن إنضمام الأردن الى الجات لا يتطلب إجراء تعديلات جوهرية أو كبيرة على السياسة التجارية المتبعة حالياً في الأردن ، ولكن هناك بعض القيود الكمية المفروضة على بعض المستوردات ويجب إلغاؤها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشمل حظر إستيراد السلع التالية : رب البندورة ، والمياه المعدنية ، وملح الطعام، والحليب المجفف للأغراض الصناعية ، ومنتجات الألبان الطازجة.

كذلك فإن الأردن يعطي معاملة تفضيلية لعدد من الدول العربية الأعضاء في الجات والتي لا يتوقع في حال إنضمامه إلى الجات أن يقوم بتعميمها على باقي الدول الأعضاء حيث أنه بالنظر الى نصوص الإتفاقية وموادها نجد بعض النصوص التي يمكن للأردن استغلالها في الإبقاء على الإتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية . فهناك بعض المواد تتيح إمكانية وجود معاملة تفضيلية بين الدول التي كانت في الماضي جزءاً من الأمبراطورية العثمانية دون تعميمها على باقي الدول الأعضاء في الجات (كالفقرة ٢ـ أ من المادة الأولى)(١٤).

ومن خلال هذه البنود نلاحظ المدى الذي يمكن أن نستفيد منه الدول العربية، ومنها الأردن، إذا ما قامت بتفعيل دور السوق العربية المشتركة لما تكسبه من مميزات نتيجة هذا التكتل من حيث زيادة قدرتها التفاوضية من ناحية، وإيجاد المؤسسات العربية المشتركة التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة الخارجية من ناحية أخرى.

ولهذا كان لا بد للأردن من السعي وراء تحقيق هذا التفعيل، شأنه في ذلك شأن أية دولة عربية ترغب في تعظيم الإستفادة من إنضمامها إلى الجات .

ثالثاً:ـ قطاع الخدمات:ـ

تعد تجارة الخدمات مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الأردن من العملة الأجنبية، لاسيما حوالات العاملين في الخارج، ومصدراً مهماً من مصادر تمويل العجز التجاري .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالنسبة للأردن والدول النامية الأخرى فإن قطاع الخدمات الرئيسي والتي تكمن فيه أهمية المنافسة هو العمالة الماهرة والسياحة.

وبشكل عام، نجد أن اهتمام الأردن بالخدمات ينصَب على القطاعات التالية :

أولاً: السياحة:

للأردن اهتمام خاص بالسياحة من خلال الإلتزامات المبرمجة بشأن السفر والسياحة ، إذ أن "دخل السياحة الإجمالي يشكل حوالي ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الأردني ، والقيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٣"(٣١). ولهذا، فإن للأردن سياسة تحررية بشأن السياحة والسفر وخدماتها، سواء بالنسبة للمسافر الأجنبي، أو الممتلكات الأجنبية ، أو العمل الحر المرتبط بعملية السياحة ، وإن تراخيص الفنادق يجب أن تكون وفقاً لمتطلبات الحاجة الإقتصادية .

ثانياً: البناء والخدمات الهندسية المرتبطة به:

ثمة إلتزامات تطبق عادة على خدمات البناء والخدمات الهندسية والمعمارية، ومن المرجح أن يطلب الأردن من موردي الخدمات الأجنبية تأسيس وجود تجاري محلي يحدد الوجود التجاري للمشروعات المشتركة ويحدد رؤوس الأموال الأجنبية الى أقل من ٥٠٪ من مجمل رأس المال المطلوب لهذه المشروعات.

ثالثاً: الخدمات المالية:

وفيما يتعلق بقطاع التأمين والخدمات المرتبطة به يتوقع أن يفرض الأردن قيوداً على الوجود التجاري لشركات المشروعات المشتركة وقيوداً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على رأس المال الأجنبي بحيث يكون أقل من ٥٠٪ من مجمل رأس المال الذي يمول الشركة.

من هنا، نلاحظ أن الأثر على الإقتصاد الأردني في مجال الخدمات سيكون قليلاً للأسباب التالية :

١- إن الجات تفرض عدداً قليلاً من القيود على السياسة الوطنية بشكل عام وخاصة على الدول النامية.

٢- أن المجال مفتوح للتفاوض في هذه المجالات للحصول على امتيازات جديدة.

رابعاً : حقوق الملكية الفكرية:

إن الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIP,s)[٣] ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأردن إذا ما انضم إلى الجات، حيث سيطلب منه أن يحدث تغيرات جوهرية في ملكيته الصناعية، وقوانين حقوق الطبع ليستجيب مع متطلبات الإتفاقية .

وحيث أن لدى الأردن حماية ضعيفة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، سيكون مطلوباً منه أن يوفر لغير الأردنيين معاملة لا تقل عن معاملة الأردنيين وربما افضل منها .

ويتوجب على الأردن تقديم الإلتزامات التالية في كل من المجالات التالية:

أولاً : قواعد حقوق الطبع:

١- حماية الأعمال الأجنبية.

٢- إلغاء الرسم المسترجع للأعمال كمتطلب سابق للحصول على حماية حقوق الطبع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- زيادة الحد الأقصى لعقوبة الحبس للمخالفين الى ٥ سنوات وزيادة الحد الأقصى للغرامة لتصل إلى ٥٠،٠٠٠ دينار أردني.

٤- إلغاء عمليات إعادة الإنتاج والتراخيص الإلزامية المتعلقة بالترجمة.

ثانياً: العلامات التجارية المسجلة والدلالات الجغرافية:

ضمن الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIP,s) تحمي العلامات التجارية المسجلة محمية لمدة ٧ سنوات قابلة للتجديد لفترة غير محددة ، وتمنع الإتفاقية استخدام الترخيص الإلزامي.

كما تمنع استخدام العلامة التجارية الأجنبية مع علامة تجارية محلية، وتمنع استخدام الدلالات الجغرافية التي قد تضلل المستهلك حول المنشأ الحقيقي للبضاعة . وبناء على ذلك فالأردن ملزم بإجراء مراجعة لقانون العلامات التجارية كما يلي :

١- تسجيل علامة الخدمة.

٢- تمديد حماية العلامة المشهورة .

٣- إلغاء متطلبات نقل العمل الحر عند التنازل عن العلامة التجارية.

٤- زيادة عقوبة الحبس إلى ٥ سنوات والغرامة إلى٥٠،٠٠٠ دينارأردني للمخالفين.

ثالثاً: التصاميم الصناعية وبراءات الإختراع:

إن الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIP,s) تحمي التصاميم الجديدة أو الأصلية لمدة تصل إلى ١٠ سنوات ضد الصناعات ، والبيع ، واسترداد النسوخات لأسباب تجارية، كما تحمي براءات الإختراع لمدة ٢٠ سنة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً: حقوق الملكية الأخرى:

المسائل الأخرى التي تناولتها الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIP,s) تتضمن الحماية للمعلومات غير المكشوفة (أسرار المهنة) ، والسيطرة على الممارسات المعارضة للتنافس.

من هنا نلاحظ أنه وبالرغم من الإيجابيات التي توفرها الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من حيث زيادة الثقة بالإقتصاد الأردني وتشجيع الإستثمار الأجنبي [illegible] التي سيتطلبها تطبيق الأتفاقية .

خامساً: قوانين الإستثمار:

الإتفاقية تمنع أي قانون للإستثمار لا ينسجم مع مباديء الجات ، وبالنسبة للأردن فإنه وكبلد نام يسمح له بمدة ٥ سنوات لإزالة التشوهات المتعلقة بقوانين الإستثمار إضافة إلى أنه يمكن للدولة النامية أن تتقدم وبشكل مؤقت بطلب تأجيل ذلك لأسباب تتعلق بحماية الصناعات الناشئة فيها، أو لإصلاح ميزان مدفوعاتها.

سادساً: تعديل السياسات والإجراءات الإقتصادية المحلية:

(١) لا توجد في الأردن سياسات أو إجراءات تتعلق باتخاذ إجراءات حمائية من خلال فرض ضرائب تعويضية أو ضد سياسات الإغراق. ولذلك، فإن إنضمام الأردن إلى الجات سيجعله يقوم باستحداث قوانين وأنظمة جديدة في المجالات سابقة الذكر لحماية نفسه من السياسات التجارية غير العادلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢) يتم التقييم الجمركي في الأردن وفقاً للطريقة الإستنباطية (Deductive Method) والتي تعتمد على تقدير قيمة البضاعة تبعاً لأسعارها في السوق المحلي، وهي إحدى الطرق المسموح بها ضمن إتفاقية الجات.

(٣) في مجال دعم السلع الصناعية : هذا الدعم ممنوع حيث يشمل الدعم الممنوع المحدد من قبل الجات دعم الصادرات بكافة أشكاله سواء كان ذلك على شكل الإعفاء من ضريبة الدخل، أو على شكل تقديم القروض بشروط ميسرة، وغيرها. كذلك منع الدعم المرهون باستخدام الموارد المحلية من قبل الصناعات التصديرية. ولهذا يترتب على الأردن إعادة النظر في سياسته الإقتصادية في مجال دعم الصادرات الوطنية وبخاصة فيما يتعلق بالإعفاء من ضريبة الدخل، وتقديم القروض التصديرية بأسعار فائدة تقل عن تلك السائدة في السوق.

غيرأنه ومن خلال التفاوض يمكن الإبقاء على هذه السياسة من خلال استغلال بعض نصوص الإتفاقية كالمادة ١٨(١٤) المتعلقة بحماية الصناعات الوليدة، وتنص هذه المادة على أنه يحق للدول الأعضاء الإبقاء على الإجراءات الإقتصادية المخالفة لمباديء الجات لمدة محددة يعاد النظر فيها دورياً ومن أمثلة ذلك (الفقرة ٥ من المادة ٢٥) والتي تنص على أنه يحق للدول الأعضاء الإبقاء على إجراءاتها المخالفة لمباديء الجات في ظروف إستثنائية(١٠). كذلك (الفقرة ٤ من المادة الأولى) التي تنص على أنه يحق للدول المنضمة إلى الجات حديثاً الإبقاء على إجراءاتها المخالفة للجات إلى فترة محددة إلى أن يتم إتخاذ الإجراءات المحلية اللازمة لتعديلها(١٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآثار المترتبة على انضمام الأردن إلى الجات [٣٣]:

يترتب على الأردن إذا ما إنضم إلى الجات عدة إلتزامات في كثير من المجالات وهذه الإلتزامات يترتب عليها عدة آثار منها ما هو في صالح الأردن ومنها ما هو في غير صالحه على الأقل في المدى القصير ويمكن أن نجمل الآثار المترتبة على انضمام الأردن إلى اتفاقية الجات بشكلها العام إلى ما يلي:

أولاً: الآثار الإيجابية :

تتوقف المزايا التي سوف يجنيها الأردن من خلال انضمامه إلى الجات على هيكل الإقتصاد الأردني ومرونته وقابليته للتكيف مع متطلبات الجات ، إضافة إلى قدرته التفاوضية مع الأطراف المتعاقدة الأخرى، ومدى استعداد هذه الأطراف لتقديم تنازلات وتسهيلات للأردن، الأمر الذي يعتمد على علاقة الأردن مع هذه الأطراف.

ولكن وبشكل عام يمكن أن نتوقع المزايا التالية لإنضمام الأردن إلى الجات :

(١) تمكين الأردن من حماية مصالحه الإقتصادية من أية إجراءات يتخذها الغير بشكل غير عادل سواء كانت تلك الإجراءات من قبل دولة واحدة أو من قبل عدة دول.

(٢) توفير الحماية للصادرات الأردنية من السلع الأولية ذات الأهمية الكبيرة للأردن وبخاصة الفوسفات والبوتاس والأسمدة ، إذ تتيح الإتفاقية من خلال المواد الخاصة بالدول النامية مجالاً لزيادة حماية مثل هذه الصادرات، وضمان توفر سعر عالمي عادل لها ، والعمل على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استقرار أسواقها ، علماً بأن هذه السلع تشكل ما نسبته ٥٠٪ تقريباً من الصادرات الأردنية ويتجه حوالي ٨٠٪ منها الى أسواق دول أعضاء في الجات .

(٣) زيادة فرص صادرات الأردن غير التقليدية عن طريق فتح أسواق الدول الأعضاء في الجات أمامها، وتخفيف القيود الكمية التي تعترضها. وأهم هذه الصادرات في هذا المجال المواد الكيميائية والبضائع المصنوعة . وتعتمد هذه الميزة ومدى الإستفادة المتوقعة منها على جودة الصناعات الأردنية المعنية وقدرتها على التنافس، وعلى سعرها التنافسي.

(٤) تعزيز التعاون والتشاور مع الدول الأعضاء في الجات والإستفادة من خبراتها وسياساتها المقترحة لزيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للأردن، والبحث مع حكومات هذه الدول حول إمكانية تقديم المساعدات المالية والفنية في هذا المجال.

(٥) إن ازالة الحواجز وزيادة درجة الإنفتاح الإقتصادي تؤثر إيجابياً على الثقة بالإقتصاد الأردني أمام المستثمرين الأجانب مما ينعكس إيجابياً في إتجاه نمو الإقتصاد.

(٦) نتيجة إزالة القيود الكمية والسعرية أمام التجارة الخارجية تزيد المنافسة للمنتجات المحلية، وبالتالي لا بد من زيادة كفاءة تخصيص الموارد الأردنية مما يعمل على رفع مستوى توظيف هذه الموارد في العمليات الإنتاجية.

(٧) يمكن للأردن الإستفادة من كونه دولة نامية في الحصول على بعض الإستثناءات إذ يمكنه الإستفادة من مبدأ عدم المعاملة بالمثل مع الدول المتقدمة حيث يمكنه ذلك من الإبقاء على بعض القيود الكمية أمام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستوردة من سلعة محددة ، بينما تزال القيود عن صادراته الى تلك

(٨) من الممكن للأردن الإستفادة من الإستمرار في حماية بعض السلع المحلية الناشئة حيث يمكن للأردن الإستمرار مرحلياً على الأقل في منع إستيراد بعض السلع والتي يوجد منها فائض إنتاج كملح الطعام ورب البندورة ، كما يمكنه فرض قيود كمية مؤقتة على إستيراد بعض السلع الزراعية ، وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الأردني.

(٩) إن ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية المتوقع نتيجة تخفيض دعمها في الدول المصدرة قد يكون له أثر إيجابي من حيث إتجاه المنتجين الأردنيين لإنتاجها وخاصة الحبوب وذلك لإرتفاع أسعارها مما يؤدي إلى التوسع في إنتاج مثل هذه السلع.

(١٠) أن الميزان التجاري الأردني في حالة عجز دائم مع المناطق المحتلة بسبب سيطرة إسرائيل على تجارة المناطق المحتلة ، ولكن بعد عملية السلام فإن إنضمام الأردن إلى الجات ، والتي إسرائيل عضو فيها، قد يضعف سيطرة إسرائيل على التجارة بين الأردن وفلسطين ، الأمر الذي قد يحسن من وضع الميزان التجاري بينهما.

(١١) توفر الجات للدول الأعضاء حماية من السياسات الإغراقية التي قد تلجأ اليها بعض الدول ، إذ يمكنه فرض رسوم جمركية إضافية على مستورداته من أية دولة قد تتجه نحو تبني سياسات إغراقية للسوق الأردني.

(١٢) إن الأردن ونتيجة لتطبيقه لبرنامج التصحيح الإقتصادي قد قام بخطوات كبيرة في مجال تحرير التجارة ، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية على غالبية المستوردات ليصبح حدها الأعلى ٥٠٪ ، ولا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتوقع أن يطلب منه تخفيض أكبر في حالة إنضمامه الى الجات نتيجة للإستثناءات الممنوحة للدول الأعضاء الجدد وخاصة الدول النامية منها ولكن هذا لا يمنع أن يقوم الأردن بإجراء تخفيضات أخرى وفقاً لمصالحه وبناءً على مفاوضاته مع الدول الأعضاء الأخرى.

(١٣) أن إنضمام الأردن إلى الجات لا يتعارض مع أي اتفاق للتعاون الإقتصادي بين الدول العربية والأردن ما دام هذا التعاون لا يؤدي الى زيادة الحواجز الجمركية أمام الدول الأخرى.

(١٤) قد يتطلب إنضمام الأردن إلى الجات قيامه بمزيد من إجراءات تحرير المدفوعات الأجنبية وحركة رأس المال . وفي هذا المجال فإن لدى البنك المركزي والحكومة الأردنية اتجاهاً مماثلاً لهذا الإتجاه ، كما يمكن التفاوض مع الدول الأعضاء حول مدى هذا التحرير.

(١٥) إجراء المفاوضات على ثلاث جهات (الصندوق الدولي والبنك الدولي والجات) سيزيد من كفاءة أداء الحكومة الأردنية، في سعيها نحو حل مشكلاتها المحلية .

(١٦) إمكانية الحصول على المستوردات بأسعار أقل ومواصفات أفضل نتيجة المنافسة الكبيرة.

ثانياً ـ الآثار السلبية:

رغم وجود العديد من الإيجابيات الناجمة عن إنضمام الأردن الى الجات ، فإن هناك سلبيات أيضاً لإنضمامه. وفي حالة السلبيات فإنه يمكن تقليصها أو تجنبها ويعتمد ذلك على مقدرة الأردن التفاوضية ومعرفته بالنقاط التي يمكن إستغلالها لصالحه من نصوص اتفاقية الجات .

أما هذه الآثار السلبية المحتملة فتكمن فيما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١) الأردن بلد صغير مما يضعف مركزه التفاوضي عند إنضمامه الى الجات ، وسيؤدي إنضمامه اليها الى زيادة تحديات المنافسة أمامه الأمر الذي سيؤدي إلى تضرر بعض قطاعاته الإقتصادية في المدى القصير، وإن كان ذلك في صالح الإقتصاد الأردني في المدى البعيد. كما أن توجه الأردن نحو تحرير نظام المدفوعات الجارية وإنضمامه إلى الجات يتطلب إزالة القيود الكمية والسعرية التجارية ، وهذا ينتج عنه نظام تجارة ومدفوعات حرين مما يضعف من مقدرة السلطات الأردنية على ضبط حركة التبادل التجاري ، أو حتى ضبط المدفوعات في حالة حدوث آثار سلبية لا سيما أن أية قيود تفرض على المدفوعات تتطلب موافقة من صندوق النقد الدولي ، وأية قيود على التجارة تتطلب موافقة الجات.

(٢) القيود الكمية والسعرية والدعم الموجه لبعض السلع ستكون موضع بحث عند إنضمام الأردن الى الجات ، وسيتم بحثها بشكل دوري لإقناع الأعضاء بإبقائها وسيتم إلغاؤها مرحلياً . ومما لا شك فيه أن إلغاءها سيلحق الضرر بالمجالات المستفيدة منها.

(٣) سوف تتأثر مستوردات الأردن من المواد الغذائية وخاصة الحبوب والتي تقارب قيمتها (٨٠ مليون دينار أردني) إذ يتوقع أن ترتفع أسعار هذه المواد مما يزيد العبء على المستهلك الأردني .

(٤) التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية لعدد من السلع سيؤدي إلى التوسع في إستيرادها وزيادة إستهلاكها خاصة في المدى القصير والمدى المتوسط لا سيما وأن الأردن يسعى الى تقليل العجز في الميزان التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٦) إن تخفيض الجمارك وإلغاء بعضها الآخر سوف يقلل من الإيرادات العامة للدولة مما يتطلب إعادة النظر في النظام الضريبي لتعويض النقص الحاصل ، الأمر الذي يؤدي الى اثقال كاهل المواطن الأردني بمزيد من الضرائب غير المفروضة قبل الإنضمام إلى الجات .

(٧) عدم تمكن الأردن في ظل إنضمامه إلى الجات من فرض قيود سعرية أو كمية للحد من الإستيراد لا سيما في ظل نظام مدفوعات حر، وعدم مقدرته على دعم صادراته الوطنية سيزيد من أعباء السياسات الاقتصادية الكلية ، لا سيما السياستين المالية والنقدية .

(٨) ضعف قدرة بعض الصناعات المحلية على منافسة مثيلاتها المستوردة دون وجود درجة كافية من الحماية قد يؤدي إلى إغلاق عدد من هذه الصناعات وخروجها من السوق.

(٩) فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات يتوقع إزدياد المنافسة لإحتمال دخول منافسيين خارجيين الى الإقتصاد الوطني ، ومع أن هذا التحرير قد يساعد في تنمية حجم أعمال الأردن الخدمية عالمياً وبخاصة البنوك والتأمين إلا أن ذلك سينعكس سلبياً على الملكية الأردنية التي تتمتع بمعاملة تفضيلية لضمان حصولها على حصة جيدة في السوق المحلي فيما يتعلق بأسعار التذاكر ، حيث لا يسمح للشركات الأجنبية المنافسة محلياً ببيع تذاكر السفر بأسعار تقل عن أسعارها لدى الملكية الأردنية.

(١٠) إن إنتاج السلع المنزلية المعمرة كالثلاجات والغسالات والتلفزيونات وغيرها سيتأثر سلباً بسبب العوامل السعرية وجودة المواصفات .

هذا عن أهم الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لإنضمام الأردن الى الجات وأياً كان الأمر فإننا نميل الى الإعتقاد أن المبررات لدخول الأردن وإنضمامه إلى الجات تجعل من الضروري خوض هذه التجربة مع ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحمله من مزايا وعيوب ، وأنه لا خيار أمام الأردن من القيام بهذه الخطوة ليواكب تطورات العصر الحديث ، والتي من الصعب على أي من الدول العيش بعيداً عنها . أما الإستفادة من المزايا وتخطي خطر السلبيات فيعتمد على مدى إستغلال المفاوض الأردني لمباديء الجات والنصوص المتعلقة بالإستثناءات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج

أولاً :- النتائج العامة :-

(١) تعد منظمة التجارة العالمية أحد رؤوس المثلث الإقتصادي العالمي إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،ويمثل انشاء هذه المنظمة تحولاً كبيراً في النظام التجاري العالمي ، فهي منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ الإجراءات واصدار الأحكام بشأن كافة المجالات التجارية ، وهي تمثل الاطار المؤسسي الذي يتولى تنفيذ ومتابعة كافة الإتفاقيات وسبل تسوية المنازعات التجارية بين الدول وفق أحكام ملزمة .

(٢) تحرير التجارة أحد ركائز برامج التصحيح الإقتصادي للدول النامية وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي .

(٣) إزالة الحواجز الجمركية والكمية عن السلع وخاصة الزراعية منها سيؤدي إلى تضاعف حجم التجارة العالمية ، أو على الأقل إرتفاع حجمها إلى ما نسبته أكثر من ٧٠٪ ، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي العالمي إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً.

(٤) فتح الأسواق العالمية سيزيد من المنافسة العالمية وبالتالي إستغلال موارد العالم بشكل أكثر كفاءة .

(٥) لم تدخل اتفاقية الجات موضوع حرية انتقال العمالة ضمن بنودها، وهذا الأمر في غير صالح الدول النامية التي تعتبر مصدراً للعنصر البشري ، حيث سيكون أمام انتقال العمالة منها الى الدول المتقدمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عوائق في حين ان زيادة الإستيراد من الدول المتقدمة سيزيد من تشغيل العمالة فيها .

ثانياً :- النتائج فيما يتعلق بإنضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية (WTO)

من حيث النتائج التي توصلنا اليها خلال إعداد هذا البحث فيمكن أن نجملها فيما يلي :

(١) إن الأردن قد قرر الإنضمام الى الجات وتقدم بطلب لذلك في أوآخر عام ١٩٩٤ وأتبع ذلك بتقديم طلب للإنضمام الى خليفتها ، منظمة التجارة العالمية ، في نهاية عام ١٩٩٥خاصة وأن معظم الدول الأعضاء في الجات، خاصة المتقدمة ، منها قد إنضمت الى منظمة التجارة العالمية أو ستنضم إليها قريباً وأن هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت أنها سوف تنسحب من الجات ، ولهذا ستفقد الجات أهميتها مع مرورالوقت كونها ستصبح جزءاً من منظمة التجارة العالمية ، التي أخذت على عاتقها تطبيق بنود الجات.

(٢) لإنضمام الأردن المبكر إلى منظمة التجارة العالمية المزايا التالية :-

١- إذا انضم الأردن الى منظمة التجارة العالمية قبل شهر كانون أول ١٩٩٧ ، أي خلال سنتين من بداية عمل المنظمة ، فإن ذلك سيجعله عضواً أصيلاً فيها أما إنضمامه إليها بعد ذلك فسوف يخضعه لعملية تفاوضية مع باقي الدول الأعضاء ، مما يترتب عليه فرض شروط أشد قساوة لاستكمال متطلبات إنضمامه إليها.

٢- أن إنضمام الأردن المبكر إلى منظمة التجارة العالمية ستتيح له الفرصة للإستفادة من فترات السماح الممنوحة للدول النامية للتقيد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بإلتزامات الإتفاقيات ضمن منظمة التجارة العالمية ، والتي تمتد إلى ١٠ سنوات من بداية عمل المنظمة وبالتالي سيكون لديه الوقت الكافي لإجراء التغييرات المطلوبة وتطبيقها بصورة تدريجية.

ثالثاً ـ النتائج فيما يتعلق بمزايا انضمام الأردن الى الجات:

(١) أنه وبشكل عام من الأرجح أن يحصل الأردن على مزايا عديدة من خلال إنضمامه إلى الجات ، وذلك من خلال التوسع في تجارة البضائع سواء كان ذلك بالنسبة للصادرات أو المستوردات.

(٢) إن الأردن سيحصل على منافع ذات قيمة إذا ما ساهم في الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIP,S) ، ناتجة عن توسع الإستثمار الأجنبي في الأردن ، إذ إن إنضمامه الى الجات سيزيد من ثقة المستثمر الأجنبي وزيادة إستثماراته في الأردن وبالتالي زيادة النشاط الإقتصادي البناء ، رغم التكلفة المرتفعة على المستثمر من جراء تطبيق الإتفاقية.

(٣) إن مبدأ المعاملة غير التمييزية ستمكن الأردن من الحصول على منافع ومزايا لا يستهان بها ، وبخاصة في مجال تسوية النزاعات ، وتقديم الإلتزامات من قبل جميع الأطراف.

(٤) نجاح الأردن في عضويته في الجات يعتمد على جهود القطاعين الخاص والعام ، ورغبة القطاعين معاً في التجاوب مع مباديء الجات العامة وقدرتهما على التفاوض ،والتعاون والتشاور فيما بينهما.

(٥)هناك الكثير من الثغرات والنصوص الإستثنائية الممكن الإستفادة منها للحصول على مزايا أكبر عند التفاوض للدخول في الجات.

(٦) بالنسبة للدول العربية فإن تطبيق بنود الإتفاقية يتطلب الغاء المقاطعة التجارية مع اسرائيل باعتبارها شكلاً من أشكال التمييز التجاري وذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كون إسرائيل عضواً في الجات ، ولكن ذلك لم يعد يشكل مشكلة بعد تطبيق عملية السلام .

رابعاً:- النتائج فيما يتعلق بسلبيات إنضمام الأردن الى الجات:-

(١) إن التغييرات المطلوب من الأردن القيام بها ليست بالتغييرات الجوهرية ، ويمكن أن تستوعب إذا ما تم ذلك بإستخدام تخطيط وتوقيت مناسبين.

(٢) هناك بعض القطاعات الهامة التي ستتأثر سلباً من إنضمام الأردن إلى الجات ولذا فإن بعض هذه الصناعات الغير قادرة على المنافسة ستخرج من السوق .ولكن تحسين جودة الإنتاج وإستغلال الموارد الإقتصادية بصورة أكثر كفاءة وفعالية سيؤدي إلى تخفيف حدة الأثر السلبي لإنضمام الأردن إلى الجات . ويمكن لهذه القطاعات أن تستفيد في المدى الطويل إذا ما حسنت من إدارتها وإستغلال الموارد المتاحة.

(٣) إن إلغاء القيود الكمية وتخفيض القيود التعرفية على السلع سيزيد من طلب المستهلك الأردني على الإستيراد ، وقد يسهم ذلك في زيادة العجز في الميزان التجاري ولكن ذلك يمكن أن يحدث في المدى القصير والمدى المتوسط أما في المدى الطويل ، ونتيجة للتوجه التصحيحي يمكن أن يقل حدوث ذلك إذا ما استطاعت الحكومة إقناع المستهلك بضرورة تصحيح هذا الوضع ، وبينت له المزايا التي يمكن أن تتحقق للإقتصاد بشكل عام جراء تقليل الإستيراد والإستهلاك من السلع المستوردة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيات

أولاً ـ الإستمرار في إجراءات التصحيح الإقتصادي واتخاذ عدد آخر من الإصلاحات الإقتصادية بما يتطلبه الإنضمام الى الجات وفيه مصلحة الإقتصاد الأردني ، وبخاصة تعديل هيكل الإيرادات العامة لخزينة الدولة، وزيادة الإهتمام بقطاع الزراعة وتشجيعه لمواجهة زيادة أسعار السلع الغذائية ، وذلك بتعديل بعض القوانين وتخفيف معدلات الحماية والدعم بشكل تدريجي ، بحيث يستطيع المواطن الأردني والمنتج الأردني إستيعابه.

ثانياً ـ قيام الحكومة الأردنية بتوضيح أبعاد إنضمام الأردن الى الجات للقطاع الخاص والمزايا المترتبة عليه ، وكذلك الإلتزامات التي يتطلبها الإنضمام وتوضيح المحاذير وطرق تجنبها إذا أمكن ، وبمصداقية تامة حتى تضمن تعاون القطاع الخاص معها في هذا المجال ، ويكون ذلك من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش مع القطاع الخاص.

ثالثاً ـ تقديم صورة واضحة للجات حول الوضع الإقتصادي الأردني وعن نظام التجارة الأردني ، وعجز الميزان التجاري المزمن ، والإختلالات الإقتصادية ، وذلك بهدف تعظيم مكاسبه من الإنضمام ، وتقليل الإلتزامات المفروضة عليه قدر الإمكان.

رابعاً ـ توعية الشعب عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ليفضل المنتج المحلي على المنتج المستورد باعتبار ذلك واجباً وطنياً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامساً ـ الحذر في قبول مواد الإتفاقية إذ إن هناك إمكانية لقبول بعضها ورفض بعضها الآخر على الأقل مرحلياً وبما يتفق مع مصالح الأردن.

سادساً ـ الإتصال مع بعض الدول العربية الأعضاء في الجات والتشاور والتباحث معهم حول تجربتهم في محاولة للإستفادة من خبراتهم التفاوضية مع الجات .

سابعاً ـ محاولة إستغلال بعض نصوص الإتفاقية المتعلقة بالإستثناءات الخاصة بالدول النامية لتعظيم الإستفادة منها ، وتقليل الاثر السلبي قدر الإمكان ، إضافة الى استغلال فترات السماح الممنوحة للدول النامية لإجراء التعديلات بشكل تدريجي ومقبول وبشكل لا يشكل أزمات حقيقية عند التطبيق.

ثامناً ـ ضرورة إيجاد تعاون عربي في هذا المجال لإعطاء العرب بشكل عام قوة تفاوضية إضافية لا سيما أن المباديء التي تنادي بها الجات مثل إزالة القيود الجمركية ، وتوفير البنى الأساسية لتسهيل نقل البضائع والخدمات ، وفتح منافذ التسويق هي بحد ذاتها متطلبات أساسية لتمكن الدول العربية من تحقيق التنمية الفعلية فيها، كما يمكن للدول العربية تشكيل تكتل إقتصادي وهو من الأمور المسموح بها ضمن إتفاقية الجات بما يعطيها مزايا إضافية نتيجة تطبيق بنود إتفاقية الجات وهذا التكتل الإقتصادي قد يكون على شكل إتحاد جمركي ، أو منطقة حرة ، أو تفعيل دور السوق العربية المشتركة.

تاسعاً على الأردن أن يحدد قوائم السلع التي يرغب في حمايتها أو تصحيح أوضاعها ، وإعادة هيكلة إنتاجها ،وتحديد السلع التي ستخضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لتخفيضات التعرفة ، وتخفيضات الحماية ، ومقدار هذه التخفيضات بما يتناسب مع قدرتها على تحملها.

عاشراً ـ يتوجب على الأردن مراعاة بعض الصناعات لا سيما الملابس والنسيج والتي تشكل حوالي ١٨٪ من الصناعات التحويلية الأردنية والصناعات الدوائية والكيماوية والتي تمثل حوالي ١٣٪ من ناتج الصناعات التحويلية بحيث يجب أن تتهيأ هذه الصناعات للوضع التنافسي القادم مما يوجب عليها أن تزيد من الجودة النوعية والمواصفات عند الإنتاج لمواجهة السوق المفتوحة وزخم المنافسة.

الحادي عشر ـ يتوجب على الحكومة الأردنية ضمن إطار السياسة التجارية أن تشجع مبدأ الإنتاج من أجل التصدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

إن إنضمام الأردن الى الجات أمر حتمي ولا مفر منه ،إذ أنه لا يمكن البقاء بمعزل عن تطورات العالم وبخاصة أن معظم الدول تؤيد الإنفتاح العالمي وتسعى إليه.

ولكن يجب على الأردن أن يتوخى الحذر فيما يقبله أو لا يقبله من مباديء الجات بحيث يحصل على أقصى قدر ممكن من المزايا ويتجنب أكبر قدر ممكن من السلبيات التي قد تعترضه ، كما يجب عليه أن يقوم بتهيئة نفسه لهذه المرحلة من خلال إتخاذ بعض الإجراءات المطلوبة وتوخي الحذر والدقة في تنفيذها ، كما عليه أن يأخذ بعين الإعتبار أبعاد الإلتزامات المترتبة عليه بشكل كامل للدخول في هذه الإتفاقية ، ومعرفة مدى إستيعابه لها ومن ثم إعداد الكوادر التفاوضية ذات الخبرة والكفاءة لتقوده إلى دخول تدريجي في الجات بما يتفق مع مصالح الأردن الإقتصادية والإجتماعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

(١) إختصار الإنجليزية للإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة
(General Agreement on Tariffas and Trade).

(٢) إختصار للتسمية الإنجليزية لمنظمة التجارة العالمية
(world Trade Organization) .

(٣) حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة .

(٤) ثروت حبيب ، دراسة في قانون التجارة الدولية. (القاهرة ، ١٩٧٥) .

(٥) إختصار للتسمية الإنجليزية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(United Nations Conference on Trade and Development) .

(٦) حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الإقتصادية الحديثة . (دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨) .

(٧) مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية . (دار النهضة العربية ، ١٩٨٥) .

(٨) مصطفى محمد عز العرب ، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية . (الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨) .

(٩) إختصار للتسمية الإنجليزية للمجموعة الإقتصادية الأوروبية
(The European Economic Community) .

(١٠) إبراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الدولية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الإقتصادية الدولية . (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧) .

(١١) عبد الكريم المدرس ، الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الإقتصادية .وقائع إجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار إتفاقيات الجات على الإقتصاديات العربية . جامعة الدول العربية ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القاهرة ، مصر ، ٤ ـ ٧ تموز ١٩٩٤ .

(١٢) نعمان الزياتي ، الجات التي لا نعرفها ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، عدد ١٣٠٩ ، ١٤ فبراير ١٩٩٤ .

(١٣) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤) .

(١٤) The Text of The General Agreement on Tariffs and Trade .
(Geneva , July , 1986 , Article 11) .

(١٥) حسن أحمد توفيق ، التجارة الخارجية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

(١٦) إختصار للتسمية الإنجليزية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (Organization of Economic Corporation and Development) .

(١٧) جواد عباسي ، التجارة العالمية والجات ، جريدة الرأي ، عمان ، عدد ٨٦٣١ ، ١٩٩٤/٤/٦ .

(١٨) الدول النامية الخاسر الأكبر في تحرير السوق العالمية ، جريدة الرأي ، عمان ، عدد ٨٥٢٤ ، ١٩٩٣/١٢/١٧ .

(١٩) لمزيد من المعلومات أنظر

The GATT 1994 and Indoesia's Experience.

وقائع اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الإقتصاديات العربية ، (جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر ، ٤ـ٧ تموز ١٩٩٤).

(٢٠) The East Asian Miracle Economic Growth and Puplic Policy
A World Bank Policy Research Report . Summary (The world Bank , Washington D.C 1993) .

أعد الترجمة العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢١) فتحي بديوي ، إتفاقية الجات والدور المصري المطلوب ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، القاهرة ، عدد ١٣١٠ ، ٢١ فبراير ١٩٩٤.

(٢٢) حسن أمين وسعيد طلعت حرب ، جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية وأثرها على الإقتصاد المصري ، إجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار الجات على الإقتصاديات العربية ، جامعة الدول العربية القاهرة ، مصر ، ٤ ـ٧ تموز ١٩٩٤ .

(٢٣) محمد عبد العزيز عجمية ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، (دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣) .

(٢٤) خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو ، (دار الفكر العربي ، القاهرة) .

(٢٥) محمد الناشد ، التجارة الداخلية والخارجية ، (جامعة حلب ، السنة الرابعة ، ١٩٧٧) .

(٢٦) عبد المجيد رشيد التكريتي ، دراسات في سياسات التجارة الخارجية (مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٢).

(٢٧) طالب محمد عوض،التجارة الدولية،(عمان ، ١٩٩٥) .

(٢٨) General Agreement on Tariffs and Trade , Accession of The Kingdom of Jordan Memorandum on The Foreign Trade Regime .

ورقة داخلية في وزارة التخطيط ، غير منشورة .

(٢٩) الخطة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧) (وزارة التخطيط عمان ، الأردن) .

(٣٠) تيسير عبد الجابر ، منظمة الجات وحرية التجارة الدولية ، مجلة اليرموك ، (جامعة اليرموك ، الأردن ، عدد ٤٧ ، آذار ١٩٩٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣١) Greta . R . Boye & Montague . J . Lord. The Economic Impact of GATT/ WTO Membership on Jordan . Us Anercy fo International Development Bureau for Near East . (Des 1994) .

(٣٢) إختصار للتسمية الإنجليزية للإتفاقية الخاصة بالخدمات وحقوق الملكية الفكرية

(Trade - Related Intellectual Property Rights) .

(٣٣) البنك المركزي الأردني ، إنضمام الأردن إلى إتفاقية الجات وآثارها على الإقتصاد الأردني ، (البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، كانون ثاني ١٩٩٤) .

ورقة داخلية غير منشورة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

Jordan's Membership in The GATT:Effected Advantages and Disadvantages

by: NIDA MOHAMAD ALI AL-SOUS.

Supervizor: Dr. ESMAEEL ABD AL -RAHMAN.

In response to recent international developments in the sphere of trade , Jordan officially expressed its willingness in 1994 to join the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT). Once the World Trade Organization (WTO) was established in 1995, Jordan was among the first batch of developing countries to apply for membership of the said organization .

Due to the expected repercussions of such a step on various sectors of Jordanian economy, we undertook the present study with the aim of characterising the positive as well as the negative effects of joining (WTO) on a developing small-scale economy such as that of Jordan .

To achieve the declared objective of the present research, the introductory chapters 1 and 2 attempted to introduce the proplem as well as both GATT and WTO from a historical perspective, though as briefly as possiple .

Specifically chapter 2 was devoted to plotting the road GATT traversed through 8 rounds and 48 years of its life . It was made clear that GATT and later WTO are totally devoted to facilitating the free flow of goods and capital among all countries of the world . Hence , free trade is the name of the game for both GATT and WTO; and free trade

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

means the demolition of all trade barriers and controls and particularly quantitative and customs barriers .

Special attention was given to examining the connotations and implications of freetrade , as envisaged by GATT and WTO , for Arab countries incloding Jordan . An in-depth exploration of special treatment clauses of the agreements concerning developing countries was undertaken in the present research with the aim of illustrating how can Jordan, and other Arab countries for that matter , maximize the benefits that might accrue to them by joining the world community in its pursuit for a free world trade . Certain degree of legitimate protection for infantile industries in the developing countries and a grace period of up to ten years are only two examples that could be utilised by the developing countries to that end . The experiences of both Indonesia and Egypt with GATT were referred to time and again in this context .

In chapter 3 , a critical comparison was made among various divergent perceptions of foreign trade , particularly between advocates of free trade and those of protectionism.

Chapter 4 was devoted to Jordan's foreign trade being the sector to be affected more than any other sector by Jordan's affiliation to international trade agreements .

It was noted that the restructuring of Jordan's economy requires measures to free the external trade according to a plan agreed upon with the World Bank and the International Monetary Fund (IMF)for the implementation of the economic reform program . Hence , we presented the

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٤٧

٤٧١٢٥٨

actual status of the Jordanian trade sector in terms of its features , commodity as well as the geographical structure .

We also presented the Jordanian commercial system and its various terms in an attempt to sum up the effects on this sector as a result of joining the GATT agreement .

In the 5th chapter , we presented the method to be followed by Jordan to join the GATT and the steps necessary to achieve this objective , and the consequent liabilities in terms of Jordan's exports and imports , service sector , intellectual property rights and the investment laws , as well as in terms of the local economic measures and amendment of some policies , to conform to the agreement terms , then we presented the most important effects whether positive or negative .

However , the postive effects that Jordan will gain consequent to joining GATT depend on the economic reselienc of Jordan, its flexibility and adaptability to GATT.

It was pointed out in some detail that the most important positive effects are : opening new markets for Jordanian exports and guaranteeing a fair international price for them . Furthermore , the increased competition due to international opening will lead to enhancement of economic efficiency in the production of goods for which Jordan has a competitive edge, and consequnty the rational exploitation of the available resources .

Furthermore , Jordan , as a developing country will benefit from the GATT stipulations and advantages granted to the developing countries .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

In addition to that , the price increase of some food-stuffs may encourage the local producers to reenergize the agricultural sector . On the other hand , the increased international competition might enable Jordan to get cheaper and better-quality imports from the outside world .

The most important negative effects are : The small size of Jordan and its small contribution to the international trade may compromise its negotiation position . Furthermore the removal of tarrif and other protective measures could adversly affect local industries which will also be deprived of any kind of subsidies .

In addition to that , the removal of tariff barriers on some imports will reduse their prices and conequently Jordan's tendency to consumezism a matter which is diametrically opposed to the trend to deal with the chronic defficit in the trade balance .

The last chapter is a summary of the conclusions and results of the research , the most important of which are the following : There are several advantages for Jordan to join the GATT agreement as well as some risks , and Jordan can maximize the benefits and minimize the risks by skillfully exploiting the conditions and stipulations of the trade agreements granting the developing countries , at least temporarily , some kind of preferential treatment.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit